

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

القرار الوطني الفلسطيني المستقل

السياقات - الأهمية - التحديات

2014-1948

بسام طه برهوم عثمان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1436هـ / 2015م

القرار الوطني الفلسطيني المستقل

السياقات - الأهمية - التحديات

2014-1948

إعداد الطالب:

بسام طه برهوم عثمان

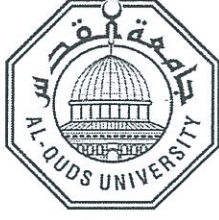
بكالوريوس فلسفة وعلم اجتماع من جامعة بيروت العربية/ لبنان

إشراف: د. عبد المجيد سويلم

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج

الدراسات العربية/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1436هـ / 2015م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

دراسات عربية

إجازة الرسالة

القرار الوطني الفلسطيني المستقل

السياقات - الأهمية - التحديات

2014-1948

إعداد الطالب: بسام طه برهوم عثمان

الرقم الجامعي: 21212481

إشراف: د. عبد المجيد سويلم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 7 / 6 / 2015 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
أسماءهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. عبد المجيد سويلم
 2. ممتحناً داخلياً: د. أحمد أبو دية
 3. ممتحناً خارجياً: د. سمير عوض
- التوقيع:
التوقيع:
التوقيع: سمير عوض

القدس - فلسطين

1436هـ / 2015م

الإهداء

إلى ياسر عرفات، باعث الهوية الوطنية الفلسطينية .. هذا القائد الوطني الذي أخرج الشعب الفلسطيني من رماد النكبة، وجعل منه الرقم الصعب في الشرق الأوسط.. ياسر عرفات الذي التقط اللحظة التاريخية، وقال بعد هزيمة عام 1967: "لن يتحدث أحد بعد اليوم نيابة عن الشعب الفلسطيني" .. الى هذا القائد التاريخي أهدي ثمرة جهدي هذا.

إلى الشاعر محمود درويش، الذي صنع بالحرف والكلمة، الهوية الوطنية الثقافية للشعب الفلسطيني.. إلى كل الوطنيين الفلسطينيين، أهدي ثمرة جهدي هذا.

بسام طه برهوم عثمان

إقرار

أُقر أنا مقدم الرسالة، أنها قُدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة وأي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

الاسم: بسام طه برهوم عثمان

التوقيع:

التاريخ: 2015/6/7

شُكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بالشُكر والتقدير للدكتور "عبد المجيد سويلم" الذي أشرف على رسالتي وقَدَمَ لي النصّح والمشورة اللازمة لإخراج هذه الرسالة بأفضل صورة. كما أتقدم بالشُكر الى الصديق الكاتب والباحث "نعيم ناصر" الذي أعطاني من وقته الثمين وجهده للتشاور ومناقشة الأفكار. وأتقدم بالشُكر الجزيل إلى كُل من قَدَمَ لي المُساعدة، وأخص بالذكر الأنسة "رزان قريع" على جهودها في طباعة وإخراج الرسالة.

أشُكركم جميعاً ودُمتُم

بسام طه برهوم عثمان

المُلخَص:

تتناول الدراسة العلاقة المُعقدة بين الحركة الوطنية الفلسطينية وقرارها المُستقل، وتتابع هذه العلاقة في سياقها التاريخي السياسي والفكري في الفترة ما بين حصول نكبة عام 1948 وحتى عام 2014. وبعد أن تلاحظ الدراسة الثمن الباهظ الذي دفعه الشعب الفلسطيني، عندما سلّمت قيادة حركته الوطنية قرارها الى الحُكّام العرب خلال ثورة 1936، فإن الدراسة تابعت الكيفية التي انتزعت خلالها الحركة الوطنية قرارها المُستقل وأنهت عهد الوصاية العربية عليه، وكيف احتفظت هذه الحركة بقرارها عبّر معارك سياسية وعسكرية.

وانطلق الباحث، الذي استخدم المنهجين التاريخي والوصفي، في بحثه من فرضية رئيسية تشير إلى أن الإمساك بالقرار الوطني الفلسطيني المُستقل، يخدم القضية الفلسطينية، ويضمن لها حلاً عادلاً، وأن التفريط به سيعرض هذه القضية إلى مخاطر قد تصل إلى تصفيتها، كما حدد الباحث لنفسه أهدافاً تتعلق أساساً ببحث وتحليل التحديات التي واجهها الشعب الفلسطيني في الفترة المشار إليها بسبب إصراره على التمسك بقراره الوطني المُستقل، إضافة إلى متابعة المسوغات التاريخية والسياسية والفكرية التي أدت إلى بلورة مفهوم القرار الوطني المُستقل، والأسباب التي دفعت الشعب الفلسطيني إلى التمسك به.

والى جانب تركيز الدراسة على أهمية القرار الوطني المُستقل، خصوصاً بما يتعلق بتحقيق أهداف النضال الوطني الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، فإنها تناولت المخاطر والتحديات التي واجهها ويواجهها القرار المُستقل، وفي مُقدمتها التهديد الذي يُمثله المشروع الصهيوني، والمُتجسد في هذه المرحلة بالاحتلال الاسرائيلي، كما تُشير الدراسة الى خطر الانقسامات الداخلية الفلسطينية وغياب برنامج سياسي مُتفق عليه، إضافة الى التحديات التي تفرضها العولمة، والتحدى الناجم عن الأوضاع المالية والاقتصادية الصعبة.

واستند الباحث إلى تجارب حركات التحرير الوطني العالمية، لإظهار أن الحركات التي حققت إستقلاليتها وحافظت على قرارها الوطني المُستقل، تمكنت من تحقيق النصر على الاستعمار، ونيل حق شعوبها في تقرير المصير والاستقلال الوطني. فالحركة الوطنية الفلسطينية باعتبارها واحدة من هذه الحركات، فإنها لن تغلح في إنهاء الاحتلال الاسرائيلي إلا عبر قُدّرتها على تحقيق استقلاليتها وامتلاكها لقرارها الوطني المُستقل.

وتختتم الدراسة، بالتحدى الذي يطلقه الباحث مخافة فقدان الحركة الوطنية الفلسطينية استقلاليتها وقرارها المُستقل، خصوصاً سيطرت الإسلام السياسي المُتمثل بحركة حماس على قطاع غزة. فمثل هذا الفقدان، من وجهة نظر الباحث، لا يحرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني فقط، وإنما سيقود إلى تصفية القضية الفلسطينية وانهاؤها تماماً.

The Palestinian liberation movement along side an independent decision making process 1948-2014

Prepared by: Bassam Taha Barhoum Othman

Supervised by: Dr. Abdel Majid Sweilem

Abstract:

Independence by the Palestinian liberation movement along side an independent decision making process is considered a significant step towards overcoming colonialism. That is possible by allowing Palestinians to control their destiny in seeking national independence. As one of many Palestinian movements, the national movement cannot succeed in ending the Israeli occupation without ensuring its independence and ownership over the nation's decision process.

This thesis explores the complex relationship between the Palestinian national movement and its independent decision-making and ruling, while providing historical context spanning from the *Nakbeh* in 1948 up until the year 2014. This study is a result of the author's reflection on the high cost Palestinians paid as the leadership relinquished its independence to Arab leaders in 1936. Based on that understanding the author reviews the national movement's ability to reclaim its independence and maintain it over the years through various military and political battles.

This study addresses the significance of the independent rule to the Palestinian cause, in addition to exploring the dangers and obstacles that independent rule faces. On the forefront of these dangers is the Zionist agenda embodied by the Israeli occupation. Another risk investigated by this study is the internal division amongst Palestinians and the absence of a unified political program. While globalization and the global economic crisis have also created an obstacle to the independence of this rule.

The author concludes his thesis with an analysis of the biggest challenge facing the decision process yet. That challenge posed by Political Islam and represented by Hamas' take over of the Gaza. A challenge that the author believes can end Palestinian's ownership over their destiny and independence and will cause the conclusion of the Palestinian cause.

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	شكر وتقدير
ج	المُلخص
د	Abstract
ه.....	فهرس المحتويات

1.....	الفصل الأول: خلفية الدراسة
1.....	1.1 مقدمة
3.....	2.1 موضوع الدراسة
3.....	3.1 مشكلة الدراسة
4.....	4.1 مبررات الدراسة
4.....	5.1 أهمية الدراسة
5.....	6.1 اسئلة الدراسة
5.....	7.1 أهداف الدراسة
6.....	8.1 الفرضية الرئيسية للدراسة
6.....	1.8.1 الفرضيات الفرعية
7.....	9.1 حدود الدراسة
7.....	10.1 صعوبة الدراسة
8.....	11.1 منهجية الدراسة ومصادرها
10.....	12.1 دراسات سابقة
14.....	مدخل: ماذا يعني القرار الوطني الفلسطيني المُستقل

الفصل الثاني: حركات التحرر والقرار الوطني المستقل: الجزائر وفيتنام كنموذج.....18

1.2 مقدمة.....18

المبحث الأول: التجربة الجزائرية.....20

2.2 تجربة جبهة التحرير الوطني الجزائري.....21

المبحث الثاني: التجربة الفيتنامية.....26

3.2 تأسيس جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية الجنوبية.....27

4.2 الخلاصة.....29

الفصل الثالث: السياق التاريخي والسياسي للقرار الفلسطيني المُستقل.....30

المبحث الأول: خلفية تاريخية – ثمن مُصادرة القرار المُستقل.....30

1.3 خلفية تاريخية.....30

1.1.3 الواقع يفرض الوطنية القطرية.....32

2.2.3 هبة البراق واستجلاب القومي والاسلامي.....33

3.2.3 ثورة 1936 من الاستقلال إلى الوصاية العربية.....34

4.2.3 التدخل العربي الرسمي لاحتواء الثورة وفرض الوصاية.....35

5.2.3 الخيار الأردني.....36

6.2.3 من مصادرة القرار الوطني إلى نكبة عام 1948.....38

7.2.3 عبد القادر الحسيني ومبدأ الاعتماد على النفس.....42

خلاصة وتقييم.....43

المبحث الثاني: السياق التاريخي والسياسي للقرار المُستقل 1948 – 1967.....44

3.3 تأسيس حركة "فتح" وبداية انتزاع القرار.....45

1.1.3 منظمة التحرير الفلسطينية، تأسيس تحت مظلة الوصاية.....46

48.....	2.1.3 انطلاقة الثورة عام 1965 والممارسة العملية الأولى للقرار المستقل
50.....	3.1.3 الشقيري يوسع هامش قراره
52.....	خلاصة وتقييم
53.....	المبحث الثالث: انتزاع القرار المُستقل من الأنظمة العربية 1967 – 1982
53.....	4.3 هزيمة 1967 وانتزاع القرار المستقل
54.....	1.4.3 التحرك لانتزاع المنظمة قرارها
55.....	2.4.3 تأكيد الخصوصية الفلسطينية في الاطار القومي
56.....	3.4.3 الحركة الوطنية الفلسطينية والقرار المُستقل 1967 – 1971
58.....	4.4.3 الصمود في وجه الهجوم العربي على الاستقلالية الفلسطينية 1971-1973
61.....	5.4.3 حرب أكتوبر تعزز الاستقلالية وتحسم التمثيل الفلسطيني
65.....	6.4.3 متغيرات سياسية هددت الاستقلالية الفلسطينية 1975-1982
67.....	7.4.3 المحاولات تتواصل عبر جبهة الصمود والتصدي
68.....	8.4.3 القرار المستقل وحروب اسرائيل لاستنزاف المنظمة وتصفية وجودها في لبنان
69.....	9.4.3 الخروج من بيروت 1982
69.....	10.4.3 القرار الوطني الفلسطيني المُستقل - مصطلح قائم بذاته
72.....	المبحث الرابع: معارك الدفاع على القرار المُستقل 1982 – 1987
72.....	5.3 ثمن الخروج من بيروت
74.....	1.5.3 الانشقاق ومحاولات النظام السوري للسيطرة على القرار الفلسطيني
76.....	2.5.3 حصار طرابلس
78.....	3.5.3 خروج عرفات من طرابلس والتمسك بالقرار المستقل
78.....	4.5.3 صراع الارادات في مرحلة ما بعد طرابلس
80.....	5.5.3 المجلس الوطني ودورة القرار المُستقل

81.....	6.5.3 الملك حسين يفرض مبدأ الشراكة.....
82.....	7.5.3 طي صفحة الانقسام (الانشقاق).....
84.....	خلاصة وتقييم.....
85.....	المبحث الخامس: الانتفاضة الأولى: انتهاء مرحلة وبداية أخرى 1987-2004.....
85.....	6.3 الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987- قلبت المفاهيم وأنهت الوصاية العربية.....
86.....	1.6.3 إغلاق ملف الخيار الاردني.....
86.....	2.6.3 استقلالية المنظمة والقبول بقرار 242.....
87.....	3.6.3 الاعتراف الامريكي بالمنظمة يمهد لاعتراف اسرائيل بها.....
88.....	4.6.3 تأسيس "حماس" وانقسام القرار الميداني.....
89.....	5.6.3 أزمة الخليج (1990-1991) ثمن باهظ للقرار المُستقل.....
90.....	6.6.3 مؤتمر مدريد للسلام والقبول بمبدأ الشراكة مع الأردن.....
92.....	7.6.3 اتفاق أوسلو تجسيد للقرار المُستقل.....
93.....	8.6.3 السلطة الوطنية الفلسطينية أول قرار سيادي فلسطيني.....
94.....	9.6.3 القرار المستقل في ظل السلطة الوطنية.....
95.....	10.6.3 قمة كامب ديفيد والقرار الوطني المُستقل.....
97.....	11.6.3 الانتفاضة الثانية وشرذمة القرار الوطني.....
99.....	خلاصة وتقييم.....
101.....	المبحث السادس: القرار الوطني المُستقل بعد رحيل عرفات.....
101.....	7.3 عرفات والتمسك بالقرار الوطني.....
102.....	1.7.3 مركزان للقرار السياسي.....
103.....	2.7.3. الانقسام الوطني يؤدي إلى انقسام القرار الوطني.....
106.....	3.7.3 القرار المستقل بين عامي 2005 -2014.....

108.....	خلاصة وتقييم
109.....	المبحث السابع: عرفات رجل القرار المُستقل
109.....	8.3 عرفات رجل القرار المُستقل
117.....	أهمية القرار الوطني المستقل في سياقه الفكري
119.....	المبحث الأول: السياق الفكري للقرار المستقل
121.....	1.2.4 الوحدة طريق فلسطين أم فلسطين طريق الوحدة
122.....	2.2.4 ميثاق المنظمة الأول يُرجح القومي على الوطني
126.....	3.2.4 الوطنية الفلسطينية وانتزاع القرار الوطني
127.....	4.2.4 الاستقلالية لا تعني الإقليمية
128.....	5.2.4 التناقضات حول مفهوم القرار المستقل في الثمانينيات
131.....	6.2.4 موقع القرار المستقل في فكر الاسلام السياسي
131.....	7.2.4 ما هي جذور هذا الموقف؟
138.....	المبحث الثاني: أهمية القرار الوطني الفلسطيني المستقل
138.....	3.4 أهمية القرار المُستقل ومخاطر فقدانه
141.....	1.3.4 القرار المستقل وتعزيز الهوية الوطنية والحفاظ عليها
142.....	2.3.4 القرار المستقل والوحدة الوطنية الفلسطينية
145.....	3.3.4 القرار المستقل وتكريس الكيانية وحسم مسألة التمثيل
148.....	4.3.4 القرار المستقل وانتهاج الواقعية السياسية
150.....	4.4 خلاصة
152.....	الفصل الخامس: القرار الوطني الفلسطيني المُستقل: مخاطر وتحديات
154.....	المبحث الأول: خطر المشروع الصهيوني - الإسرائيلي على القرار الوطني المستقل

159.....	المبحث الثاني: فقدان السيادة والقرار الوطني المستقل
166.....	المبحث الثالث: مخاطر الانقسام وغياب البرنامج السياسي على القرار الوطني المستقل
172.....	المبحث الرابع: مخاطر العولمة على القرار الوطني المستقل
177.....	المبحث الخامس: التحدي المالي والإقتصادي للقرار الوطني المستقل
184.....	1.5 الخلاصة
185.....	الخاتمة
189.....	المصادر والمراجع

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة

دفع الشعب الفلسطيني ثمنًا باهظًا نتيجة إنتزاع قراره الوطني المستقل منه عام 1948. فقد كان هذا الإنتزاع أحد أهم الأسباب التي أدت الى حصول النكبة بشكلها المفجع، عندما أُجبرَ ما يقارب المليون فلسطيني على ترك وطنهم وديارهم، وتشرّدوا وحرّموا من ممارسة حقهم في تقرير المصير ونيل استقلالهم الوطني.

فصل النكبة هذا لم يكن الاخير، فالأنظمة العربية التي فرضت سيادتها على ما تبقى من ارض فلسطين وشعبها، أصبحت هي الطرف المقرر بالشأن الفلسطيني وواصلت سعيها كُلّ على طريقته، لاستخدام القضية الفلسطينية كورقة مساومة لتعزيز دورها ونفوذها الاقليمي. هذا الواقع ادى في نهاية المطاف الى اختفاء فلسطين وشعبها من خارطة الشرق الاوسط وطُمست الهوية والشخصية الفلسطينية. هذه الخسارة الفادحة ما كانت لتحصل بهذا الحجم وهذه الكيفية لو كان الشعب الفلسطيني قادراً على الامساك بقراره السياسي، وتقرير مصيره بنفسه.

وبعد مُضي عَقْد من الزمن، وفي ظل ظروف موضوعية وذاتية، كانت قد بدأت في النضوج وذلك في نهاية الخمسينيات ومطلع ستينيات القرن العشرين، برزت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" كأول فصيل سياسي فلسطيني يطرح فكرة الاعتماد على الذات وتحرير الإرادة الوطنية الفلسطينية من أية وصاية أو تبعية. فقد أدرك مؤسسو "فتح" قبل غيرهم أهمية التمسك بالقرار

الوطني الفلسطيني كمدخل لا بد منه لتحقيق هدف تحرير فلسطين وتقرير مصير الشعب الفلسطيني على أرضه، وانجاز الاستقلال الوطني.

وإلى جانب التجربة الشخصية المباشرة لمؤسسي "فتح"، فإن هؤلاء قد فهموا درس الثورة الجزائرية والفيتنامية، وادركوا أن العامل الأساسي الذي قاد جبهة التحرير الوطني الجزائري وجبهة التحرير الوطني الفيتنامية للنصر، هو استقلال الجبهتين وتمسكهما بالقرار الوطني وعدم السماح لأي كان التدخل بشؤونهما الداخلية. من هنا يمكن فهم مسلك قيادة "فتح" التي تسلمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1969، واصرارها على التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل. وهو الإصرار الذي تواصل عبر كل مراحل النضال الوطني الفلسطيني.

إنطلاقاً من ذلك وضع الباحث فرضية رئيسية مفادها:

"إن من يتمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل، يخدم القضية الفلسطينية ويسعى لحلها حلاً عادلاً، وأن تفريط الشعب الفلسطيني بقراره الوطني سيعرضه لمخاطر قد تصل إلى تصفية قضيته الوطنية".

وتتبع الفرضية المشار إليها من اعتقاد الباحث بإمكانية فقدان القرار الوطني مرة أخرى، وانعكاس ذلك على مستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، خصوصاً في ظل صعود الاسلام السياسي الذي يتعارض منهجه وفكره مع منهج وفكر الحركة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى المخاوف مما تشهده الساحة الفلسطينية من انقسام، وذلك بالتزامن مع استمرار احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما في ذلك المناطق التي تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية.

ونظراً لتغطية الدراسة لفترة زمنية طويلة تبدأ عام 1948 وتنتهي عام 2014، ونظراً لقلّة المصادر، فإن الباحث لجأ إلى استخدام المنهجين التاريخي والوصفي لاستكمال شروط البحث وإثبات صحة فرضيته.

وبهدف الاحاطة بكافة جوانب مضمون الدراسة، قسم الباحث دراسته إلى خمسة فصول هي:

أولاً: خلفية الدراسة وإطارها النظري والمفاهيمي.

ثانياً: تجارب حركات التحرر الوطني وكيفية تعاملها مع قرارها الوطني المستقل: الجزائري وفيتنام كنموذجين.

ثالثاً: السياق التاريخي والسياسي للقرار الوطني الفلسطيني المستقل.

رابعاً: السياق الفكري وأهمية القرار الوطني الفلسطيني المستقل ودوره المحوري في النضال الوطني ومستقبل القضية الفلسطينية.

خامساً: المخاطر والتحديات المختلفة التي واجهتها الحركة الوطنية الفلسطينية في سياق محاولاتها لاستعادة قرارها الوطني والاحتفاظ به.

وأخيراً: استنتاجات الباحث التي تؤكد صحة فرضيته وأهمية توصياته.

2.1 موضوع الدراسة

يتناول الباحث القرار الوطني الفلسطيني المستقل، كيف برز كمفهوم في سياقه التاريخي والسياسي والفكري وأهميته للشعب الفلسطيني ومستقبل نضاله الوطني التحريري؟

ويتناول الباحث التحديات والمخاطر، بأشكالها المختلفة، التي واجهتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم السلطة الوطنية الفلسطينية، في سياق إصرارها على التمسك بالقرار الوطني المستقل، وعدم التفريط به مهما كانت الظروف.

3.1 مشكلة الدراسة

أدى الشعور بعدم القدرة منفرداً على مواجهة الاستعمار البريطاني - الصهيوني المزدوج إلى اعتماد الشعب الفلسطيني على أمته العربية، الأمر الذي قاد إلى نوع من التداخل المعقد بين ما هو وطني فلسطيني خاص، وبين ما هو قومي عربي عام. هذا التداخل قاد تدريجياً إلى تسليم الشعب الفلسطيني لقراره الوطني إلى الحكام العرب الذين هيمنوا عليه، وهي الهيمنة التي كانت سبباً من أسباب وقوع نكبة عام 1948، وتشريد الشعب الفلسطيني من وطنه وإلغاء وجوده السياسي والجغرافي وطمس هويته الوطنية.

بعد النكبة تزايد اعتماد الفلسطيني على أمته العربية. لذلك تأخر وعيه بأهمية اعتماده على نفسه، وتحرير إرادته وقراره الوطني من أية وصاية أو تبعية. وتأخر إدراكه بأن تحرير إرادته الوطنية

والحفاظ على استقلالية حركته الوطنية وقرارها السياسي هو المدخل الضروري لممارسة حق المصير وإنجاز الاستقلال الوطني. ويعتبر مؤسسو حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" هم أول من أدرك أهمية أن يتولى الشعب الفلسطيني أمر قضيته الوطنية، وأن ينتزع قراره من بين يدي وصاية وهيمنة الأنظمة العربية التي لم تكن تمتلك أية خطة لتحرير فلسطين. مؤسسو فتح استفادوا من تجارب حركات التحرر الوطني المعاصرة، وخصوصاً جبهة التحرير الجزائرية. فالحركات التي حافظت على استقلالها واستقلالية قرارها الوطني استطاعت تحرير شعوبها من الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطني. إن امتلاك الشعب الفلسطيني لقراره الوطني المستقل سيقوده بالضرورة إلى إنجاز استقلاله الوطني، وأن فقدان هذا القرار سيلحق بالشعب الفلسطيني وقضيته أقدح الأضرار.

4.1 مبررات الدراسة

ينبع المبرر الرئيسي لدى الباحث في هذه الدراسة من خشيته أن يفقد الشعب الفلسطيني قراره الوطني المستقل مجدداً، خاصة مع الانقسام الفلسطيني الذي بدأ بسيطرة "حماس" على قطاع غزة بالقوة عام 2007. فقد أدى هذا الانقسام إلى تجزئة القرار الوطني من خلال امساك اطراف خارجية اقليمية حليفة لحماس بجزء من هذا القرار، مما ألحق ويلحق اقدح الاضرار بمصير الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية العادلة.

5.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة، من وجهة نظر الباحث، من كونها تتناول القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وهو أحد أهم العناوين الأكثر حساسية وتعقيداً في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، لارتباطه مباشرة بحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه بتقرير المصير، وتأثيره على هدف الشعب الفلسطيني في نيل حريته واستقلاله الوطني، خاصة في ضوء الواقع الراهن للقضية الفلسطينية، ببعديها الاقليمي والدولي.

فعملية استعادة الفلسطيني لقراره المستقل والتمسك به وعدم التفريط به مجدداً، تكتسب أهمية استراتيجية على الصعيد الوطني الفلسطيني. وبالرغم من هذه الأهمية، فإن القرار الوطني المستقل لم ينل الإهتمام الكافي من الباحثين والكتاب الفلسطينيين. وعليه فإن هذه الدراسة ستتابع هذا القرار في سياقه التاريخي والسياسي والفكري، وتسليط الضوء على أهميته والتحديات المختلفة التي واجهته وتواجهه.

6.1 اسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الاجابة عن الاسئلة التالية:

أولاً: ما هي الظروف التاريخية والسياسية التي ظهر خلالها القرار الوطني الفلسطيني المستقل والمواقف المتعارضة بشأنه؟ وما أهميته للنضال الوطني الفلسطيني، وممارسة الشعب لحقه في تقرير المصير؟ وما التحديات التي واجهته في الفترة بين عامي 1948 و 2014؟

ثانياً: كيف تعاملت حركات التحرر الوطني العالمية مع فكرة الاعتماد على النفس والامساك بالقرار الوطني المستقل، وخصوصاً في تجربتي الجزائر وفيتنام؟

ثالثاً: في أي سياق تاريخي وسياسي تداخلت القضية الفلسطينية بالبعدين العربي والدولي لبرز القرار الوطني الفلسطيني المستقل بعد عام 1948؟ وكيف نضج كمفهوم سياسي مستخدم في العمل السياسي الفلسطيني؟

رابعاً: كيف نشأ وتطور مفهوم القرار الوطني الفلسطيني المستقل في السياق الفكري؟

خامساً: ما هي التحديات والمخاطر المختلفة التي واجهت الشعب الفلسطيني خلال استعادته لقراره الوطني المستقل واصراره على التمسك به وعدم التفريط به مجدداً؟

7.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: بحث وتحليل التحديات المختلفة التي واجهت الشعب الفلسطيني منذ أن استعاد قراره الوطني المستقل في ستينيات القرن العشرين، والتحديات التي واجهته بسبب اصراره على التمسك بهذا القرار وعدم التفريط به مهما كانت الظروف.

ثانياً: متابعة المسوغات التاريخية والسياسية والفكرية التي أدت إلى بلورة مفهوم القرار الوطني الفلسطيني المستقل، والاسباب الخاصة التي دفعت الشعب الفلسطيني لدعم هذا القرار والتمسك به.

ثالثاً: ابراز القرار الوطني الفلسطيني المستقل وأهميته في مستقبل النضال الوطني وخطورة التفريط به، عبر مراحل النضال الوطني الفلسطيني المختلفة، وحتى عام 2014.

رابعاً: ادراك مدى مركزية القرار الوطني المستقل لدى حركات التحرر العالمية بسبب علاقته المباشرة بهدف عملية التحرر، الا وهو حق تقرير المصير ، وكيف تعاملت هذه الحركات معه ضمن ظروفها الخاصة، وبالتحديد جبهة التحرير الوطني الجزائرية وجبهة تحرير فيتنام.

8.1 الفرضية الرئيسية للدراسة

إن الامساك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل، يخدم القضية الفلسطينية ويضمن حلها حلاً عادلاً ينبع من المصالح العليا للشعب الفلسطيني، وأن تفريط الشعب الفلسطيني بقراره الوطني سيعرضه الى مخاطر قد تصل إلى تصفية قضيته الوطنية.

1.8.1 الفرضيات الفرعية

تفترض هذه الدراسة أن :

- (1) حركات التحرر العالمية التي اعتمدت على نفسها وتمسكت بقرارها الوطني المستقل وحافظت عليه تمكنت من تحقيق النصر والاستقلال الوطني.
- (2) عندما فقد الشعب الفلسطيني قراره عام 1948، دفع ثمناً باهظاً وخسر وطنه وحقه في تقرير المصير.
- (3) أهمية القرار الوطني والتمسك به تكمن في مدى خطورة التفريط به.
- (4) قيادة حركة "فتح" وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية نجحتا حتى تاريخه بالتمسك بالقرار الوطني المستقل والحفاظ عليه، على الرغم من كل التحديات وبعض الممارسات الخاطئة، وبرغم الهفوات والظروف الصعبة والمعقدة التي واجهتهما.

9.1 حدود الدراسة

تمتد الحدود المكانية للدراسة ابتداءً من جامعة القدس الكائنة في عاصمة الدولة الفلسطينية (القدس) ومروراً بفلسطين وانتهاءً بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول اخرى. اما حدودها الزمانية فتتمتد من عام 1948 (عام النكبة) وحتى عام 2014.

10.1 صعوبة الدراسة

واجه الباحث العديد من الصعوبات الناجمة اساساً من كون موضوع الدراسة يتم التطرق له في بحث خاص ومُستقل للمرة الأولى، إضافة إلى كون قضية القرار الوطني الفلسطيني المُستقل، لا تزال مُستمرة ولم تنته مع انتهاء البحث الحالي. لذلك لجأ الباحث الى الذهاب الى الجذور التاريخية للقرار المُستقل وبحثه في سياقه التاريخي والسياسي، كما لجأ للحصول على المعلومات من العديد من المصادر الاساسية والثانوية- إضافة الى اجراء عدد من المقابلات مع قادة فصائل العمل الوطني الفلسطيني، الذين عايشوا تجربة الثورة الفلسطينية.

كما لجأ الباحث، الى دراسة وتدقيق العديد من الوثائق والبيانات السياسية الرسمية لمُختلف القوى والأحزاب والفصائل الفلسطينية، وفي مُقدمة ذلك قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المُنعقدة منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وفي السياق نفسه، رصد الباحث مؤتمرات حركة فتح وبيانات لجنتها المركزية، باعتبارها - أي فتح- صاحبة فكرة الاستقلالية والخصوصية الوطنية الفلسطينية في إطارها القومي العربي.

وبالإضافة الى ما تم ذكره، فإن بروز حركات الاسلام السياسي على الساحة الفلسطينية، في ثمانينيات القرن العشرين، ذات المرجعيات غير الوطنية، اضافة الى بروز العولمة في نهاية التسعينيات، قد اضاف العديد من المصاعب والبحث عن المصادر، وهي نادرة جداً، تتناول العلاقة بين القرار الوطني المُستقل وهذه الظواهر السياسية والفكرية والايولوجية. كما أضاف تطور الواقع السياسي الفلسطيني وانتقاله من حالة الثورة في المنافي، الى حالة إقامة السلطة الوطنية والدولة على الأرض الفلسطينية، أضاف مصاعب إضافية على الباحث كون المرحلة تتطلب الحصول على معلومات في العديد من المراجع الحديثة غير متوفرة في فلسطين.

وإنطلاقاً من ذلك كله، وبهدف إعطاء القارئ فكرة متكاملة حول الموضوع- فإن الباحث لجأ الى عرض أكبر كمية ممكنة من المعلومات والتصريحات عبر عدة مراحل طويلة من النضال الوطني الفلسطيني، تتعلق بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل، وهي عملية شاقة جداً.

11.1 منهجية الدراسة ومصادرها

بسبب طابع الدراسة التاريخي، وبسبب قلة المصادر التي تخدم موضوع الدراسة، لجأ الباحث إلى المنهجين التاريخي والوصفي لإنجاز دراسته.

وفي إطار المنهج التاريخي تابع الباحث مفهوم القرار الوطني الفلسطيني المستقل، كيف ظهر وتطور في سياقه التاريخي وعبر مراحل النضال الوطني الفلسطيني بعد نكبة عام 1948، وحتى عام 2014. وتناول الأسباب الموضوعية والذاتية لفقدان الشعب الفلسطيني لقراره الوطني قبل النكبة، وبالتحديد بعد أن تولى الحكام العرب أمر القضية الفلسطينية منذ عام 1936. وبعد النكبة، تابع الباحث عبر المراجع والوثائق والدراسات التاريخية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. كيف تطور الوعي الوطني الفلسطيني تدريجياً باتجاه أهمية اعتماد الشعب الفلسطيني على نفسه وأخذ زمام قضيته بيده، وتحرير إرادته الوطنية، وقراره الوطني باعتباره مدخلاً لممارسة حقه في تقرير المصير، وإنجاز الاستقلال الوطني.

وفي السياق التاريخي ذاته، تابع الباحث النضال الوطني الفلسطيني، وخصوصاً القادة المؤسسون لحركة فتح في ستينيات القرن العشرين من أجل انتزاع القرار الوطني من وصاية وهيمنة الأنظمة العربية، والمتابعة في مراحل لاحقة للنضال والمعارك التي خاضتها الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة محاولات بعض الأنظمة العربية والإقليمية، للسيطرة من جديد على القرار الوطني الفلسطيني، ومصادرتة، وهي المحاولات المتواصلة حتى تاريخه.

وفي سياق متابعة ومعرفة تطور مفهوم القرار الوطني الفلسطيني المستقل في الوعي الراهن، لحظة إعداد الدراسة، استخدم الباحث، وفي إطار المنهج الوصفي، أسلوب إجراء المقابلات الشخصية المباشرة مع قادة سياسيين، وكتاب فلسطينيين، وذلك بهدف معرفة وجهات نظرهم بخصوص مفهوم القرار المستقل، وأهميته للنضال الوطني الفلسطيني والتحديات والمخاطر التي تواجهه.

أولاً: المصادر الأساسية:

1. الموسوعات ذات الصلة: موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية.
2. الوثائق العربية الفلسطينية وقرارات المجلس الوطني والبيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل والقوى السياسية الفلسطينية.
3. المقابلات التي أجراها الباحث مع قيادات سياسية، وكتاب فلسطينيين.
4. الخطب والتصريحات الصادرة عن قادة الصف الأول، ممن تولوا المسؤولية والقيادة في منظمة التحرير، وفصائلها، وأي مسؤول فلسطيني أو عربي.

ثانياً: المصادر الثانوية:

1. مذكرات وشهادات لقادة فلسطينيين.
2. المعلومات التي أوردها كُتاب في كتبهم.
3. الدوريات والمجلات والصحف والمواقع الإلكترونية، شؤون فلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلة "صامد" الاقتصادية، مجلة فلسطين الثورة، مجلة الهدف، مجلة الحرية.

12.1 دراسات سابقة

اعتمد الباحث على مصادر أساسية (أولية) وأخرى ثانوية، إضافة إلى مقالات وتقارير ودراسات منشورة في دوريات ومجلات وصحف يومية ومواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت.

أفردت موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية التي أصدرها المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية في القدس 2011، عنواناً خاصاً للقرار الوطني الفلسطيني المستقل "القرار المستقل".

وعرفت الموسوعة هذا القرار بالقول: "إن القرار الذي اتخذه مؤسسو "فتح" بالتصدي لأية محاولة هدفها إخضاع الحركة الوطنية الفلسطينية، لإشراف حكومة عربية، والسهر على استقلالية قرارها، بحيث لا يحتويها أي بلد شقيق في حظيرته".

وأوضحت أن مؤسسي حركة "فتح" طرحوا السؤال التالي في ظل المد القومي العربي، "هل يواصل الشعب الفلسطيني نضاله من أجل تحرير وطنه عبر الانخراط في صفوف الحركة القومية أو من خلال حركة وطنية فلسطينية مستقلة؟".

على صعيد الوثائق، فقد أكد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة، المنعقدة في العاصمة الأردنية عمان في الفترة من 22-29 تشرين الثاني/نوفمبر 1984 على "استمرار التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل، وصيانته ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل من هذه الاستقلالية من أي جهة أئتت، والمجلس ينطلق في مفهومه للقرار الوطني الفلسطيني المستقل من أرضية الالتزام القومي".

وفي الدورة ذاتها أكد المجلس الوطني أن الالتزام بالقرار الوطني المستقل هو أحد الأسس لضمان وصيانة الوحدة الوطنية.

تابعت الوثائق الاهتمام بالقرار المستقل، وبهذا الخصوص رفض بيان اللجنة المركزية لحركة فتح الصادر بتاريخ 2014/8/29، أي تدخل في الشؤون الفلسطينية، وتحدث عن خطورة أن ينفرد فصيل بعينه بقرار الحرب والسلام، كما فعلت حركة حماس بدخولها ثلاث حروب مع إسرائيل،

مشيراً إلى أن قرار الحرب والسلام هو قرار وطني وليس قرار فصيل، وأن ليس من حق أي فصيل الانفراد به، مؤكداً على تمسك الشعب الفلسطيني بقيادته الشرعية بالقرار الوطني المستقل.

وفي السياق ذاته أكد الرئيس محمود عباس، في خطابه في الذكرى الرابعة لاستشهاد الرئيس ياسر عرفات بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، على القرار الوطني المستقل قائلاً: "هذا هو ياسر عرفات الذي عرفناه منذ خطوته الأولى على طريق الحرية يكرس الهوية الفلسطينية ويؤسس للقرار الوطني المستقل، الذي لا زلنا نشدد عليه، ولن نسمح لأحد بأن يصادره منا أو يحرمننا منه، القرار الذي ضحى من أجله كل الشهداء والأسرى والجرحى، واليوم سنتمسك به ولن نتخلى عنه، لأنه يجسد الشخصية والكيانية الفلسطينية المستقلة".

ومما جاء في بعض المفكرات والشهادات، مذكرات وشهادات أكد أحمد عبد الرحمن، صاحب كتاب "عشت في زمن عرفات".

أن عرفات هو صاحب شعار "القرار الوطني المستقل"، الذي تمسك به لمواجهة التجاذبات العربية والإقليمية التي استهدفت هذا القرار" واعتبر أن السياسة الوطنية الصحيحة القائمة على استقلالية الإرادة والقرار، هي مصدر القوة الأساسي لحركة فتح، لدى الشعب الفلسطيني ص (176).

وفي موقع آخر وفي ذروة محاولات النظام السوري استهداف القرار الفلسطيني، يؤكد عبد الرحمن أن دورة القرار الوطني المستقل، هي الدورة التي عقدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1984 (يقصد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني). وتوازي في أهميتها قرارات قمة الرباط التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر عام 1974، والتي اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ص (181) (دار الشروق في القاهرة عام 2012).

أما نبيل عمرو في كتابه "ياسر عرفات وجنون الجغرافيا"، فقد ركز على مدى حاجة الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية إلى السيطرة والسيادة على إقليم جغرافي، بعد أن فقد الشعب الفلسطيني وطنه فلسطين أدرك مدى أهمية السيطرة على إقليم جغرافي للقرار الوطني الفلسطيني المستقل.

وخلال عرضه لمحاولات الأنظمة العربية السيطرة على ورقة القضية الفلسطينية قال عمرو "ابتدع عرفات شعار القرار الفلسطيني المستقل. وهذا كان شعاراً من أجل وضع سياج يحمي الثورة الفلسطينية من التأثير السوري" ص (217).

وعلى الصعيد ذاته في "مذكرات بهجت أبو غربية، من النكبة إلى الانتفاضة" ركز أبو غربية على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وانتقالها من عهد الوصاية العربية إلى أن أصبحت تقودها فصائل المقاومة الفلسطينية بعد حرب 1967.

أما في كتاب "السيرة والمسيرة". مذكرات سليم الزعنون (أبو الأديب).

تناول سليم الزعنون الظروف السياسية التي تأسست خلالها حركة فتح، مركزاً على مجموعة المبادئ التي آمن بها مؤسسو "فتح"، وفي مقدمتها التأكيد على الخصوصية الفلسطينية ومبدأ الاعتماد على الذات.

وفي كتابه الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974 ركز فيصل الحوراني على تطور الموقف السياسي لدى منظمة التحرير والشعب الفلسطيني، إلى أن تم قبول الحلول السياسية الواقعية من خلال إقرار المجلس الوطني لبرنامج النقاط العشر.

خلال ذلك تطرق الحوراني بشكل موسع إلى نضال الشعب الفلسطيني من أجل التخلص من الوصاية العربية والإمساك بقراره الوطني عبر التركيز على استقلالية العمل الوطني الفلسطيني. وبهذا الشأن أشار إلى دور حركة "فتح" في تعزيز فكرة الاستقلال الوطني، انطلاقاً من فكرة الاعتماد على النفس واستدراج الدعم العربي الشعبي والرسمي للثورة الفلسطينية المسلحة.

أما د. ماهر الشريف، في كتابه "البحث عن كيان" دراسة الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993. فقد تطرق في أكثر من فصل لمسألة القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وخصص له بحثاً خاصاً في الفصل العاشر من الكتاب (ص 337) تحت عنوان: "تفسيرات متعارفة لاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني".

ورأى الشريف في هذا المبحث، أن قيادة حركة "فتح" هي الممثل الأهم للوطنية القطرية الفلسطينية، مبرزاً ما قاله عدد من قادة حركة "فتح" عن أهمية التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وتركيزهم عليه.

ويستعرض الشريف بعض وجهات نظر الفصائل الفلسطينية الأخرى عن هذا الموضوع، حيث ميز أحمد جبريل الأمين العام للقيادة العامة في خطابه في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بين استقلالية النضال الوطني الفلسطيني من جهة، وبين الإقليمية والانعزال من جهة ثانية (ص 338).

وأورد رأي الفصائل اليسارية الفلسطينية مقتبساً ما أكده الدكتور الراحل جورج حبش أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بأن جبهته تقف ضد إثارة النزاعات الإقليمية القطرية من أجل الحفاظ على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني المستقل، والأنظمة الوطنية العربية (ص 399).

مدخل: ماذا يعني القرار الوطني الفلسطيني المُستقل

لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه لما يعنيه القرار الوطني الفلسطيني المُستقل بالتحديد. فالى جانب أنه موضع اختلاف بحد ذاته، فإن مضمونه ما يزال في الواقع محور نقاش. وهذا الواقع هو أمر مفهوم من زاوية أن القرار كمفهوم سياسي ليس مُطلقاً، بل يخضع لمنطق التاريخ والتطور والمتغيرات المحيطة، لذلك فإن أية محاولة لتعريفه يجب أن تأخذ بالإعتبار مراحل تطوره.⁽¹⁾

لقد واجه مفهوم ومعنى القرار صعوبة بشكل دائم، سببتها تَعَمُّد قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، في مراحل مختلفة، عدم توضيح مضمون هذا القرار، وما الذي يعنيه، فالتوضيح كان بالضرورة سيُدخلها في صراع إرادات وتناقضات مع الأنظمة العربية وغيرها، من شأنها أن تُضعف الضغوط عليها، وأن تشغلها عن المعركة الأساسية مع إسرائيل.⁽²⁾

وفي ضوء كل ما سبق، نلاحظ على سبيل المثال أن موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، قد ربطت تعريفها للقرار المُستقل بمرحلة تاريخية بعينها، وهي لحظة ولادة حركة "فتح"، مبرزة نزعتها الإستقلالية. فقد عرّفت الموسوعة القرار: "بأنه القرار الذي اتخذه مؤسسو "فتح" للتصدي لأي محاولة تهدف إلى إخضاع الحركة الوطنية الفلسطينية لإشراف حكومة عربية، وذلك تلافياً لخطأ ارتكبه القيادات الوطنية الفلسطينية التي سبقتها، والتي ربطت الحركة الوطنية بإرادات الانظمة العربية".⁽³⁾

وعندما توجه الباحث بالسؤال إلى عدد من قادة مُنظمة التحرير، حول تعريفهم للقرار المُستقل، تبنى عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" إلى حد كبير التعريف الذي أورده موسوعة المصطلحات، أي أن القرار المستقل هو قرار "فتح"، إلا أنه أضاف توضيحاً مهماً تعلق بمسألة الإعتماد على النفس، حيث قال: "إن مؤسسي فتح ربطوا بين تأكيد الإستقلالية والخصوصية

¹ عبد ربه، ياسر. أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 9 شباط/فبراير 2015.

² شاهين، أحمد. منظمة التحرير الفلسطينية. من حصار الى آخر. مصدر سبق ذكره/ص8.

³ اشتية، د. محمد وآخرون. موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية. مصدر سبق ذكره/ص428.

الفلسطينية، وبين مبدأ الإعتماد على النفس وهو ما قاموا به عندما قرروا الانطلاق بالكفاح المسلح عام 1965".⁽⁴⁾

من جهته، ربط أحمد عبد الرحمن بين القرار الوطني الفلسطيني المُستقل، وحق أي شعب بأن يمتلك إرادته بنفسه، ويُعبر عنها، وأن يكون له قيادة سياسية تُعبر عن هذه الإرادة، مُشيراً الى أن الشعب الفلسطيني هو الشعب الوحيد الذي مُنع من التعبير عن إرادته بشكل حُرّ، وأضاف أن القرار الفلسطيني المُستقل، وبهذا المعنى، جاء لمنع التدخلات العربية في الشأن الفلسطيني، من دون أن يعني ذلك الانفصال عن الأمة العربية.⁽⁵⁾

ولخص أحمد عساف، أحد قيادات فتح الشابة، مفهومه للقرار، بأنه التعبير الحُرّ عن إرادة الشعب الفلسطينية وعن مصالحه الوطنية العليا في أي مرحلة من المراحل، من دون أي تدخل خارجي.⁽⁶⁾

في المقابل رأى عبد الرحيم ملوح، أحد القياديين التاريخيين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بأن القرار هو محصلة لمجموعة إرادات، فهو بالأساس ينبع من الشعب الفلسطيني. ولكن، بما أن الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية ومن حركة التحرر الوطني العربية، وجزء من حركة التحرر العالمية، فإن القرار الوطني الفلسطيني هو مُحصلة لكل هذه الإرادات.⁽⁷⁾

وأعاد قيس عبد الكريم (أبو ليلي)، مساعد الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مفهوم القرار الوطني المُستقل الى طبيعة المشروع الصهيوني، الذي يُمثل خطراً وجودياً على الشعب الفلسطيني، ما استدعى تميز الشخصية الوطنية الفلسطينية، مُركزاً على أن أهميته تنبع من واقع الوحدة الوطنية، بعيداً عن الإملاءات الخارجية.⁽⁸⁾

⁴ زكي، عباس. عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 6 شباط/ فبراير 2015.

⁵ عبد الرحمن، أحمد. مستشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس لشؤون منظمة التحرير الفلسطينية. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 2015.

⁶ عساف، أحمد. المتحدث باسم حركة فتح. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 14 شباط/ فبراير 2015 .

⁷ ملوح، عبد الرحيم عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. مُملاً عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 9 شباط/ فبراير 2015.

⁸ عبد الكريم، قيس. نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 3 شباط/ فبراير 2015.

أما د. احمد مجدلائي، الامين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، فقد رأى أن القرار يجب أن ينبع من المصلحة الوطنية العليا، وأن يخدم الأهداف الوطنية، مع الأخذ بالاعتبار البعد القومي العربي، وقال: "إن مفهوم القرار الفلسطيني المستقل لا يأتي بمعزل عن السياق التاريخي، وأنه برز في الأساس، لمواجهة محاولات مصادرة القرار الوطني الفلسطيني وربطه بمصالح إقليمية⁹.

وذهب نبيل عمرو، الكاتب والقيادي في حركة فتح، إلى تعريف قد يكون مختلفاً في تناوله للقرار المستقل قائلاً: "ابتدع عرفات شعار القرار الفلسطيني المستقل، من أجل وضع سياج يحمي الثورة الفلسطينية من تمادي التأثير السوري"¹⁰.

وبدوره ربط الكاتب فيصل الحوراني بين القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وحق تقرير المصير، بقوله: "القرار الوطني المستقل يعني أن تكون الحركة الوطنية الفلسطينية الممثلة للشعب وهي المسؤولة دون سواها عن صياغة السياسات، وتحديد أوجه السلوك اللازمة لوضع تقرير المصير موضع التطبيق"⁽¹¹⁾.

⁹ مجدلائي، د. أحمد. أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 9 شباط/فبراير 2015 .

¹⁰ عمرو، نبيل ياسر عرفات وجنون الجغرافيا. مصدر سبق ذكره/ ص 217.

¹¹ حوراني، فيصل. مقابلة خاصة أجراها الباحث، 2014/12/25.

إنطلاقاً مما سبق يمكن اقتراح تعريف للقرار الوطني المُستقل يشمل العناصر الرئيسية التالية:

أولاً: القرار الوطني المُستقل من حيث المبدأ، استناداً إلى تجارب حركات التحرر الوطني، يرتبط بحق الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها، وبحقها بالاستقلال والسيادة.

ثانياً: القرار الوطني إذا ما كان مُستقلاً، فإنه يجب أن ينطلق من مبدأ الإعتماد على الذات، من ثم البحث عن الدعم الخارجي.

ثالثاً: أن يُعبر القرار عن إرادة الشعب تعبيراً حُرّاً، ويصون مصالحه ويخدم أهدافه الوطنية.

رابعاً: في الحالة الفلسطينية، هو القرار الذي اتخذته مؤسسو "فتح" لإبراز الإستقلالية الفلسطينية في إطارها العربي، للحؤول دون إخضاع الحركة الوطنية الفلسطينية للوصاية العربية، ولإرادة الأنظمة العربية كما حصل عام 1948.

وفي ضوء هذه العناصر يُمكن اقتراح التعريف التالي:

{القرار الوطني الفلسطيني المُستقل، هو القرار الذي اتخذته مؤسسو حركة "فتح" بهدف إبراز الشخصية الوطنية، وأخذ الشعب الفلسطيني زمام قضيته بيده إعتماداً على النفس، وبعيداً عن كل أشكال الوصاية، ويرتبط القرار أساساً بحق الشعوب في تقرير مصيرها وإنجاز استقلالها الوطني. ويجب أن يُعبر فلسطينياً عن المصلحة الوطنية العليا، وأن يخدم الأهداف الوطنية، وأن يُصاغ من قِبَل قيادة فلسطينية لها شرعيتها الوطنية، وبما يُعزز رسوخ الهوية والثقافة الوطنية.}

الفصل الثاني

حركات التحرر والقرار الوطني المستقل: الجزائر وفيتنام كنموذج

1.2 مقدمة

شكل حق تقرير المصير والاستقلال هدفاً استراتيجياً، ناضلت جميع حركات التحرر الوطني من أجل تحقيقه. وبدأ مدخل نضال هذه الحركات لتحقيق هذا الهدف بتحرير الإرادة الوطنية، من خلال اعتمادها على نفسها، وعلى قدراتها الذاتية وقدرات شعوبها في مقاومة المستعمر الأجنبي. فطبيعة هذا الهدف، فرض هذا النوع من الكفاح الوطني منذ البدايات، فالمعادلة التي اكتشفتها هذه الحركات تستند إلى أنه لا يمكن أن تناضل من أجل حرية واستقلال شعوبها، وأن تقبل في الوقت ذاته تكبيل قرارها الوطني وترهنه لمصلحة أي طرف مهما كانت درجة تحالفه معها.

فالسّمات الأساسية المشتركة التي جمعت بين حركات التحرر الوطني، وخصوصاً تلك التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، أنها تأسست ونشأت عبر المواجهة مع المستعمر الأجنبي ومقاومته، وشكّل مبدأ الاعتماد على الذات مدخلاً أساسياً لتحرير إرادتها الوطنية من أية تبعية. كما مثل التمسك بالقرار الوطني والحفاظ عليه، الممر الإجمالي الذي قاد إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي، المتمثل بالخلاص من المستعمر ونيل الاستقلال الوطني.

ويمكن للمتتبع لتاريخ حركات التحرر الوطني أن يلمس بسهولة، كيف كان التمسك بالقرار الوطني، هو أحد أهم الأدوات والمبادئ الأساسية التي استخدمتها حركات التحرر للحفاظ على استقلاليتها، والتي قادتها في نهاية الأمر نحو تحقيق الانتصار على المستعمر.

في هذا الفصل سيتم تناول تجربتين تحريريتين تأثرت بهما حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وبالتحديد حركة فتح، من جهة اللجوء إلى فكرة الإعتماد على الذات، وتحرير الإرادة الوطنية من أية تبعية، والحفاظ على استقلالية القرار الوطني.

والتجربتان هما: الجزائرية والفيتنامية. فقد مثلت مسيرة كل من جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وجبهة التحرير الفيتنامية، مسيرة نجاح حققت من خلالها الجبهتان النصر المؤكد على المستعمر، وهو النصر الذي ما كان ليتحقق من دون أن تتجح الجبهتان في الحفاظ على استقلالية قرارهما الوطني، بالرغم من كل الظروف المعقدة التي أحاطت بالتجربتين.

المبحث الأول: التجربة الجزائرية

احتلت فرنسا الجزائر عام 1830، وعلى مدى أكثر من 130 عاماً، اعتبر الفرنسيون الجزائريين جزءاً لا يتجزأ من بلادهم ثقافاً ولغة. فالحكومات الفرنسية، حتى في ذروة اشتعال الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني، لم تجرؤ على طرح فكرة الإنسحاب من الجزائر أو التخلي عنها، خشية من ردة فعل الرأي العام الفرنسي المشبع بفكرة أن الجزائر بمساحتها الشاسعة، جزء من بلاده. فالإستعمار الفرنسي، الذي أخذ طابعاً استيطانياً خطراً جلب في مرحلة لاحقة، مستوطنين من جنسيات أوروبية أخرى ليدعم استيطانه. (12)

وبسبب الطابع الإستيطاني للإستعمار الفرنسي، الى جانب فرضه اللغة والثقافة الفرنسييتين على المواطنين الجزائريين، جعل مسألة ظهور وتبلور الهوية الوطنية الجزائرية أمراً صعباً، فقد احتاجت هذه الهوية وقتاً طويلاً حتى تبلورت سماتها الوطنية، في مقابل هوية المستعمر الفرنسي، كما أن التداخل بين ما هو إسلامي وفرنسي دفع الزعيم الوطني الجزائري فرحات عباس* إلى القول عام 1936: "لن أموت في سبيل الأمة الجزائرية لأنها لا توجد". (13)

والمفقت أن ظهور الهوية الوطنية بدأت في أوساط العمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا، فقد تأسست في أوساط هؤلاء العمال حركة "الشباب الجزائري" في عشرينيات القرن العشرين، بتأثير من الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي وإن نادى بضرورة استقلال الجزائر، إلا أنه كان يخضع هذا الإستقلال لتحقيق الاشتراكية في فرنسا، إضافة الى أنه أعطى الأولوية لتحديث الفكر من خلال توجيه الإهتمام بالثقافة التقليدية. (14)

¹² صاغية، حازم. هجاء السلاح - المقاومة كحروب أهلية مقنعة. بيروت - لندن. دار الساقي 2011. ص 63.

* عباس فرحات (1899-1985) أحد قادة الحركة الوطنية ومؤسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري- ثم أصبح عضواً في جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وبعد ذلك رئيساً للحكومة المؤقتة الجزائرية 1956-1961 وانتخب أول رئيس للدولة بعد استقلالها عام 1962 تاريخ الاسترجاع 2014/11/10 www.marefa.org/index.php

¹³ المصدر السابق. ص 67.

¹⁴ حربي، محمد. الجزائر 1954-1962 - جبهة التحرير الجزائرية الاسطورة والواقع: ترجمة قيصر داغر. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية- دار الكلمة 1983. ص 22.

بغض النظر عن تأثير الحزب الشيوعي الفرنسي، ومن ثم الحزب الشيوعي الجزائري ذاته، فإن تأسيس الوطنية الجزائرية، إن صح التعبير، يعود إلى الزعيم الوطني مصالي الحاج (1898-1974) الذي غلب الوطني في طروحاته على الانتماء الطبقي والاجتماعي. فالحاج هو من رفع شعار: "هذه الارض لنا وليس للبيع". والقائل: "إن الأولوية هي للخلاص من الإستعمار وانتهاء الاحتلال الفرنسي بالكامل، ومن ثم يمكن بحث شكل الدولة الجزائرية".⁽¹⁵⁾

كما يعود لمصالي الحاج الفضل في تأسيس حركة "نجم شمال افريقيا" الشعبوية الوطنية عام 1930، ومن رحم هذه الحركة تأسس حزب الشعب الجزائري عام 1930، ومن هذا الحزب انبثقت الحركة "من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" عام 1947، وهي التي قادت الحركة الوطنية وانبثقت منها فيما بعد، جبهة التحرير الوطني الجزائرية.⁽¹⁶⁾

وتجدر الإشارة إلى أن الهوية الوطنية التي كرسها مصالي الحاج، تؤمن بالفوارق الثقافية والإعتراف بالآخر. فالجزائر كما هو معروف، تضم العرب والبربر، وكلاهما كانت توحدتهما الرغبة في الخلاص من المستعمر الفرنسي.

وسيطر لاحقاً أن هذه التركيبة الثقافية واللغوية في الجزائر، كانت أحد أسباب الحفاظ على استقلالية قرار جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ورفض أي نوع من الوصاية العربية عليه.⁽¹⁷⁾

2.2 تجربة جبهة التحرير الوطني الجزائري

بدأت ملامح تأسيس جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالظهور في مطلع عام 1954، عندما قام تسعة شبان بتشكيل "اللجنة الثورية للوحدة والعمل". ولم تأت هذه اللجنة من فراغ، بل انبثقت من رحم حركة انتصار الحريات الديمقراطية. والشباب التسعة المؤسسون هم: حسين آيت احمد، محمد بوضياف، مصطفى بن بلعيد، أحمد بن بيللا، محمد العربي مهدي، رابح بيطاط، مراد

¹⁵حربي، محمد. مصدر سبق ذكره. ص 25-26.

¹⁶المصدر السابق. ص 45.

¹⁷المصدر السابق. ص 62.

ديدوش، محمد خيضر وكريم بن قاسم. واتخذوا قراراً في الخامس عشر من تشرين أول/أكتوبر 1954، بدء الثورة المسلحة، في الفاتح من شهر تشرين ثاني/نوفمبر. (18)

وبهذا الخصوص يقول الكاتب محمد حربي: "إن النواة الأولى للجبهة تبلورت من فكرة إنشاء المنظمة الخاصة بقيادة بلعيد وبوضياف، وهي المنظمة التي كان الهدف من إنشائها التحضير للكفاح المسلح. وبغض النظر عن كيفية ظهور جبهة التحرير، فإن تأسيسها جاء عبر مخاض عسير وبعد نقاش وجدل طويلين، بين تيارين رئيسيين داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهما التيار التقليدي الذي يؤمن بالوسائل السلمية طويلة النفس، وتيار الشباب المتحمس الثوري الذي رأى أن هناك واقعاً ثورياً في الجزائر يجب استغلاله والاستفادة منه. ويضيف حربي أن هذا التيار أطلق من مقولة " أن الاستقلال لن يأتي إلا بالحرب، وأن نهاية الاستعمار الفرنسي هي التي تهمة". (19) وأوضح البيان الأول للجبهة الذي وزع في الأول من نوفمبر تحت عنوان "نداء للشعب الجزائري"، طبيعة جبهة التحرير وماهية أهدافها. (20) فقد قدمت الجبهة نفسها بأنها حركة مستقلة فوق الحزبية، وأن الإنتماء إليها هو إنتماء فردي، وأن عضويتها مفتوحة لجميع الجزائريين بغض النظر عن لغتهم أو طبقتهم الاجتماعية. وقالت الجبهة في بيانها إن هدفها هو إنجاز الاستقلال الوطني عبر إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاشتراكية ذات السيادة، ضمن إطار المبادئ الإسلامية، واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني. وحدد البيان الوسائل والأساليب لتحقيق هذا الهدف، المتمثل في حشد طاقات الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري. وسياسياً دعت الجبهة إلى تدويل القضية الجزائرية وإلى اعتراف العالم بالجنسية الجزائرية، وإلغاء جميع القرارات والقوانين التي تعتبر الجزائر جزءاً من فرنسا.

لقد شكلت مسألة إخراج الجزائر من دائرة القرار الفرنسي، هدفاً رئيسياً للجبهة. واعتبرت أن الوصول إلى هذا الهدف يتم عبر تحقيق وحدة الشعب الجزائري، وإلغاء التناقضات الداخلية كافة لصالح التناقض الرئيسي مع الاستعمار، وعبر تدويل القضية الجزائرية، واستقلالية القرار الوطني.

¹⁸ غيليسبي، جوان. الجزائر الثائرة، ترجمة خيري حماد. بيروت. دار الطليعة 1961. ص 103-104.

¹⁹ حربي، محمد. مصدر سابق ذكره. ص 103-104.

²⁰ نص البيان الأول لجبهة التحرير الوطني الجزائري. موقع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

واستطاعت الجبهة من خلال هذه الركائز، التي تتقاطع فيها مع حركات التحرر الأخرى، أن تستقطب الشعب الجزائري، وتقود نضاله خلال سنوات قليلة نسبياً إلى الاستقلال عام 1962.⁽²¹⁾ وفي سياق سعي الجبهة لإنجاز الأهداف المشار إليها، وتحديداً هدف تدويل القضية الجزائرية، تم تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة الزعيم الوطني البارز عباس فرحات، والتي ضمت إلى جانب فرحات أبرز قيادات جبهة التحرير، أمثال كريم بلقاسم والقادة المعتقلين ومن بينهم أحمد بن بيل، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف ورايح بيطاط. وكان إجراء الإستفتاء على حق تقرير المصير برعاية الأمم المتحدة، الهدف المباشر الذي سعت الحكومة المؤقتة لتحقيقه.⁽²²⁾

ومنذ تأسيسها وحتى نيل الجزائر لاستقلالها، ورغم كل الظروف المحيطة المعقدة التي أحاطت بها، حافظت جبهة التحرير على استقلاليتها، وتمسكها بقرار الثورة الجزائرية المستقل. وفي سياق ذلك، واجهت الجبهة محاولات مجموعة متواصلة لمصادرة قرارها المستقل، واستخدام القضية الجزائرية كورقة مساومة من قبل هذا الطرف أو ذاك، إذ تعرضت الجبهة لضغوط كبيرة وحملة فرنسية متواصلة لإظهارها وكأنها أداة بيد الرئيس المصري جمال عبد الناصر تارة، وبيد الإتحاد السوفيتي وغيره من الدول تارة أخرى.

وفي هذا الشأن تقول الكاتبة المصرية نجلاء العشري: "إن رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك جي موليه كان مقتنعاً بأن عبد الناصر هو المسؤول وحده عن الثورة الجزائرية". وتضيف أيضاً على لسان الحاكم العام الفرنسي للجزائر جاك سوستل قوله عام 1955: "أن مصر هي رأس الأخطبوط الذي ظلت أذرعه لشهور طويلة جداً، تخنق شمال إفريقيا الفرنسي".⁽²³⁾

ورداً على هذه الإتهامات الفرنسية، ولتأكيد استقلالية قرارها، اصدرت جبهة التحرير بياناً قالت فيه بوضوح "إن الثورة الجزائرية لا تخضع للقاهرة أو موسكو أو لندن أو واشنطن.. وأن اتصالاتنا مع قادة الدول العربية، ما هي إلا اتصالات بين الحلفاء وليست بين اتباع وأدوات"، ولتقطع الشك

²¹ حربي، محمد. مصدر سبق ذكره. ص 151 .

²² موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال الجزائرية www.dkia1air.d2 تاريخ الاسترجاع 2014/11/14.

²³ العشري، نجاح. عبد الناصر وحركات التحرر العربي والإفريقي - مفهوم جديد لدور قائد ثورة يوليو في اشعال فتيل ثورات العرب والقارة السوداء. القاهرة. مكتبة جزيرة الورد. ط 1. 2011. ص 63-64.

باليقين، أضافت الجبهة في بيانها: "علينا أن نكون حذرين بطريقة منظمة لنحافظ على استقلالية الثورة الجزائرية".⁽²⁴⁾

ويمكن للمتبع لتاريخ جبهة التحرير، أن يلاحظ ببساطة كيف نجحت في الحفاظ على استقلاليتها وعلى قرارها المستقل، ووفق هذا المبدأ نسجت الجبهة علاقتها مع جميع الدول، لذلك لم تجد جبهة التحرير الجزائرية أية مشكلة في إقامة علاقة مع هذه الدول ونقيضها السياسي في آنٍ معاً، فعلى سبيل المثال، أقامت علاقة وثيقة مع مصر عبد الناصر، وتلقت منها كل أنواع الدعم السياسي والعسكري، وفي الوقت ذاته استعانت بالسعودية، نقض عبد الناصر في حينه، بهدف طرح مسعاها لتدويل قضية الجزائر وطرحها على مجلس الأمن.⁽²⁵⁾

وتبرز استقلالية الجبهة في موقع آخر أكثر حساسية وخطورة في شمال إفريقيا. فالجبهة لم تخضع لضغوط كل من المغرب وتونس، فهاتان الدولتان أبرمتا اتفاقاً مع فرنسا بهدف الحصول على استقلالهما عام 1956، متخلفتين عن تعهدهما السابق بعدم إلقاء السلاح، إلا بعد أن تستقل الجزائر. وكانت الدولتان تمثلان قاعدة خلفية للثورة الجزائرية، سواء في مجال التسليح أو التدريب، أو في كونهما ملجأً للثوار الجزائريين اللاجئين إليهما هرباً من ملاحقة المستعمر الفرنسي.⁽²⁶⁾

لقد تمسكت جبهة التحرير بخصوصيتها الجزائرية وبقرارها المستقل، وهذا التمسك لم يكن مجرد رغبة كما يقول الكاتب اللبناني حازم صاغية، بل فرضه واقع جزائري خاص ومعقد، هذا التمسك برأي الكاتب صاغية، جاء نتيجة للصراع بين الداخل والخارج في قيادة الجبهة وبين البربر الأمازيغيين " والعرب. لقد أدت هذه الصراعات الى تدخل "الأخوة العرب" في القرار الوطني الجزائري. كما أن الجبهة ذاتها وبصفتها حركة الشعب الجزائري الوطنية، فرضت عليها تركيبها العربية- البربرية، الحذر من التدخل في شؤونها الداخلية.⁽²⁷⁾

²⁴ غيليسبي، جوان. الجزائر الثائرة، ترجمة خيري حماد . بيروت. دار الطليعة 1961. ص170.

²⁵ المصدر السابق. ص147.

²⁶ حربي، محمد. مصدر سبق ذكره. ص 174-176.

²⁷ صاغية، حازم. مصدر سبق ذكره. ص77-78.

وهناك عوامل أخرى لم يُشر إليها صاغية، تتعلق بالواقع العربي في تلك المرحلة، مرحلة نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، خصوصاً بعد انهيار الوحدة المصرية السورية عام 1961، وانقسام الوطن العربي إلى معسكرين، تقدمي ورجعي، وظهرت في داخل كل معسكر خلافات أيضاً، لذلك ارتأت جبهة التحرير الجزائرية أن تتأى بنفسها عن هذه الخلافات، وقررت أن لا تتدخل بشؤون أحد، مُقابل أن لا يتدخل أحد بشؤونها.

كما يُسجل للجبهة أنها تمكنت من تحقيق الإستقلال الجزائري، وهي تتهج نهجاً مستقلاً عن الدول العربية الأخرى، وتعلن استعدادها قبول العون من أي دولة عربية، بينما لا تجيز لأي طرف أن يتدخل في شؤونها الداخلية. هذا النهج الجزائري عزز القناعة بإمكانية تحقيق الهدف الكبير بالاعتماد على النفس. (28)

وبغض النظر عن الواقع والأسباب، فإن تمسك جبهة التحرير الوطني الجزائرية بقرارها الوطني، شكل أحد العوامل الحاسمة في التفاف الشعب الجزائري من حولها، ما أكسبها احترام العالم، وقادها في نهاية المطاف إلى تحقيق النصر وإنجاز الاستقلال الوطني. هذا الإنجاز الكبير الذي حققته الثورة الجزائرية، أُعتبرَ نموذجاً سارت على هديه حركات التحرر الوطني الأخرى، وفي مُقدمتها الثورة الفلسطينية، وتحديدًا حركة فتح، وهو ما سيظهر جلياً في فصول لاحقة.

²⁸ حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974. دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ط2، رام الله، فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث. 2015. ص53.

المبحث الثاني: التجربة الفيتنامية

فيتنام دولة صغيرة وفقيرة، تمتد على شريط ضيق على الساحل الشرقي لشبه جزيرة الهند الصينية في جنوب شرق آسيا. وتناوبت على احتلال هذا البلد الصغير، ثلاث دول استعمارية في الفترة من 1857 وحتى العام 1975، وهذه الدول هي فرنسا واليابان، ثم فرنسا مرة أخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية.

بدأ الإحتلال الفرنسي لفيتنام عام 1857 وانتهى عام 1954. أما اليابان فقد احتلتها إلى جانب مجموعة دول الهند الصينية الأخرى خلال الحرب العالمية الثانية (1940-1945). أما التدخل الأمريكي، غير المباشر فقد بدأ مع عودة فرنسا مجدداً إلى احتلال فيتنام بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945. (29)(*)

وبعد هزيمة الجيش الفرنسي على يد المقاومة الفيتنامية بقيادة هوشي منه والجنرال جياب*، ومحاصرته في قلعة ديان بيان فو عام 1954، عُقد مؤتمر في جنيف بحضور فرنسا وفيتنام والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين، وكُل من كمبوديا ولاوس. هذا المؤتمر انتهى إلى تقسيم فيتنام إلى شمالية وعاصمتها هانوي، وتولى الحكم هناك نظام شيوعي برئاسة هوشي منه، وجنوبية وعاصمتها سايجون، وتولى حكمها نظام قمعي موالٍ للغرب برئاسة نغو دين ديام.⁽³⁰⁾ بدأ التدخل الأمريكي الرسمي في فيتنام في 17 آب / أغسطس عام 1954، عندما قرر الرئيس ايزنهاور دعم حكومة ديام بالمال. ومع تصاعد المقاومة لنظامه تزايد التدخل الأمريكي، وتحول إلى تدخل عسكري، عبر المساعدات العسكرية من تدريب وخبراء وتسليح.⁽³¹⁾

²⁹ خليفة، أمل. هزيمة امريكا في فيتنام- مقارنة بين التجربة الفيتنامية والتجربة الفلسطينية. رام الله، دار الشروق للتوزيع والنشر. 2004 ص 19- ص 27.

* هوشي منه: (1969-890) هو أول رئيس لفيتنام الشمالية ومؤسس الدولة الفيتنامية الشمالية ورائد النهضة القومية في الهند الصينية www.marefa.org/index.php تاريخ الاسترجاع 2014/11/12.

* الجنرال جياب: (1911-2013) هو قائد عسكري وسياسي فيتنامي، يعد من أهم شخصيات حرب فيتنام وصاحب خطة معركة ديان بيان فو، التي هُزم فيها الفيتناميون المستعمر الفرنسي (1954) www.marefa.org/index.php تاريخ الاسترجاع 2014/11/12.

³⁰ المصدر السابق. ص 33 - ص 36.

³¹ نشاطي، ريمون. هكذا انتصر الفيتكونغ. بيروت. دار الأدب، 1968. ص 20.

3.2 تأسيس جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية الجنوبية

في ذروة تصاعد المقاومة، وبالتحديد عقب انتفاضة الفلاحين في دلتا نهر الميكونغ ضد حكم ديام الديكتاتوري، تم تأسيس جبهة التحرير الوطنية في فيتنام الجنوبية في 20 كانون أول/ديسمبر 1960، بقيادة المحامي تغوني هي تو. وضمت الجبهة تحالفاً وطنياً واسعاً من مختلف فئات وطبقات المجتمع الفيتنامي، وقواه السياسية المتضررة من قمع نظام ديام الراغبة في التخلص منه. وبسبب هذا التمثيل الواسع أصبحت الجبهة هي المعبر عن وحدة الشعب الفيتنامي والممثل لإرادته الوطنية الحرة أمام العالم.⁽³²⁾

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجبهة وقيادتها، انبثقت من رحم المقاومة الفيتنامية للاستعمار الفرنسي، ومن قوات الثوار الجنوبيين الذين شنوا حرباً ضد الطاغية ديام. إلا أن الولادة السياسية المباشرة للجبهة، انبثقت من لجنة الدفاع عن السلام وعن اتفاقية جنيف، التي أسسها تغوني في خضم تصاعد المطالبة بوضع اتفاقية جنيف موضع التنفيذ، وإجراء استفتاء شعبي يقود الى توحيد فيتنام واستقلالها. ويلاحظ هنا أن قادة جبهة الدفاع هم أنفسهم أصبحوا قادة جبهة التحرير الوطنية، وهم الذين قرروا الإنطلاق بالثورة المسلحة ضد ديام، الذي منع إجراء عملية الإستفتاء، وهم أيضاً من حارب فيما بعد التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام.⁽³³⁾

وكما هي حال جبهة التحرير الوطني الجزائرية ومعظم حركات التحرر، فإن جبهة التحرير الفيتنامية، تأسست كحركة وطنية واسعة فوق الحزبية، لتكون عضويتها مفتوحة لجميع طبقات وفئات الشعب وأحزابه، والدليل على ذلك البرنامج السياسي الذي أقرته الجبهة في مؤتمرها التأسيسي المنعقد عام 1960، والذي جعل منها المُعبر عن أوسع تمثيل شعبي، تقود الكفاح العسكري والسياسي للشعب الفيتنامي. وجاء هذا البرنامج وطنياً لا يمثل طبقة أو أيديولوجيا محددة أو حزباً أو تنظيمًا بعينه. وقد كانت هذه أهدافاً وطنية عامة تشمل الاستقلال والوحدة والديموقراطية والسلام والحياد.⁽³⁴⁾

³² نشاطي، ريمون. مصدر سبق ذكره. ص 37.

³³ المصدر السابق. ص 38-45.

³⁴ المصدر السابق. ص 47.

وقد أدرك قادة الشعب الفيتنامي عبر التجربة الطويلة مع الاحتلال المتعاقبة، أن الحرية المتمثلة بالحق في تقرير المصير، لن تتم إلا عبر الإعتماد على الذات، وتحرير الإرادة الوطنية الفيتنامية، والقرار السياسي الخالي من أية تبعية. كما أدركت الجبهة أن قدرتها على الحفاظ على استقلاليتها لا يمكن أن يتم إلا عبر تمثيلها للشعب الفيتنامي أوسع تمثيل. وأظهرت الجبهة حرصاً واضحاً على خصوصيتها واستقلالية قرارها، لذلك لم يكن مُستهجناً أن يتأخر إعراف عاصمة الشمال هانوي بها، كما لم يكن مُستهجناً أن تتهمها واشنطن بأنها أداة بيد الزعيم الشيوعي هوشي منه رئيس فيتنام الشمالية.⁽³⁵⁾

وقد استمرت خصوصية الجبهة طيلة فترة قيادتها للكفاح في جنوب فيتنام، إلا أن هذا الواقع تبدل بعد أن اتسعت دائرة الحرب، وشملت قصف طائرات الولايات المتحدة الأمريكية مناطق فيتنام الشمالية، بما فيها العاصمة هانوي عام 1965. هذا التغيير الإستراتيجي في مجريات الصراع، أدى إلى تراجع دور الجبهة في صناعة القرار الوطني لصالح هانوي، التي مدت الجنوب والجبهة بالسلاح والمقاتلين المدربين، وبكل ما تتطلبه معركة التحرير.⁽³⁶⁾

وحد توسيع واشنطن للحرب باستهدافها الشمال كفاح الشعب الفيتنامي، من أجل أن تكون بلادهم موحدة ومستقلة. فمن الطبيعي أن يكون القرار الوطني، بيد من يملك القدرة والمساحة الأوسع على إدارة الصراع داخليا، وعلى الساحة الدولية. وإلى جانب هذا التطور الإيجابي، أدركت القيادة الفيتنامية سمة المرحلة في زمن الحرب الباردة. فهزيمة الإمبريالية الأمريكية وحلفائها لم يكن ممكناً إلا من خلال الانحياز والتحالف مع المعسكر الاشتراكي، ولكن ضمن الحفاظ على الخصوصية الفيتنامية والقرار الفيتنامي الوطني المستقل.⁽³⁷⁾

وبرزت استقلالية القرار في قدرة القيادة الفيتنامية، على تطويع الخلاف العقائدي السوفياتي الصيني آنذاك لصالحها. فقد تمكنت هانوي من إقناع الإتحاد السوفيتي، بتزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة عبر الصين، بالرغم من أن الأخيرة، كانت صادرت في مرات كثيرة جزءاً من هذه المعدات، خصوصاً المتطور منها، مثل منظومات الصواريخ المضادة للطائرات.⁽³⁸⁾

³⁵ نشاطي، ريمون. مصدر سبق ذكره. ص 51.

³⁶ فياض، أ. علي. مقارنة بين التجربتين الفلسطينية والفيتنامية. مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. عدد

48. خريف 2001. ص 131.

³⁷ نشاطي، ريمون. مصدر سبق ذكره. ص 104 - ص 108.

³⁸ فياض، أ. علي. مصدر سبق ذكره. ص 132.

لقد استطاعت الحركة الوطنية الفيتنامية من خلال صمودها وإصرارها على إنجاز مهماتها وأهدافها، ومن خلال قدرتها على الحفاظ على خصوصيتها وقرارها الوطني، تحقيق النصر على أقوى دولة إمبريالية في العالم عام 1975. وبهذا النصر تحولت فيتنام، هذا البلد الصغير إلى نموذج للشعوب وحركات التحرر. وكانت "فتح" من أولى الحركات الفلسطينية التي تعاملت مع النموذج الفيتنامي، وقد كان خليل الوزير وهو أحد القادة المؤسسين لحركة فتح أول مناضل فلسطيني يزور هانوي عام 1964 ليستفيد من التجربة الفيتنامية، واعتماد الشعب الفيتنامي على نفسه وقدراته الذاتية والحفاظ على استقلاله كمدخل في تقرير مصيره بنفسه. إضافة إلى الاستفادة من أساليب الكفاح المسلح وأدوات الحرب الشعبية طويلة الأمد، التي اعتمدتها فتح منذ انطلاقتها عام 1965.⁽³⁹⁾

4.2 الخلاصة

انطلاقاً من كون حق تقرير المصير والاستقلال، هو الهدف الذي سعت إلى تحقيقه جميع حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فإن مبدأ الاعتماد على الذات، خصوصاً في مراحل الكفاح الأولى، مثل مدخلاً لتحرير الإرادة الوطنية من أية تبعية والتمسك بالقرار الوطني المستقل. هذا المبدأ كان حاسماً بالنسبة لقدرة هذه الحركات على إنجاز مهماتها وأهدافها الوطنية. وفي هذا السياق شكلت التجربتان الجزائرية والفيتنامية نموذجين ناجحين تم الاحتذاء بهما. فقد ألهمت التجربة الجزائرية حركات التحرر الإفريقية ومثيلاتها في آسيا، وكانت الثورتان مصدر إلهام للحركة الوطنية الفلسطينية.

وفي الفصل اللاحق سنلاحظ كيف استلهم مؤسسو حركة "فتح"، الكثير من الأفكار والمبادئ من التجربة الجزائرية، وانطلقوا بالثورة الفلسطينية المسلحة اعتماداً على النفس والقدرات الذاتية للشعب الفلسطيني. فقد لاحظ هؤلاء المؤسسون أن الاعتماد على النفس، هو الممر الإجباري لتحرير إرادة الشعب الفلسطيني وقراره الوطني من أية تبعية أو وصاية، وهو المدخل لتحقيق هدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنجاز الإستقلال والسيادة الوطنية.

³⁹ فياض، أ.علي. مصدر سبق ذكره. ص 132.

الفصل الثالث

السياق التاريخي والسياسي للقرار الفلسطيني المُستقل

المبحث الأول: خلفية تاريخية – ثمن مُصادرة القرار المُستقل

1.3 خلفية تاريخية

واجه الشعب الفلسطيني واقعاً خاصاً، مقارنة مع أشقائه في دول المشرق العربي، فهو وإن تقاسم معهم مأساة التجزئة التي فرضتها اتفاقية سايكس بيكو (1916)، فقد واجه خطر المشروع الصهيوني- الاستعماري الذي أراد الإستئثار بأرضه وتشريد أبنائه. هذا الواقع، الذي واجه فيه الشعب الفلسطيني خطراً مزدوجاً، وبالتحديد الطبيعة الوجودية للمشروع الصهيوني، فرض نمطاً معقداً من التداخل، بين ما هو خاص (وطني فلسطيني) وبين ما هو عام (قومي عربي).

الحركة الوطنية الفلسطينية، التي بدأت ملامحها بالظهور مع الإحتلال البريطاني لفلسطين في الفترة ما بين عام 1918- 1920، وجدت نفسها تائهة بين ارتباطها بالحركة القومية العربية، الناشئة حديثاً، وبين حاجتها لإبراز الشخصية الوطنية في مواجهة الخطر الوجودي الذي يمثله المشروع الصهيوني المدعوم من بريطانيا. فالوطنيون الفلسطينيون كانوا أكثر تشبُّهًا بالحركة القومية الأم، مقارنة مع أشقائهم في الحركات الوطنية القُطرية الأخرى، وكان هذا التشبُّث يزداد باضطراد كلما

شعر الفلسطينيون بالكم الهائل من الخطر، وعجزها وحدها - أي الحركة القومية - على مواجهته.⁽⁴⁰⁾

هذا الخطر المزدوج الذي واجهه الشعب الفلسطيني دون غيره، دفع حركته الوطنية إلى طلب المشورة الدائمة من الأشقاء العرب وغيرهم. بالمقابل فقد سمح هذا الواقع للأشقاء العرب وغيرهم، التدخل في الشأن والقرار الفلسطينيين، وإدعاء الحق في تقرير السياسات الفلسطينية، وهو الأمر الذي لم يتسن للفلسطينيين تقرير سياسات ومصير أشقائهم. هذا الإستقواء بالعربي في مواجهة الخطر الصهيوني، تضاعف مع مرور الوقت، كلما تعاظم الخطر الصهيوني، إلى أن أصبح هذا التدخل العربي طاعياً عشية نكبة عام 1948.⁽⁴¹⁾

وفي إطار هذا التدخل، لوحظ أن مقررات المؤتمر الوطني الأول، الذي عقدته الجمعيات الإسلامية والمسيحية في القدس في نهاية كانون الثاني/يناير 1919، أكدت أن فلسطين هي سوريا الجنوبية، وأنها جزء لا يتجزأ من سوريا، ودعت إلى الإستقلال التام لسوريا جميعها بلا حماية أو وصاية أو احتلال، وضمن الوحدة العربية. كما أكدت رفضها لوعده بلفور، والهجرة اليهودية الى فلسطين. وقد أبلغ الفلسطينيون موقفهم هذا الى لجنة كينج- كرين الامريكية، التي زارت فلسطين في صيف العام نفسه.⁽⁴²⁾

وقد شكّل المؤتمر السوري، الذي عقد في دمشق في تلك المرحلة، في شهر آذار/مارس 1920، ذروة اندماج الحركة الوطنية الفلسطينية بالحركة القومية العربية. فقد نصت قرارات المؤتمر، التي وُصفت بأنها تاريخية، على استقلال سوريا بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً بما فيها فلسطين. ورفضت ادعاءات الحركة الصهيونية بحقها في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كما نصّب المؤتمر الأمير فيصل بن الحسين ملكاً لمملكة سوريا العربية.⁽⁴³⁾

⁴⁰ حوراني، فيصل. جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948. رام الله- فلسطين. المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية 2003 . ص 224.

⁴¹ المصدر السابق. ص 225.

⁴² الموسوعة الفلسطينية. القسم الثاني الدراسات الخاصة، المجلد الخامس. بيروت. هيئة الموسوعة الفلسطينية. ط 1. ص 58.

⁴³ الموقع الإلكتروني <http://www.marefa.org/index.php/%d9%86%d8%ad%d8%aa> . تاريخ الإسترجاع 15 شباط 2015

1.1.3 الواقع يفرض الوطنية القُطرية

سمحت التطورات اللاحقة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، للمنتصرين بأن يفرضوا نظامهم الدولي، ويعملوا على تجزئة العالم العربي، الأمر الذي سمح ببروز الدولة الوطنية القُطرية، فقد طمست معاهدة سان ريمو التي وقعها الحلفاء المنتصرون في نيسان/ابريل 1920، كل الآمال القومية في وحدة سوريا واستقلالها، حيث نَطَمَت هذه المعاهدة مصالح الحلفاء، وحددت مناطق النفوذَين البريطاني والفرنسي، ورسمت حدود دول شرق المتوسط بما فيها فلسطين. فكانت سوريا ولبنان من حصة فرنسا، والعراق وشرق الأردن وفلسطين من حصة بريطانيا التي تعهدت بتنفيذ وعد بلفور.⁽⁴⁴⁾

بعد انهيار المشروع القومي - وانهيار الدولة السورية الموحدة، برزت الوطنية القُطرية الفلسطينية مباشرة في مقررات المؤتمر الوطني الثالث، الذي عُقد في كانون أول/ ديسمبر 1920. فقد أكدت هذه المقررات على البُعد الوطني (الخاص) من خلال تركيزها على المواجهة مع المشروع الصهيوني، حيث رفضت وعد بلفور والهجرة اليهودية، ودعت إلى إقامة حكومة وطنية تمثيلية مستقلة، تكون مسؤولة أمام مجلس نيابي مُنتخب من الشعب الناطق باللغة العربية.⁽⁴⁵⁾

تواصلت النزعة الوطنية القُطرية، وأصبحت القيادة الوطنية المُتمثلة بالمؤتمرات واللجنة التنفيذية المُنبثقة عنها بقيادة كاظم الحُسيني، هي من تقود المقاومة الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني والانتداب البريطاني. ونُشير هنا إلى مقررات المؤتمر الخامس الذي عُقد في آب/أغسطس 1922، كنموذج لمواقف الحركة الوطنية وممارستها لمسؤولياتها في تلك المرحلة، التي انتهت مع هبة البراق عام 1929. فقد رفضت هذه المقررات صك الإنتداب، ودعت إلى مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي الذي اقترحته بريطانيا، وتبنى المؤتمر ميثاقاً قومياً، أقسم خلاله المجتمعون على التمسك بمشروع الاستقلال والاتحاد العربي، رفض الوطن القومي اليهودي والهجرة اليهودية.⁽⁴⁶⁾

⁴⁴ المصدر السابق. تاريخ الاسترجاع 15/ 2/ 2015 .

⁴⁵ الموسوعة الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 59.

⁴⁶ المصدر السابق. ص 61.

وقبل الإنتقال إلى مرحلة جديدة، بدأت مع هبة البراق، لا بد من الإشارة الى حالة الإنقسام العامة، التي شهدتها المجتمع الفلسطيني، والذي بدأ بالظهور داخل الحركة الوطنية ذاتها. فالإ جانب الإنقسام القبلي الشامل، الذي كان يعم الجزيرة العربية وبلاد الشام ومنها فلسطين بين قبائل الشمال والجنوب (قيس ويمن)، فإن إنقساماً آخر بدأ يتغلغل داخل الحركة الوطنية نتيجة التنافس بين آل الحسيني من جهة ، وآل النشاشيبي من جهة أخرى.

وقد غذت بريطانيا ضمن سياسة فرق تسد، هذا التنافس والخصومة بين العائلتين المقدسيتين حول منصب رئاسة البلدية ومنصب مفتي القدس، والذي يُعتبر في الآن ذاته مفتي فلسطين. فقد عيّنت سلطة الانتداب الحاج أمين الحسيني مفتياً للقدس، بالرغم من أنه لم يكن أبرز المرشحين، ولم يحصل على أعلى الأصوات في انتخابات المجلس الاسلامي الأعلى. كما عيّنت راغب النشاشيبي رئيساً للبلدية، بالرغم من وجود من هم أولى منه بهذا المنصب. ونتيجة لذلك ظهر في أوساط النخبة الفلسطينية ثلاثة تيارات:

الأول: تيار الأغلبية وأطلق عليه (المجلسين) بقيادة آل الحسيني، اتخذ موقفاً قاطعاً من المشروع الصهيوني، ويشترط التعاون مع البريطانيين في حال تخليهم عن المشروع الصهيوني، والتيار الثاني (المعارضة)، بقيادة آل النشاشيبي، وكان أكثر قبولاً للتعاون مع بريطانيا. والتيار الثالث تكون من المتعلمين المتتورين وفئات من الطبقات الوسطى، والذين لم تجتذبهم المعارضة ورفضوا أساليب وأداء المجلسين. (47)

2.2.3 هبة البراق واستجلاب القومي والاسلامي

سمحت المكانة المقدسة لفلسطين للديانات الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلامية، عبر التاريخ، بالتدخلات الخارجية بمختلف أنواعها، التي أخذت مساراً مُعقداً تمثل في الصراع على ملكية الأماكن المقدسة، وهو ما جرى عندما حولت الحركة الصهيونية الأماكن المقدسة الإسلامية إلى موضع نزاع. وفي ذروة هذا الصراع جاءت هبة البراق، لتشكل محطة جديدة مهمة للتدخل العربي الاسلامي في مسار الأحداث، فقد فاجأت أحداث البراق العرب والمسلمين، وفتحت أعينهم على

⁴⁷ حاساسيان، امانويل. الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين 1919-1939. دار البيادر. القدس. 1987.

خطر المشروع الصهيوني، الذي استهدف فلسطين ومقدساتها. فإلى جانب الهبة الشعبية التي شملت فلسطين، خرجت المظاهرات التضامنية في سوريا والعراق والأردن ولبنان، وغيرها من الدول العربية والإسلامية، وبدأت فلسطين تشهد عملية تهريب الأسلحة والمتطوعين إليها. (48)

3.2.3 ثورة 1936 من الاستقلال إلى الوصاية العربية

شهد عقد الثلاثينيات تطورات متناقضة، قادت في نهاية المطاف إلى استفحال التدخل العربي الرسمي في الشأن الفلسطيني، وإلى فرض الوصاية على قرار الشعب الوطني. فقد برزت في مطلع هذا العقد الشخصية الوطنية الفلسطينية، وبلغت ذروتها في ثورة عام 1936، كما برز معها الوعي الوطني بأهمية الاعتماد على النفس في مواجهة الخطر المزدوج، وبالتحديد المشروع الصهيوني، الذي بدأ يتجسد على الأرض أكثر فأكثر. وبرز من جهة ثانية الدور الرسمي العربي الهادف إلى طمس الخصوصية الوطنية الفلسطينية واحتواء ثورتها.

وهنا لا بد من التوقف عند ظاهرتين: الأولى، ثورة الشيخ عز الدين القسام المسلحة عام 1935، والثانية، تأسيس حزب الاستقلال كنموذج لحركة وطنية مستقلة، وقد اتصف هذا الحزب بالوعي التام، حيث جمع بين ما هو وطني وما هو قومي، على عكس باقي الأحزاب الأخرى التي تأسست في الفترة ذاتها (1932-1935) على أسس عائلية وعشائرية.

ومن المعروف أن من بادر إلى تأسيس حزب الاستقلال، هم مجموعة القوميين العرب الفلسطينيين بقيادة عوني عبد الهادي، الذين شعروا بضعف الدعم العربي للكفاح الفلسطيني، بسبب غياب الحركة العربية الموحدة. (49) وقد وجه هذا الحزب مذكرة إلى الأمة العربية والقادة العرب في كانون الأول/ ديسمبر 1932، دعا فيها " كل عربي بأن يهب إلى مواصلة الكفاح، ضد هذا الإستعمار الفظيع، وتلك الصهيونية المجرمة". (50)

⁴⁸ حوراني، فيصل. مصدر سبق ذكره. ص 239.

⁴⁹ المصدر السابق. ص 243.

⁵⁰ أبو غريبة، بهجت. من مذكرات بهجت أبو غريبة، من النكبة إلى الانتفاضة. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2004. ص5.

وقد كان التطور الأبرز في عقد الثلاثينيات هو الثورة التي اندلعت في 20 نيسان/أبريل عام 1936، واستمرت وبأشكال مختلفة حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939. وتميزت هذه الثورة عن سابقتها الفلسطينية، بأنها استوفت الكثير من شروط الثورات، هدفاً واداة وأسلوباً. فقد اعتمدت الإستقلال هدفاً، والاضراب العام والعصيان المدني الشامل والمقاومة الشعبية المسلحة أسلوباً. والأهم من ذلك كله أنها أفرزت قيادة وطنية موحدة تتخذ القرارات المتمثلة باللجنة العربية العليا، التي انبثقت عن اللجان القومية في المدن، وتشكلت من زعماء الأحزاب ومن مستقلين آخرين. وقد ترأسها الحاج أمين الحسيني. (51)

4.2.3 التدخل العربي الرسمي لاحتواء الثورة وفرض الوصاية

مع تقدم الثورة وازدياد زخمها، ومع اشتعال الثورة المسلحة في الريف، لم يكن أمام اللجنة التنفيذية إلا مجاراتها، فليس هناك مكان لبروز أي موقف معتدل. وبالمقابل فإن سلطة الإنتداب البريطاني، التي وجدت نفسها في مأزق، لجأت أولاً للقمع، وفتكت بالآلاف من الفلسطينيين واستباححت ممتلكاتهم، واعتقلت عدداً من قادة اللجنة العربية العليا، وعلى رأسهم أمين سر اللجنة عوني عبد الهادي، واشترطت وقف العنف قبل مجيء لجنة بريطانية للتحقيق. (52)

وفي الوقت ذاته، اتصلت بريطانيا بالحكام العرب الذين تربطهم بها علاقات وثيقة، وكان أول المستجيبين الأمير عبدالله، أمير شرق الأردن الذي عرض وساطته، إلا أن هذه الوساطة لم يُرحب بها من قبل معظم الزعماء العرب، ومعظم أعضاء اللجنة العربية العليا، وبالتالي لم تؤد إلى نتيجة. أما الوساطة العراقية، فقد رحبت بها اللجنة العربية، وقررت الحكومة العراقية التوسط استناداً إلى مبدئين اثنين، الأول: روابط الأخوة العربية مع عرب فلسطين، والثاني: علاقات الصداقة مع الحكومة البريطانية. (53)

⁵¹ الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء والمعلومات (وفا) www.wafa.ps تاريخ الاسترجاع 18 /2/ 2015.

⁵² الحوراني، فيصل. مصدر سبق ذكره. ص 337-338.

⁵³ المصدر السابق. ص 388.

نجحت الوساطة العراقية حين زار وزير خارجيتها نوري السعيد فلسطين في آب/ أغسطس 1936، في الوصول إلى اتفاق مبني على نقطتين. الأولى: أن تتخذ اللجنة العربية العليا جميع الوسائل الفعالة لإنهاء الاضراب والاضطرابات، والثانية: أن تتوسط الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية، لإنجاز جميع مطالب عرب فلسطين المشروعة، وعلى الفور أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً إلى الجمهور، تبلغه فيه عن الوساطة العراقية وموافقتها عليها والموافقة في الوقت نفسه على وساطة أصحاب السمو الملوك والأمراء العرب. (54)

بعد الموافقة الفلسطينية على الوساطة المذكورة، وجه الملوك والأمراء العرب (الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية، الملك غازي ملك العراق، الأمير عبد الله أمير شرق الأردن، الإمام يحيى محي الدين امام اليمن) نداءات إلى الشعب الفلسطيني في 11 تشرين أول/أكتوبر، ناشدوا فيه الشعب الفلسطيني "الإخلاء إلى السكنة حقناً للدماء، معتمدين على حُسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها في تحقيق العدل". وخاطبوا الفلسطينيين قائلين: "تقوا بأننا سنواصل دعمنا لكم". وعقب هذا النداء أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً دعت فيه إلى وقف الإضراب، ثم أصدرت القيادة العامة للثورة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، بياناً طالبت فيه بوقف أعمال العنف تماماً، وبالفعل توقفت الثورة وتوقف الإضراب.

5.2.3 الخيار الأردني

بدأ الخيار الأردني بالظهور في منتصف الثلاثينيات بعد أن أعلنت بريطانيا عام 1937 بأن إمارة شرق الأردن هي المكان الذي يرحل إليه الشعب الفلسطيني لإحلال اليهود محله، استناداً إلى توصية لجنة "بيل" الملكية التي اقترحت ضم القسم العربي من فلسطين إلى إمارة شرق الأردن، وترحيل عرب الجليل أيضاً إلى شرق الأردن. (55)

⁵⁴ الحوراني/ فيصل. مصدر سبق ذكره. ص 339.

⁵⁵ أبو غربية، بهجت. مصدر سبق ذكره. ص 8.

وحقيقة الأمر أن الحديث عن الخيار الأردني بدأ قبل ذلك بعامين، عندما اقترحت الكاتبة البريطانية سيتورت اريسكين، مشروعاً لاقتسام فلسطين بين إمارة شرق الاردن والحركة الصهيونية، بحيث يقام كانتون يهودي على الساحل، ودولة إلى الشرق منه، وتضم إلى الأردن.⁽⁵⁶⁾

بعد أن أوقف الفلسطينيون ثورتهم بقرار عربي، وبعد أن أوفدت بريطانيا لجنة (بيل) الملكية إلى فلسطين، بادر الأمير عبد الله إلى تقديم مذكرة طالب فيها بتقسيم فلسطين بين إمارته وبين المستوطنين اليهود، مقترحاً السماح لهم بتشكيل إدارة مختارة تنظم الهجرة اليهودية إلى حصتهم من أرض فلسطين.⁽⁵⁷⁾ وعندما رفضت اللجنة العربية العليا ذلك، حاول الأمير عبد الله الحصول على تفويض للتحدث باسم الفلسطينيين أمام اللجنة، إلا أن القيادة الفلسطينية رفضت منحه هذا التفويض، ووافقت على الاتصال بلجنة بيل بضغوط عربية أردنية.⁽⁵⁸⁾

وتعزز الخيار الأردني بعد أن أصدرت لجنة "بيل" تقريرها في تموز/ يوليو 1937، الذي تضمن توصية بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام : دولة يهودية، منطقة انتداب بريطاني على الأماكن المقدسة، ومنطقة عربية وتضم إلى شرق الأردن. وقد رفضت اللجنة العربية العليا التقرير، وأكد المفتي في بيان من منفاه في بيروت " أن الشعب الفلسطيني سيعود للكفاح المسلح إذا لم تسحب الحكومة البريطانية التقرير، وبالفعل عادت الثورة للاشتعال.⁽⁵⁹⁾

خلال هذه التطورات وبعدها، برزت العلاقة بين المعارضة الفلسطينية (حزب الدفاع) بزعامة راغب النشاشيبي، وبين الأمير عبد الله، الأمر الذي كان له أثراً حاسماً على علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية لاحقاً.⁽⁶⁰⁾

⁵⁶ موسوعة المصطلحات والمفاهيم. مصدر سبق ذكره ص 318.

⁵⁷ موسوعة المصطلحات. مصدر سبق ذكره. ص 318.

⁵⁸ الموسوعة الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 762.

⁵⁹ المصدر السابق. ص 762.

⁶⁰ المصدر السابق. ص 762.

خلال فترة الثلاثينيات يجدر الإشارة الى مؤتمرين، أظهرهما حجم التدخل العربي في الشأن الفلسطيني، أحدهما مؤتمر بلودان الذي عقد في لبنان في 18 أيلول /سبتمبر، وأكد في بيانه الختامي على "أن للعرب الحق في الدفاع عن فلسطين بل ومن واجبهم".⁽⁶¹⁾

والمؤتمر الثاني، وهو المؤتمر الذي عقد في لندن في شهر شباط/فبراير 1938، في وقت كانت فيه بريطانيا بحاجة إلى تهدئة الأوضاع في مستعمراتها استعداداً للحرب العالمية الثانية.

حضر المؤتمر الذي ترأسه رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشامبرلين، ووفود من الدول العربية، ووفد فلسطيني يمثل كافة الأحزاب، بالإضافة إلى وفد الوكالة اليهودية. ونتيجة للاتفاقات التي أبرمت بين بريطانيا ومندوبي الدول العربية تم إصدار الكتاب الأبيض الثاني، الذي تضمن إقامة دولة اتحادية تضم كيانين: أحدهما عربي، والثاني يهودي، على أن تقام هذه الدولة بعد عشر سنوات شريطة أن تكون العلاقة الفلسطينية اليهودية مواتية، كما حدد الكتاب الأبيض أعداد المهاجرين اليهود في السنوات اللاحقة.⁽⁶²⁾

وفي اجتماع عقد في منزل الحاج أمين الحسيني في لبنان ضم كل أعضاء اللجنة العربية العليا، باستثناء ممثل حزب الدفاع، (حزب المعارضة)، أظهر جميع الأعضاء قبول الكتاب الأبيض، إلا أن الحاج أمين الحسيني رفضه بشكل قاطع، بالرغم من الضغوط العربية ومحاولات بريطانيا اقناع الحاج أمين بذلك، إلا أنه أصر على رفضه، ما يشير إلى أنه كان قد بدأ يراهن على انتصار دول المحور في الحرب العالمية الثانية.⁽⁶³⁾

6.2.3 من مصادرة القرار الوطني إلى نكبة عام 1948

خلال الأشهر الأخيرة للحرب العالمية الثانية، وفي المرحلة التي تلت انتهائها مباشرة، وضعت القضية الفلسطينية على نار حامية، فمن جانب حدث تحرك دولي قادته بريطانيا والولايات المتحدة

⁶¹ موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية https://www.palestinian_studies.orgD8s8VZujD-u6ygOe تاريخ الاسترجاع

2015/2/19.

⁶² حوراني، فيصل. الشعب الفلسطيني لتأسيس الدولة 1918-1948. شؤون فلسطينية العدد 249-250. صيف وخريف 2012.

ص 33.

⁶³ المصدر السابق. ص 35.36.

الامريكية، هدف الى فرض تقسيم فلسطين واقامة الدولة اليهودية، ومن جانب آخر لوحظ تدخل عربي متزايد ومتسارع أصبح يقرر في مصير الشعب الفلسطيني، وبين هذا وذاك كانت الحركة الوطنية الفلسطينية منهكة تعيش حالة انهيار وانقسام وتشرذم.

ومع انشاء الجامعة العربية عام 1945 دعا الاتجاه السائد لدى الفلسطينيين الى ضرورة الاعتماد على الجامعة العربية في الدفاع عن القضية، التي أخذت على عاتقها بالفعل هذه المهمة.⁽⁶⁴⁾

وبعد فشل محاولات قامت بها الجامعة العربية لإعادة تشكيل قيادة فلسطينية، أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً في 3 آذار/ مارس، نصّ على أن المجلس وحده هو صاحب الحق في اختيار المندوبين الفلسطينيين من أجل التعريف بقضيتهم . وبالفعل شكل مجلس الجامعة قيادة فلسطينية جديدة بتاريخ 12 حزيران/ يونيو من العام نفسه، سماها الهيئة العربية العليا، وضمت رؤساء الأحزاب، وكانت برئاسة الحاج أمين الحسيني.⁽⁶⁵⁾

وخلال ذلك أعلنت القمة العربية التي عقدت في انشاص في مصر في 27 أيار/ مايو 1946 أن فلسطين قطر عربي لا يمكن أن ينفصل عن الأقطار العربية الأخرى. ودعت إلى وقف الهجرة اليهودية ومنع تسريب الأراضي، وتحقيق وتشكيل حكومة تضمن حقوق جميع السكان من دون أي تمييز. كما أعربت القمة عن أملها بأن لا تتخذ الدولتان الديموقراطيتان الصديقتان بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، تدابير تمس حقوق عرب فلسطين حرصاً على دوام الصداقة.⁽⁶⁶⁾ أما الهيئة العربية العليا، فقد حاولت توسيع هامش تحركها وانتزاع قرارها المستقل، بالرغم من أنها أنشئت بقرار عربي. وبعد صدور قرار الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، قررت إنشاء حكومة فلسطينية لملء الفراغ الذي سيتركه إنهاء الإنتداب البريطاني في 15 أيار/ مايو 1948 . وبالفعل تحركت لنيل الدعم العربي لهذا القرار، إلا أن الدول العربية لم توافق على إنشاء هذه الحكومة. وبعد دخول الجيوش العربية الى فلسطين ونشوب الحرب الفلسطينية- الاسرائيلية، أعلنت الأمانة العامة للجامعة العربية في 15 تموز/ يوليو

⁶⁴ الموسوعة الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 103 .

⁶⁵ المصدر السابق. ص 104.

⁶⁶ المصدر السابق. ص 104.

1948، وعقب الهدنتين الأولى والثانية موافقة اللجنة السياسية على تشكيل إدارة مدنية فلسطينية، وحددت صلاحيتها بالشؤون المدنية والإقتصادية والقضائية دون السياسية والدفاعية. وقد جاءت هذه الصيغة المعدلة بعد رفض الملك عبد الله ملك الأردن، فكرة الحكومة الفلسطينية. وعلى أية حال لم تر هذه الإدارة المدنية النور بسبب تسارع الأحداث على الأرض.⁽⁶⁷⁾

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأردن، كان قد أبرم معاهدة الاستقلال مع بريطانيا عام 1946 وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ثم جرت محادثات أردنية - بريطانية في شباط / فبراير 1948 أسفرت عن تعديل المعاهدة لتسمح بإحلال قوات أردنية مكان القوات البريطانية في المناطق التي ستُسحب منها هذه القوات من القسم العربي من فلسطين.⁽⁶⁸⁾

وفي وقت لاحق من دخول الجيوش العربية الى فلسطين في 15 أيار/مايو، استبعدت الجامعة العربية مشاركة الفلسطينيين من العمليات العسكرية، التي خاضتها الجيوش العربية. وحظر الحكام العرب على قيادة الشعب الفلسطيني أن تتولى أي شأن من الشؤون الفلسطينية، وأصبحت الجامعة العربية بما فيها من خلافات وتنافس بين دولها، هي المسؤولة عن مصير فلسطين وشعبها، وفي ظل توالي الهزائم والإنهيارات، فإن الهيئة العربية لم تتردد في تشكيل حكومة عموم فلسطين من غزة بتاريخ 3 ايلول/سبتمبر، 1948 برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. وبالرغم من موافقة الدول العربية خصوصاً مصر والسعودية على هذا التشكيل، إلا أن الملك عبد الله رفض القرار. ولأجل إعطاء الشرعية للحكومة الجديدة، عقدت الهيئة العربية العليا مؤتمراً وطنياً في غزة في الأول من تشرين الأول / أكتوبر 1948.⁽⁶⁹⁾

وبهدف قطع الطريق على تشكيل حكومة فلسطينية، عقد الملك عبد الله مؤتمراً في عمان في اليوم ذاته الذي عقد فيه المؤتمر الوطني في غزة، حضره عدد من شخصيات الضفة الغربية، وانتهى بتكليف الملك عبد الله في حفظ حقوق عرب فلسطين وصيانة عروبته ومقدساتها، وسحب المؤتمر في الوقت نفسه الشرعية من مؤتمر غزة ومن الهيئة العربية العليا كممثل للشعب الفلسطيني. بعد

⁶⁷ مصدر سبق ذكره. الموسوعة الفلسطينية، ص 342.

⁶⁸ موسوعة المصطلحات. مصدر سبق ذكره. ص 3018.

⁶⁹ عبد الرحمن، د. اسعد. منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها مسارها . نيقوسيا. قبرص . مركز الابحاث الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. 1987. ص30.

هذا المؤتمر عُقدت سلسلة مؤتمرات في مدن الضفة في الاول من كانون الأول/ ديسمبر 1948 في أريحا، وانتهت بتشكيل مجلس نواب جديد، وإعلان الوحدة بين الضفتين في 28 نيسان/ إبريل 1950. (70)

وتجدر الإشارة هنا إلى قرار اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية الذي صدر عشية دخول الجيوش العربية الى فلسطين في نيسان/ ابريل 1948، والذي نص على أن دخول الجيوش العربية لفلسطين لإنقاذها يجب ان ينظر اليه كتدبير مؤقت خالٍ من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين، وأنه بعد إتمام تحريرها تُسلّم الى اصحابها ليحكموها بأنفسهم كما يريدون، إلا أن كل ما جرى على أرض الواقع هو عكس ذلك، حيث تم إلغاء تجزئة فلسطين وإلغاء وجودها في خارطة الشرق الأوسط، وفقد الشعب الفلسطيني السيادة على أي جزء من أرضه بعد ضمّ الضفة للأردن، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. (71)

في عام 1949، وبعد توقيع الدول العربية (مصر، سوريا، الأردن، ولبنان) على اتفاقيات الهدنة مع اسرائيل، أصبحت هذه الأخيرة دولة قُطرية، وفق اتفاقية سايكس- بيكو، بعد أن كانت تخضع للنفوذ الفرنسي والبريطاني، في حين لم تحظ فلسطين بذلك، وألغي وجودها نهائياً وتشرّد أهلها، وتحولوا إلى أردنيين، والى أقلية في دولة إسرائيل، وإلى لاجئين يحملون وثائق سفر. (72)

وبعد عقد مؤتمر لوزان في سويسرا في شهر نيسان/ ابريل 1949، بناء على دعوة لجنة التفويض الدولية التي تأسست وفق قرار الجمعية العامة رقم 194، وبحضور الدول العربية واسرائيل وغياب أي تمثيل فلسطيني، تحولت القضية الفلسطينية من قضية سياسية الى قضية لاجئين. (73) وبخصوص حكومة عموم فلسطين، التي جهدت الهيئة العربية العليا من وراء تأسيسها، إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه وبسط السيادة الفلسطينية على أي جزء صغير من فلسطين، فقد أسدل الستار على هذه الحكومة بسرعة، عندما تراجع دعم الجامعة العربية لها، حين امتنعت الجامعة العربية عن دعوة

⁷⁰ الشعيبي، عيسى. الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسسي 1947-1977. بيروت . مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. 1979. ص 18-21.

⁷¹ الموسوعة الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص342.

⁷² لوري، ابراند. الفلسطينيون في العالم العربي. بناء المؤسسات والبحث عن دولة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ط1 1991. ص5.6.

⁷³ موسوعة المصطلحات والمفاهيم. مصدر سبق ذكره. ص496.

ممثل عنها لحضور دورتها المنعقدة عام 1949 إرضاء للملك عبدالله، وفي عام 1952 أصدرت الجامعة قراراً جاء فيه: "نظراً لوقف أعمال حكومة عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة، يكون رئيس الحكومة ممثلاً لفلسطين في مجلس الجامعة ويصرف له 1500 جنيه مصري، لتأمين نفقات مكتبه عن العام 1952، واستمر أحمد حلمي عبد الباقي ممثلاً لفلسطين حتى وفاته عام 1963. (74) وحصل الأمر ذاته للهيئة العربية العليا، فبعد أن وقعت مصر اتفاقية الهدنة عام 1949 مع إسرائيل، استدعت الحكومة المصرية الحاج أمين الحسيني ونقلته هو وعدد من قيادات الهيئة إلى القاهرة، وتم وضعه تحت الرقابة وتقييد حركاته. (75)

7.2.3 عبد القادر الحسيني ومبدأ الاعتماد على النفس

بقي أن نشير إلى محاولة خجولة جرت خلال حرب عام 1948 لإنقاذ القرار الوطني من قبضة الوصاية العربية، قام بها القائد الوطني عبد القادر الحسيني، خلال قيادته لجيش الجهاد المقدس، الذي تأسس بقرار من الهيئة العربية العليا بعد صدور قرار التقسيم عام 1947، وتمثلت دعوة هذا القائد في تبني مبدأ اعتماد الشعب الفلسطيني على ذاته أولاً، قبل أن يلجأ لطلب العون والدعم من أشقائه العرب، وهو المبدأ نفسه الذي اعتمدته حركة "فتح" بعد ذلك بأكثر من عقد من الزمن، بهدف انتزاع القرار الوطني الفلسطيني من الوصاية العربية. (76)

وتعود أسباب فقدان الشعب الفلسطيني لقراره الوطني المستقل، إلى عدم نضوج الوعي الوطني لفكرة الاعتماد على الذات، الناجمة عن شراسة الهجوم الذي تعرض له الشعب الفلسطيني . والمقصود هنا الخطر الصهيوني والاستعماري المزدوج. فالشعب الفلسطيني لم يكن لديه ثقة بنفسه بأنه قادر بمفرده على مواجهة هذا الخطر المزدوج، فلجأ إلى طلب الدعم العربي والإسلامي، الذي وصل إلى الهند وأندونيسيا بحثاً عنه، كما أن القيادة التقليدية للحركة الوطنية قبل عام 1948، لم تحسم أمرها، وعجزت عن تحديد أهدافها بدقة وصياغة برنامج وطني يقود نضال الشعب

⁷⁴ لوري، إبراند. مصدر سبق ذكره. ص 26.

⁷⁵ المصدر السابق. ص 26.

⁷⁶ الموقع الإلكتروني للمقاتل <https://www.moqatel.com> = gws_rd=cr,ssl& تاريخ الاسترجاع 20 /2/ 2015.

الفلسطيني. فكانت النتيجة في المحصلة فقدانها لقرارها المستقل، وهو فقدان الذي قاد إلى ضياع فلسطين وتشريد شعبها وطمس هويته الوطنية.⁽⁷⁷⁾

خلاصة وتقييم

شعور الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية بعدم قدرتهم على مواجهة خطر المشروع الصهيوني الإحلالي، ومواجهتهم الاستعمار البريطاني منفردين، خلق حالة من التداخل المعقد بين الخاص والعام، المقصود بين ما هو وطني فلسطيني وقومي عربي. ومع تسارع تجسيد المشروع الصهيوني على الأرض ازدادت الحاجة الفلسطينية أكثر فأكثر إلى الدعم العربي، إلى أن طغى القومي على الوطني خلال ثورة عام 1936، عندما نحت قيادة الحركة الوطنية نفسها جانباً وسلمت القرار الوطني الفلسطيني للحكام العرب المدعومين من بريطانيا.

وفي ظل تمزق وتشردم وانقسام الحركة الوطنية الفلسطينية، تسلمت الجامعة العربية، التي تأسست عام 1943 الشأن الفلسطيني بالكامل. وأصبحت هي والدول العربية الأعضاء فيها من يقرر مصير الشعب الفلسطيني، وهي التي تقرر من يقود الشعب الفلسطيني، عندما شكلت الهيئة العربية العليا، هشاشة الحركة الوطنية وضعف قيادتها، ورفضها المستمر لأية حلول تسمح بإبقاء الشعب الفلسطيني على أرضه، وإبقاء فلسطين على الخارطة، هذا الواقع لم يؤد إلى مصادرة قرارها من قبل الحكم العرب وحسب، بل كان أحد الأسباب لحصول نكبة عام 1948، وتقاسم فلسطين بين الحركة الصهيونية والأردن ومصر، وشطبها عن خارطة الشرق الأوسط.

⁷⁷ مقابلة مع أحمد عبد الرحمن مع قناة عودة الفضائية. بتاريخ 10 حزيران 2014

المبحث الثاني: السياق التاريخي والسياسي للقرار المُستقل 1948 - 1967

بغض النظر عما خلفته نكبة عام 1948 من نتائج وخيمة على الشعب الفلسطيني، فإنها بالمقابل تضمنت البذرة التي أنبتت، وعبر مخاض عسير وطويل، وعياً وطنياً بمدى أهمية امتلاك الشعب الفلسطيني إرادته الحرة وقراره الوطني المستقل. فالنكبة بهذا المعنى شكلت مخزوناً وطنياً غنياً ينهل منه الوعي الوطني وما يزال.

أحد التوصيفات المهمة للنكبة، باعتبارها مخزوناً وطنياً، ما أشار إليه المفكر الفلسطيني فيصل دراج، بالقول: "إنه لا يرى وجود ثقافة فلسطينية خارج زمان النكبة، ولا تاريخاً إلا انطلاقاً من هذا الزمان، ولا شخصية فلسطينية بمعزل عن أشكال الإضطهاد الذي جاء به اللجوء ورفضه". فمن رحم الألم ومرارة التشرد جاءت البذرة الأولى لرحلة طويلة، من اكتشاف الذات الوطنية الفلسطينية، لذلك ليس من المصادفة بمكان، أن تبدأ هذه البذرة بالنمو في مخيمات اللاجئين، ومنها ترعرعت وانتشرت.⁽⁷⁸⁾

تطور الوعي الوطني بعد النكبة تراكمياً في ظروف كانت غاية في الصعوبة والتعقيد، وعبر مواجهات فرضت على الشعب الفلسطيني، كان أولها مع مشاريع توطين اللاجئين. هذه المشاريع التي كان أغلبها بريطانياً وأمريكياً، طُرحت في الفترة ما بين عامي 1951-1955، ومن أبرزها مشروع تقاسم مياه نهر اليرموك بين الأردن وإسرائيل، الذي كان يهدف إلى توطين نحو 150 ألف لاجئ، ومشروع تنمية شمال سيناء بهدف توطين عشرات آلاف اللاجئين في قطاع غزة، ومشاريع أمريكية، وفي مقدمتها مشروعاً أريك جونستون مبعوث الرئيس الأمريكي أزينهاور وجون فوستر دلاس وزير الخارجية الأميركي بهدف دمج اللاجئين حيث يقيمون.⁽⁷⁹⁾

وخلال مقاومة الشعب الفلسطيني هذه المشاريع، برز الدور المميز لقطاع غزة، الذي ساهم منذ الخمسينيات بإدراك أهمية الدور الوطني الخاص للفلسطينيين في الصراع. تبلور ذلك أولاً من خلال المجموعات الصغيرة والمستقلة للفدائيين، ولاحقاً المجموعات الأكبر التي بدأت تتلقى الدعم

⁷⁸ القلقلي، عبد الفتاح وأحمد أبو غوش. الهوية الوطنية الفلسطينية وخصوصية التشكيل والاطار الناظم. (البديل) بيت لحم - فلسطين المركز الفلسطيني لمصادر المواطنة واللاجئين. 2012. ص 23.

⁷⁹ نعيم، ناصر. اللاجئون بين حق العودة ومشاريع التوطين. شؤون فلسطينية. العدد 249-250. صيف وخريف 2012. ص 255.

والتدريب من الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر. وبرز في هذا السياق دور الجبهة الوطنية التي ضمت الشيوعيين والبعثيين والإخوان المسلمين، وكانت الجبهة تقود العمل الجماهيري، سواء في مواجهة الإدارة المصرية في مطلع الخمسينيات، ولاحقاً ضد الاعتداءات الاسرائيلية على القطاع في عامي 1954 و1955.⁽⁸⁰⁾

وجاءت ذروة اكتشاف الذات والدور الوطني الخاص في تلك المرحلة، عندما واجه الفلسطينيون عدوهم التاريخي وجهاً لوجه عند احتلال اسرائيل لقطاع غزة عام 1956، في إطار حرب السويس. وخلال هذه المواجهة التي استمرت أشهراً عدة، اكتشف الفلسطينيون أن بإمكانهم مقارعة عدوهم، بالإعتماد على النفس، وبإمكانيات بسيطة، بعد أن تركهم الجيش المصري وحدهم في هذه المواجهة.⁽⁸¹⁾

تحدث الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) وهو أحد مؤسسي حركة "فتح"، عن ذلك الاكتشاف بالقول: "شعرنا أن مثل هذه الحالة تتطلب بناء التنظيم القادر على استيعابها، بحيث يكون هو الناطق باسم الحالة الجماهيرية والمعبر عنها وممثلها في الصراع الناشب".⁽⁸²⁾

3.3 تأسيس حركة "فتح" وبداية انتزاع القرار

تُعتبر حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، التي تأسست في نهاية عام 1957، هي أول تنظيم فلسطيني مستقل يتشكل بعد النكبة. فقد أصر مؤسسوها، على أن يبنوا تنظيمهم بسرية بعيداً عن أعين الأنظمة العربية وهيمنتها ووصايتها. وقد شكل بداية المسيرة الفلسطينية الخاصة والجديدة لانتزاع القرار الوطني. وتبلورت فكرة "فتح" تدريجياً منذ مطلع الخمسينيات عبر الروابط الطلابية في القاهرة والإسكندرية ودمشق، وعبر البؤر الثورية الفلسطينية المنتشرة في أكثر من مكان، والتي عملت على إعطاء نفسها هذا الطابع الإستقلالي منذ البداية.⁽⁸³⁾

⁸⁰ عوض الله، عبد الرحمن. من فيض الذاكرة. قمح الخوابي الضائعة. الكتاب الأول. رام الله - فلسطين. مطبعة آدم. 2011. ص 127-128.

⁸¹ القلقيلي، عبد الفتاح وأحمد غوش. مصدر سبق ذكره. ص 25.

⁸² د. حمزة، محمد. أبو جهاد أسرار بداياته وأسباب اغتياله. الاتحاد العام لكتاب والأدباء الفلسطينيين. رام الله - فلسطين. ط 8. 2010. ص 175.

⁸³ عبد الرحمن، د. أسعد. مصدر سبق ذكره. ص 44-45.

وبرزت حساسية مؤسسي "فتح" من مسألة التبعية و الوصاية العربية في المنطلقات التي حددوها لحركتهم، وعبر ما جاء في جريدة "فلسطيننا - نداء الحياة" التي بدأت في الصدور في بيروت عام 1959. فالى جانب الأهمية المركزية للوحدة الوطنية والكفاح المسلح، فإنهم - المؤسسون - أبرزوا باستمرار أهمية تحرير الإرادة الوطنية الفلسطينية من كل أشكال الوصايات. (84)

وظهرت نزعة "فتح" الإستقلالية بشكل أكثر وضوحاً في افتتاحيات "فلسطيننا". فقد أكدت على تفعيل العمل الوطني الثوري، وإبراز الشخصية الوطنية، وعلى أهمية أن يتسلم الفلسطينيون زمام وقيادة أمور قضيتهم من الأنظمة العربية، وأن تعلو هذه القضية فوق مستوى الخلافات العربية الداخلية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، مقابل عدم تدخل هذه الدول في الشأن الفلسطيني الداخلي. كما أكدت رفضها كل أشكال التبعية والوصاية. (85)

1.1.3 منظمة التحرير الفلسطينية، تأسيس تحت مظلة الوصاية

عشية القرار العربي الرسمي بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في مطلع عام 1964، كانت الساحة الفلسطينية تعج بالتنظيمات السرية والعننية الصغيرة الباحثة عن الخصوصية النضالية الفلسطينية، وفي هذا الشأن يقول سليم الزعنون أحد مؤسسي حركة فتح في مذكراته إنه أحصى في دراسة خاصة أعدها في نهاية الخمسينيات، وجود خمسة وعشرين تنظيمًا فلسطينيًا تزامن وجودها مع تأسيس "فتح". (86)

شكلت الطريقة التي تأسست بواسطتها المنظمة ، نكسة لتطلعات الشعب الفلسطيني الإستقلالية، بالرغم من الأهمية التاريخية لهذا التأسيس من زاوية الكيانية الفلسطينية، فهذه الطريقة تُذكر، وبغض النظر عن اختلاف الظروف، بالقرار العربي الرسمي بتأسيس الهيئة العربية العليا عام 1946. بدأت المؤشرات الأولى للقرار بتأسيس منظمة التحرير، بالظهور مع الوحدة المصرية - السورية عام 1958، عندما فكر عبد الناصر في تشكيل قيادة فلسطينية، غير تلك التي كانت عليها

⁸⁴ حمزة، د. محمد. مصدر سبق ذكره. ص 80.

⁸⁵ الزعنون، سليم. السيرة والمسيرة مذكرات سليم الزعنون (أبو الأديب). الأهلية للنشر والتوزيع. عمان 2013. ص 100.

⁸⁶ أبو تائر. صحافة فتح والثورة. شؤون فلسطينية. العدد 17.

في الهيئة العربية العليا، وقد انعكست هذه الرغبة مباشرة في اقتراح قدمته الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) لمجلس الجامعة العربية عام 1959، والذي أصدر بدوره توصية تدعو إلى "إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه كشعب موحد لسمع العالم صوته".⁽⁸⁷⁾

تكرر مشهد الأربعينيات، حيث لم يرَ الاقتراح المذكور النور، بسبب رفض النظام الأردني له في اجتماع مجلس الجامعة عام 1960. مصر المتحمسة للفكرة قدّمت تنازلات للأردن عبر توضيح جاء على لسان كمال الدين رفعت، مسؤول ملف الشؤون الفلسطينية، نفى خلاله "الإشاعات القائلة بأن الغرض من إنشاء الكيان الفلسطيني هو فصل الضفة الغربية عن الأردن، أو تخلي الدول العربية عن مسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية".⁽⁸⁸⁾

مع مطلع الستينيات وصلت الإنقسامات العربية ذروتها، عقب انهيار الوحدة المصرية - السورية عام 1961، وتراجع الأمل بالوحدة، واندلاع الحرب في اليمن عام 1962، وانقسام الوطن العربي إلى معسكرين، الأول تقدمي بزعامة مصر، والثاني رجعي بزعامة السعودية. وبالتزامن مع ذلك جاءت التهديدات الإسرائيلية بتحويل مجرى نهر الأردن. في ظل هذه التطورات تولدت لدى عبد الناصر فكرة التضامن العربي من خلال الجامعة العربية، كبديل للوحدة. وتبين أن هذه الفكرة بحاجة إلى جامع مشترك، فلم يكن أمام العرب سوى القضية الفلسطينية ليجتمعوا حولها، ومن هنا جاء التسريع في تأسيس كيان فلسطيني.⁽⁸⁹⁾

في ضوء هذه التطورات، وعبر مفهوم التضامن العربي، عقدت القمة العربية الأولى في مطلع عام 1964، وهي القمة التي اتخذت قراراً "بإنشاء كيان أو هيئة تعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني وتطالب بحقوقه وتمكنه من تحرير وطنه وتقرير مصيره". وكلفت القمة أحمد الشقيري مندوب فلسطين في الجامعة العربية بتنفيذ القرار.⁽⁹⁰⁾

⁸⁷ الزعنون، سليم. مصدر سبق ذكره. ص 96.

⁸⁸ أبو غربية، بهجت. مصدر سبق ذكره. ص 265.

⁸⁹ المصدر السابق. ص 257.

⁹⁰ شاهين، أحمد. الشخصية الوطنية الفلسطينية وخصوصيتها في الإطار العربي. شؤون فلسطينية. العدد 182. 1988. ص 15.

ومنذ لحظة التكليف، وحتى انعقاد المؤتمر الفلسطيني (المجلس الوطني الأول) في القدس نهاية أيار/ مايو 1964، والذي أُعلن فيه تأسيس المنظمة، ظهر جلياً مدى خضوع الشقيري لمنطق الوصاية العربية. فقد أعلن في أول مؤتمر صحفي عقده بعد التكليف "أن التنظيم الفلسطيني لن يأخذ شكل حكومة، ولن يمارس سيادة إقليمية على الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن يتعارض قيامه مع وجود الكيان الأردني الذي هو رسمي ودولي، أما الكيان الفلسطيني فهو كيان شعبي يعتمد على النضال القومي".⁽⁹¹⁾

وقد برزت التبعية في كافة تفاصيل الإعداد وانهقاد المؤتمر الفلسطيني، حيث خضع الشقيري للمطلب الأردني بإضافة كل الأعضاء الفلسطينيين في مجلسي النواب والأعيان الأردني إلى عضوية المؤتمر، كما كانت المخابرات الأردنية تتدخل بشكل مكشوف في إضافة أو شطب أعضاء آخرين، وكان مدير المخابرات الأردنية محمد رسول الكيلاني، المشرف الفعلي، حيث كان يقيم في غرفته في الفندق الذي عقد فيه المؤتمر.⁽⁹²⁾

وعكست التبعية نفسها بشكل كامل في مواد الميثاق القومي العربي الذي أقره المؤتمر، والذي سنتطرق إليه عند تناول السياق الفكري لظهور القرار المستقل.

2.1.3 انطلاقة الثورة عام 1965 والممارسة العملية الأولى للقرار المستقل

يعتبر قرار البدء في الكفاح المسلح الذي اتخذته "فتح" في نهاية عام 1964، ونفذته بسرية تامة ليلة الأول من كانون الثاني/ يناير 1965، هو أول ممارسة عملية للقرار الوطني المستقل، بمعزل عن الأنظمة العربية، وبالإعتماد التام على النفس.

تضمن البيان الأول لقوات العاصفة، الجناح العسكري لـ "فتح" كل مؤشرات القرار المستقل، فقد أكد "أن الشعب الفلسطيني ما زال في الميدان، وأنه لم يمت ولن يموت. ويوضح صلاح خلف (أبو إياد) أحد مؤسسي "فتح" أسباب اتخاذهم لهذا القرار بالقول: "إننا كنا نريد إبلاغهم (الإسرائيليين)،

⁹¹ الموقع الإلكتروني www.ocw.up.edu.ps. تاريخ الاسترجاع 2015 / 2 / 27.

⁹² القلقلي، عبد الفتاح و أحمد ابو غوش. مصدر سبق ذكره . ص 27.

والتأكيد لهم على وجودنا كفلسطينيين يسعون إلى تدعيم إرادة الصراع بصورة مستقلة، استقلالاً ذاتياً عن الانظمة العربية". (93)

ويكشف خليل الوزير جانباً آخر من الاسباب بقوله: "بعد أن أصبحت مجريات الأمور نفسها تحتم الإعلان عن نشوء الإختيار الفلسطيني الجديد، كان لا بد لحركة فتح وقوات العاصفة أن تعلن عن نفسها، كي تفتح أمام شعبها الطريق الذي أغلقته سياسات الإلحاق والتبعية والإلغاء للكيان الفلسطيني والشخصية الفلسطينية". (94)

استعجال فتح في اتخاذ القرار يُشير إليه خليل الوزير، بأنه يعود إلى كون "فتح" قد نظرت بعين الشك للقرار العربي الرسمي بتأسيس المنظمة، لذلك جاء في ذروة بحث الفلسطينيين عن استقلاليتهم، إضافة إلى فكرة التوريط الواعي التي كانت "فتح" تؤمن به، بهدف حث الشعب الفلسطيني والأمة العربية على حشد الطاقات نحو فلسطين، وبهذا المعنى كانت "فتح" في سباق مع الزمن، لتأكيد وتثبيت الإستقلالية الفلسطينية من جهة، وقطع الطريق أمام الوصاية العربية كي لا تجهض محاولتها المستقلة من جهة أخرى. (95)

تحركت الأنظمة العربية، التي تأبى أن يخرج الفلسطينيون من تحت عباءة وصايتها، بسرعه لوأد المشروع الإستقلالي الفلسطيني الذي عبرت عنه فتح، وحاولت بكل الوسائل اجهاض مبادرتها العسكرية المستقلة. وتطرقت "فتح" الى هذه الإجراءات القمعية في المذكرة التي قدمتها للقمّة العربية في أيلول/ سبتمبر 1965، والتي أشارت فيها إلى أن الشهداء سقطوا برصاص الجنود العرب، وتحدثت المذكرة عن اعتقالات المناضلين والفدائيين وتعذيبهم بالأساليب ذاتها التي تستخدمها المخابرات العربية مع الجواسيس والمهربين. وكشفت المذكرة أسباب هذه الملاحقات، وهي الخوف من استقلالية العمل والقرار الوطني الفلسطيني المستقل، وأضافت "أن التجربة أثبتت أن عدداً من

⁹³ أبو غربية، بهجت. مصدر سبق ذكره. ص271.

⁹⁴ الوثائق الفلسطينية العربية. المجلد الاول لعام 1965. مؤسسة الدراسات الفلسطينية .بيروت . مركز الوثائق والدراسات . ابوظبي 1968. ص1.

⁹⁵ خلف، صلاح. (أبو اياد). فلسطيني بلا هوية - سيكون لنا ذات يوم وطن . ط2 . 1962. ص77.

الحكام العرب لا يروق لهم أن يتولى الشعب الفلسطيني قيادة المعركة، وأن يقرر هو استراتيجيتها وجدولها الزمني".⁽⁹⁶⁾

3.1.3 الشقيري يوسع هامش قراره

في الوقت الذي كانت فيه "فتح" تواصل مسيرتها الإستقلالية عبر ممارسة الكفاح المسلح، وفي الوقت الذي ظهرت فيه تنظيمات فدائية أخرى، حتى تلك التي تكونت داخل الحركة القومية، فإن الشقيري وفي مواجهة هذه التطورات، وبدافعه الوطني الشخصي أيضاً، عمل على توسيع هامش قراره وتجاوز ظروف تأسيس المنظمة. ومن أبرز محاولاته في هذا الشأن نذكر الآتي:

أولاً: عمل الشقيري منذ اللحظة الأولى على تجاوز صيغة التكليف الذي منحه إياها القمة العربية، والتي نصّت على إجراء مشاورات لتأسيس كيان وليس تأسيس منظمة. وقد تجاوز الشقيري هذه الصيغة وسارع إلى تأسيس منظمة التحرير بدعم من عبد الناصر، والدليل على ذلك ما أشار إليه ولي عهد السعودية في حينه الأمير فيصل، في القمة العربية الثانية عام 1965 عندما قال: "القمة كلفت الشقيري بوضع خطة وليس إنشاء كيان".⁽⁹⁷⁾

ثانياً: حاول الشقيري تجاوز تنازلاته التي قدمها للملك حسين الراحل، من خلال المطالبة بالعمل تنظيمياً وسياسياً وعسكرياً في الأردن، وخاصة في الضفة الغربية، وإلى جانب مطالبته بتطبيق نظام الخدمة العسكرية الإجبارية وجمع الجباية المالية، طالب بتسليح القرى الحدودية. ورفض الملك مطالب الشقيري وقال: "فلسطين هي الأردن والأردن هو فلسطين". وردّ عليه الشقيري بقوله: "إن الشعب الأردني هو شعب المنظمة، والأردن هو وطن المنظمة". مضيفاً إلى "أنه قد تم سلخ الضفة الشرقية عن فلسطين الكبرى عام 1919".⁽⁹⁸⁾

⁹⁶ حمزة، د. محمد. مصدر سبق ذكره. صفحة 288.

⁹⁷ حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني. مصدر سبق ذكره. ص 148.

⁹⁸ الوثائق الفلسطينية العربية - المجلد الأول. مصدر سبق ذكره. صفحة 481.

ثالثاً: وسَّعَ هامشه أيضاً عندما رفض خطة تأسيس جيش التحرير الفلسطيني، بَدَل تلك التي اقترحتها القيادة العربية الموحدة، التي دعت الى إنشاء كتائب مستقلة وليس جيشاً.⁽⁹⁹⁾ وبالرغم من المحاولات، بقى جيش التحرير يتبع أوامر قيادات الأركان في الدول العربية التي تواجد فيها.

وعلى أي حال، فإن الشقيري لم يفلح في الإفلات من الوصاية العربية التي تواصلت حتى استقالته بعد حرب حزيران / يونيو 1967. وهنا يمكن الإشارة إلى اللقاء الذي جمعه مع عبد الناصر والملك حسين عشية الحرب، والذي قدَّم خلاله عبد الناصر وعداً للملك بإعطائه قطاع غزة بعد الحرب. وخاطب الرئيس المصري الملك حسين قائلاً: "قطاع غزة جزء من فلسطين، ومن أولى من الملك بحكمه". عبد الناصر الذي كان يدرك أن الحرب أصبحت قادمة لا محالة، أراد بهذا الوعد أن يدفع الملك حسين للوقوف إلى جانبه والمشاركة في الحرب.⁽¹⁰⁰⁾

⁹⁹ أبو غربية، بهجت. مصدر سبق ذكره . ص 250.

¹⁰⁰ حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني . مصدر سبق ذكره. ص 109-110.

خلاصة وتقييم

تعتبر المرحلة من نكبة عام 1948، وحتى حرب عام 1967، هي مرحلة المخاض العسير الذي أعاد إنتاج الوعي الوطني الفلسطيني باتجاه إدراك أهمية الخصوصية الفلسطينية في إطارها القومي، وأهمية الحفاظ على الهوية الوطنية، ومبدأ الاعتماد على النفس في معركة تحرير الوطن الفلسطيني من الصهيونية. كما أدرك الشعب الفلسطيني أن ممارسته لحقه في تقرير المصير، وتحقيق الاستقلال لا بد أن يمر عبر الحفاظ على استقلالية القرار الوطني وتحرير الإرادة الوطنية من أية وصاية أو تبعية للأنظمة العربية أو غير العربية.

تجسد هذا الوعي مادياً بظهور وتأسيس عدة منظمات فلسطينية أبرزها فتح، صاحبة نظرية الاعتماد على النفس، وإبراز الخصوصية الوطنية الفلسطينية. هذه الحركة مارست أول قرار وطني فلسطيني مستقل عبر إطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة في مطلع عام 1965. كما تجسد هذا الوعي مادياً عبر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964. هذه المنظمة التي جاءت بقرار عربي رسمي، وكان يراد لها أن تبقى تحت مظلة الوصاية العربية. حاول مؤسسها أحمد الشقيري بكل السبل إخراجها من إطار القرار العربي والوصاية العربية، وتوسيع هامش قرار المنظمة، وتحرير إرادتها من تبعية الأنظمة العربية، إلا أن الظروف لم تسعفه تماماً، واضطر بعد هزيمة عام 1967 للاستقالة وإفساح المجال إلى منظمات المقاومة لتولي أمر المنظمة.

المبحث الثالث: انتزاع القرار المُستقل من الأنظمة العربية 1967 – 1982

4.3 هزيمة 1967 وانتزاع القرار المستقل

أدت الهزيمة التي تلقتها الأنظمة العربية على يد إسرائيل، في حرب الخامس من حزيران / يونيو 1967، إلى خلخلة قبضة هذه الأنظمة التي تتحكم بقرار ومصير الشعب الفلسطيني ، فالهزيمة بهذا المعنى شكلت فرصة تاريخية ودافعاً قوياً لتحرير الإرادة الوطنية، وانتزاع القرار الوطني من قبضة الوصاية والتبعية، خصوصاً بعد أن فقد الشعب الفلسطيني كل أرض وطنه في هذه الحرب. لكن ضعف قبضة الأنظمة على الشعب الفلسطيني ، منح فصائل المقاومة فرصة للتواصل بشكل حر مع جماهيرها، في ساحات كان التواصل فيها ممنوعاً. فللمرة الأولى تمارس قيادة الشعب الفلسطيني نوعاً من السيادة على شعبها في الأردن، كما مارستها أيضاً بطريقة مُختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالرغم من وجود الاحتلال الاسرائيلي، وهي السيادة التي عززت فرص ممارسة هذه القيادة لقرارها السياسي الحر.

وبالفعل التقطت قيادة "فتح"، التي أثبتت الهزيمة صحة وجهة نظرها الإستقلالية، والتقطت معها فصائل المقاومة الأخرى التي تشكلت للتو بعد الحرب* هذه اللحظة التاريخية، وبدأت تتحرك بسرعة على محورين رئيسيين، الأول: على الصعيد الفلسطيني، فالإلى جانب عملها المتواصل في بلورة الشخصية والهوية الوطنية، فإنها تحركت فوراً لانتزاع منظمة التحرير وقرارها من قبضة الأنظمة. تم كل ذلك بالإستناد الى تعزيز وتثبيت الكفاح المسلح، وحرب الشعب طويلة الأمد داخل الارض المحتلة وخارجها وعلى الحدود الاردنية – الاسرائيلية ، واللبنانية – الاسرائيلية، وأينما استطاعت ممارسة الإشتباك مع اسرائيل.

أما المحور الثاني: فقد أبرز الخصوصية الفلسطينية في الإطار العربي وأكد الوجود السياسي لهذه الخصوصية على الساحة الدولية، من خلال التأكيد على ارتباطها مع حركات التحرر العالمية.⁽¹⁰¹⁾

* فصائل المقاومة، هي: طلائع الحرب الشعبية (الصاعقة)، تأسست في أواخر ايلول/ سبتمبر 1967. والجهة الشعبية لتحرير فلسطين تأسست في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1967، وتأسست في وقت لاحق فصائل أخرى.

¹⁰¹ شاهين، أحمد. الشخصية الوطنية الفلسطينية وخصوصيتها في الإطار العربي. شؤون فلسطينية. العدد 182. 1988. ص 17.

1.4.3 التحرك لانتزاع المنظمة قرارها

في ظل هذه الأجواء المواتية ذاتياً وموضوعياً، بدأت قيادة فتح خطواتها لانتزاع المبادرة من قيادة منظمة التحرير الممثلة بالشقيري، والتي خرجت مهزومة عقب حرب حزيران 1967، حالها في ذلك كحال الأنظمة العربية، خصوصاً أن جيش التحرير الفلسطيني لم يشارك في الحرب. (102) وفي ظل دعوات عربية رسمية لاستبدال قيادة المنظمة، تقدمت فتح بمذكرة لوزراء الخارجية العرب تحذر فيها من التصريحات المضللة للشقيري، معتبرة أن هذه التصريحات تشوه كفاح الشعب الفلسطيني الناصع، الذي برز من خلال حركة المقاومة في الأرض الفلسطينية المحتلة بقيادة "فتح". (103)

بعد استقالة الشقيري في نهاية كانون الأول / ديسمبر 1967، وانتخاب يحيى حمودة* رئيساً بالنيابة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، جاءت الخطوة التالية لـ "فتح" ولبعض الفصائل الأخرى، متمثلة بفكرة إعادة تشكيل المجلس الوطني، وتقليص عدد أعضائه إلى مائة عضو، وبناء على ذلك تشكلت لجنة تحضيرية ضمت 21 عضواً مثلوا كل الفصائل المسلحة والمستقلين. (104) وفي أيار / مايو 1968 تم الاعلان عن هذه التشكيلة التي حصلت فصائل المقاومة فيها على حصة الأسد. (105)

عقد المجلس الوطني الفلسطيني، بتشكيلته الجديدة، دورته الرابعة في القاهرة في تموز / يوليو 1968، ولتأكيد الخصوصية الوطنية الفلسطينية، قرر المجلس تغيير اسم الميثاق من القومي الى الوطني، وتم تعديل المواد ذات البعد القومي، وإضافة مواد جديدة، ومن أبرز التعديلات التي تمت، إلغاء المادة. (106) التي كانت تحرم المنظمة من ممارسة أية سيادة اقليمية على الضفة الغربية

¹⁰² أبو غربية، بهجت. مصدر سبق ذكره . ص 333.

¹⁰³ الوثائق الفلسطينية العربية. المجلد الأول. مصدر سبق ذكره. ص 989 .

* يحيى حمودة: سياسي ومناضل وطني فلسطيني ولد في قرية لفتا قضاء القدس عام 1909، انخرط مبكراً في النضال عام 1936، وهو أحد مؤسسي منظمة التحرير والرئيس الثاني لها، في نوفمبر 2006.

¹⁰⁴ الموسوعة الفلسطينية المجلد الثالث. مصدر سبق ذكره. ص 94.

¹⁰⁵ عبد الرحمن، د.أسعد. مصدر سبق ذكره. ص 138-139.

¹⁰⁶ موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. صفحة 587.

وقطاع غزة ومنطقة الحمة. فقد مثل إلغاء هذه المادة من الناحية الرمزية والمعنوية ، الدليل على أن الشعب الفلسطيني قد أخذ قراره الوطني بيده.⁽¹⁰⁷⁾

لم تتأخر الخطوة التالية لاستكمال سيطرة فتح على المنظمة، باعتبارها الفصيل الوطني الأكبر، فقد حسمت الدورة الخامسة للمجلس الوطني، التي عقدت في القاهرة في مطلع شباط/ فبراير 1969، هذه السيطرة بانتخاب الشهيد ياسر عرفات، القائد الأبرز في فتح، رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وبذلك يكون الشعب الفلسطيني قد خطا خطوة كبيرة نحو الخروج من صيغة الوصاية العربية الى تحقيق استقلاليته.⁽¹⁰⁸⁾

2.4.3 تأكيد الخصوصية الفلسطينية في الاطار القومي

لم يتم العبور الفلسطيني نحو تحرير الإرادة الوطنية، وانتزاع القرار الوطني من قبضة الوصاية العربية، إلا عبر تأكيد الخصوصية الوطنية الفلسطينية، في الإطار العربي وبشكل موازي ومتكافئ مع الخصوصيات القطرية للدول العربية. ولكي تأخذ هذه الصيغة مكانها على الساحة العربية، كان لا بد أن تنال اعتراف عبد الناصر قائد المشروع القومي العربي.

وفي هذا الإطار، سارعت "فتح" بعد الهزيمة مباشرة إلى طرق باب عبد الناصر، فقام المرحوم خالد الحسن، وهو أحد القادة المؤسسين لفتح بزيارة القاهرة في ايلول / سبتمبر 1967، والتقى فيها الكاتب المصري محمد حسنين هيكل، أكثر المستشارين قرباً من عبد الناصر، هذه الزيارة مهدت للقاء الأول الذي جمع عبد الناصر مع قيادة "فتح"، ممثلة في ذلك الإجتماع بياسر عرفات وصلاح خلف وفاروق القدومي. وبالفعل حصلت "فتح" على هذه الشرعية وتلقت كل أشكال الدعم منه.⁽¹⁰⁹⁾

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيادة "فتح"، وبهدف الإحتفاظ باستقلاليته وتأكيد خصوصية الشعب الفلسطيني الوطنية، رفضت عرضاً من عبد الناصر لتسلم قيادة منظمة التحرير، وقالت إنها لا تريد

¹⁰⁷ موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 586.

¹⁰⁸ المصدر السابق. ص 586.

¹⁰⁹ حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني. مصدر سبق ذكره. صفحة 197.

أن تأتي لقيادة المنظمة بقرار خارجي، وإن التغيير هو شأن فلسطيني داخلي.⁽¹¹⁰⁾ وهنا يمكن الإشارة أيضاً إلى أن ياسر عرفات قد كرس ثابتاً واحداً، في علاقاته العربية، هو العلاقة مع مصر والسعودية، وبغض النظر عن تنقل القيادة الفلسطينية بين المحاور العربية. إلا أنها احتفظت بهذا الثابت المشار إليه، راسخاً في استراتيجيتها العربية.⁽¹¹¹⁾

3.4.3 الحركة الوطنية الفلسطينية والقرار المُستقل 1967-1971

بغض النظر عن كل الملابسات والسلبيات، فإن هذه المرحلة شهدت الإنجاز التاريخي الأهم منذ النكبة عام 1948، المتمثل في انتزاع منظمة التحرير قرارها من الوصاية العربية، وبالتالي انتزاع القرار الوطني المُستقل. وإلى جانب هذا الإنجاز المشار إليه، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية أثبتت في أكثر من موقف أنها أصبحت صاحبة قرارها وأنها تمارس استقلالها، بغض النظر عن الظروف والضغوط المحيطة والمصاحبة لهذا القرار. ومن أبرز هذه المواقف المصاحبة للممارسة المستقلة ما يلي:

أولاً: قرار "فتح" الذي اتخذته في أيلول/سبتمبر 1967 بانتزاع زمام المبادرة في الصراع مع إسرائيل، وعدم تركه بعد هذا التاريخ للأنظمة العربية. فقد قررت "فتح" تصعيد عملياتها داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، في إشارة إلى عدم الإستسلام لمنطق الهزيمة. وفي إطار هذا القرار الذي أطلقت عليه "فتح" "الانطلاقة الثانية"، قام الفدائيون بسلسلة عمليات على امتداد فلسطين التاريخية- بعضها أخذ شكل المواجهات الواسعة- كعمليتي بيت فوريك وطوباس.⁽¹¹²⁾

ثانياً: رفض قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، والذي يقترح حلاً تفاوُضياً للصراع العربي- الإسرائيلي، دون أن يذهب إلى معالجة جذور القضية الفلسطينية التي نشأت مع بداية المشروع الصهيوني. وجاء هذا الرفض بالرغم من موافقة عبدالناصر والملك حسين عليه.⁽¹¹³⁾

¹¹⁰ عبد ربه، ياسر. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 2/10/2015.

¹¹¹ أبو جهاد يتحدث إلى شؤون فلسطينية- الكرامة الثانية. شؤون فلسطينية العدد 77. 1978. ص45.

¹¹² الوثائق الفلسطينية العربية. المجلد الثالث. مصدر سبق ذكره. ص992.

¹¹³ أبو جهاد في حديث مع شؤون فلسطينية مصدر سبق ذكره. ص46.

ثالثاً: قرار مواجهة الجيش الإسرائيلي في معركة الكرامة بتاريخ 21 آذار/ مارس 1968. وهو القرار الذي قاد إلى نجاح الفدائيين الفلسطينيين قليلي العدد والعدة في إفشال الهجوم الإسرائيلي، والذي كان يهدف إلى تصفية المقاومة في غور الاردن. وشكل هذا النصر لحظة تاريخية لحركة فتح، لاستلام زمام أمر المنظمة في العام 1969، كما سبقت الإشارة، والذي مثل خطوة أخرى في سياق تحرير القرار الوطني.⁽¹¹⁴⁾

رابعاً: رفض مبادرة وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز في صيف 1970، وهي المبادرة التي تقترح حلاً تفاوضياً بين الدول العربية وإسرائيل على أساس القرار 242، بالإضافة الى رفض فصائل المقاومة جميعها الممثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، جاء هذا الرفض في الدورة الإستثنائية التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في عمان بتاريخ 28 آب/ اغسطس 1970.⁽¹¹⁵⁾

خامساً: نصّ القرار على عدم الرضوخ إلى الضغوط السياسية والعسكرية للحكم الاردني، وعدم القبول بالعودة لسياسة الإحتواء والوصاية العربية. وقد تجسد هذا القرار ضمن سلسلة المواجهات العسكرية مع النظام في الفترة من 1968 وحتى عام 1971.⁽¹¹⁶⁾

وفي ذروة المواجهة، وحتى بعد الهزيمة التي لحقت بالثورة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر 1970. فإن النظام الأردني أُجبر على الاعتراف والإقرار للمرة الأولى منذ قيام منظمة التحرير، بأن الشعب الفلسطيني وحده متمثلاً بالثورة الفلسطينية هو صاحب الحق في تقرير مصيره، كما نصّ عليه الاتفاق الاردني- الفلسطيني الذي رعته لجنة المتابعة العربية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970.⁽¹¹⁷⁾

وهنا تجدر الإشارة إلى أن النظام الأردني لم يكن وحده من يسعى لاحتواء الحركة الوطنية الفلسطينية وإعادتها الى مربع الوصاية العربية، فالنظامان البعثيان في سوريا والعراق، ومن منطلق

¹¹⁴ عبد الرحمن، د. اسعد. تطورات وتفاعلات قضية فلسطين في البيئة الرسمية العربية 1967-1973. شؤون فلسطينية. ص 136-137.

¹¹⁵ المصدر السابق.

¹¹⁶ المصدر السابق. ص 69-70-71.

¹¹⁷ حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني. مصدر سبق ذكره. ص 256.

قومية القضية الفلسطينية، عملاً على احتواء الحركة الوطنية من داخلها، من خلال تأسيس تنظيمات تتبع لها على الساحة الفلسطينية. فقد أسس النظام العراقي جبهة التحرير العربية، وأسس النظام السوري طلائع حرب التحرير (قوات الصاعقة).

وتحدث خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس الدائرة السياسية في المنظمة، عن حالة التسلل العربي لاحتواء القرار الوطني من الداخل بقوله: "الثورة الفلسطينية وقعت في مصيدة الأنظمة العربية، أو تحت الوصاية العربية، ليس بسبب خطأ من جانب المقاومة، بل لأن الأنظمة العربية من خلال ما أنشأته من منظمات، تمكنت من التسلل داخل الثورة، بحيث أصبح ما يسمى بقيادة العمل الوطني الفلسطيني تمثيلاً للإرادات العربية".⁽¹¹⁸⁾

وبالتزامن مع ذلك جاء قرار النظام السوري عام 1969، بتقييد حرية وتحركات فصائل المقاومة على الأراضي السورية، وضرورة أن تقوم هذه التنظيمات بالتبليغ المسبق عن أية عملية فدائية، تنوي القيام بها عبر الحدود السورية مع إسرائيل. وهنا لا بد من الإشارة إلى الصدمات التي جرت في العام نفسه، بين الجيش اللبناني وفصائل المقاومة، والتي انتهت بتوقيع اتفاق القاهرة عام 1969 بواسطة مصرية لتنظيم التواجد الفلسطيني المسلح على الساحة اللبنانية.⁽¹¹⁹⁾

4.4.3 الصمود في وجه الهجوم العربي على الاستقلالية الفلسطينية 1971-1973

ما أن خسرت الثورة الفلسطينية قاعدة ارتكازها في الأردن، كحاضنة شعبية لها، حتى بدأ الهجوم المعاكس الشرس بهدف إعادة الحالة الفلسطينية إلى مربع الوصاية العربية، وواد أي أمل في تحقيق الإستقلالية الفلسطينية. وفي هذا السياق اعتقد الملك حسين، أن اللحظة التاريخية أصبحت مواتية له للعودة للتحدث باسم الشعب الفلسطيني، ففي 6 آذار/ مارس 1972، طرح الملك مشروع المملكة العربية المتحدة، وهي مملكة تضم قطرين: فلسطين، وتتكون من الضفة الغربية وأية أرض

¹¹⁸ مقابلة قيادات المقاومة. شؤون فلسطينية. العدد 4 1971. ص 279.

¹¹⁹ شاهين، أحمد. منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية إلى الاستقلال. 1964-1974. شؤون فلسطينية. العدد 142-143. 1983.

فلسطينية يتم تحريرها، والمقصود هنا قطاع غزة. والقُطر الأردني وهو الضفة الشرقية، وقال الملك إنه هو شخصياً رئيس الدولة والقائد العام لجيشها.⁽¹²⁰⁾

جاء هذا المشروع بالتزامن مع قرار إسرائيل إجراء انتخابات بلدية في مدن الضفة باستثناء القدس الشرقية، التي ضمتها إسرائيل إليها بُعيد حرب 1967. هذا التزامن بين المشروعين رأى فيه ياسر عرفات محاولة "لتزوير إرادة الشعب الفلسطيني". كما أعلنت منظمة التحرير وفصائلها كافة رفضها لمشروع المملكة العربية المتحدة، مؤكدة "أن الشعب الفلسطيني وحده، وفي أجواء من الحرية يقرر مصيره ومصير قضيتته بنفسه".⁽¹²¹⁾

"فتح" بدورها رفضت المشروع، وقالت إن منظمة التحرير وحدها الممثل للشرعية الفلسطينية، مؤكدة أنه "لا يحق للملك أو أي طرف آخر أن ينطق باسم الشعب الفلسطيني أو يتلاعب بمصيره".⁽¹²²⁾ وتُوجّ الرّفض الفلسطيني في المؤتمر الشعبي الفلسطيني، والدورة العاشرة للمجلس الوطني اللذين عُقدا في القاهرة في مطلع نيسان/ ابريل 1972. ففي الجلسة الختامية للدورة، قال عرفات: "هناك محاولات جادة لفرض الوصاية على الثورة، وفرض مواقف عليها بالضغط المادي أو المعنوي، وبإشاعة روح العداء للعمل الفدائي". وأضاف: "أن هناك مَنْ يحاول خلق محاور داخل صفوف الشعب الفلسطيني تكون بمثابة احتياط لبعض الأنظمة العربية تُحركها كما تشاء".⁽¹²³⁾

اكتملت دائرة وحدة القرار الوطني المُستقل، من خلال المذكرة التي أرسلها أبناء الضفة الغربية الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مؤكدين رفضهم مشروع المملكة المتحدة والانتخابات البلدية. هذا الاكتمال في دائرة الإستقلالية الفلسطينية برز في البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الذي عقد في القاهرة، والذي أكد أن المنظمة هي المُمثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمُعبر عن إرادته. كما انتقد البيان مشروع المملكة المتحدة قائلاً: "إن الملك نصَّب نفسه وصياً على الشعب الفلسطيني،

¹²⁰ جريدة الدستور الأردنية 1972/3/16.

¹²¹ الوثائق الفلسطينية العربية. المجلد الثامن للعام 1972. مصدر سبق ذكره. ص 126-136.

¹²² المصدر السابق ص 136.

¹²³ المصدر السابق 202.

مُتجاهلاً حقه في تقرير مصيره بنفسه، وأن مؤسساته الشرعية التي تحظى بثقته هي القادرة في التعبير عن إرادته الوطنية الموحدة". (124)

من جهته لم يتوقف النظام السوري عن محاولته لمصادرة القرار الوطني، فعشية حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، وفي ذروة التنسيق السوري - المصري للتحضير للحرب، قام الرئيس حافظ الأسد، بخطوة ذات مغزى عندما اصطحب معه أثناء زيارته للقاهرة في مطلع ايلول/ سبتمبر، زهير مُحسن قائد تنظيم "الصاعقة" الموالي له، وخلال اجتماعه مع السادات ظهر مُحسن وهو يرتدي الكوفية والعقال، بالطريقة نفسها التي يرتديها عرفات. في حينها جرى الحديث في أوساط القيادة الفلسطينية أن الأسد يخطط لفرض جماعته قيادة للشعب الفلسطيني. (125)

لكن الصمود الفلسطيني وتمسكه باستقلاليتيه، أثمر أول القرارات الدولية التي بدأت تضع منظمة التحرير على جدول الأعمال الدولي كممثل للشعب الفلسطيني، فقد أصدرت قمة عدم الإنحياز الرابعة التي عُقدت في الجزائر قبل اسبوع من اندلاع حرب أكتوبر 1973، بياناً ينص على أن المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ولنضاله الوطني المشروع، الأمر الذي اعتُبر بداية لحسم معركة التمثيل، التي كان الملك حُسين يُنافس عليها. (126)

لقد دلت كل التطورات التي جرت عام 1972 ومطلع عام 1973، على أن القيادة الفلسطينية نجحت في التصدي وإفشال إعادة الحالة الفلسطينية إلى عهد الوصاية، فكان عام 1972، هو عام المعركة السياسية الفلسطينية ضد مُصادرة القرار الوطني مُجدداً. وخلال هذه المعركة تعرضت منظمة التحرير وقيادتها لضغوط مالية، حيث أقدمت الأنظمة العربية على حجز ما كان يدفعه الفلسطينيون والجماهير العربية من أموال التبرعات للثورة الفلسطينية، كما تعرضت لضغوط سياسية متعددة الأطراف، وإلى ضغوط عسكرية من الجيش اللبناني، الذي صعد من هجومه ضد فصائل الثورة وضد المخيمات الفلسطينية، التي تحولت إلى قاعدة ارتكاز جديدة للثورة الفلسطينية. (127)

¹²⁴ الوثائق الفلسطينية العربية. المجلد الثامن للعام 1972. مصدر سبق ذكره. ص 200-222.

¹²⁵ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. رام الله- فلسطين. الاتحاد العام للكاتب والأدباء الفلسطينيين موسوعة عرفات 2013/ 69.

¹²⁶ الوثائق الفلسطينية العربية. المجلد التاسع للعام 1973. مصدر سبق ذكره. ص 282.

¹²⁷ راجع تقرير الوفد الفلسطيني المقدم لاجتماع وزراء الخارجية والدفاع العرب المنعقد في القاهرة بتاريخ شباط/ فبراير 1973/ الوثائق الفلسطينية العربية المجلد التاسع. ص 91.

5.4.3 حرب أكتوبر تعزز الاستقلالية وتحسم التمثيل الفلسطيني

حرصت منظمة التحرير على تأكيد مشاركتها الرمزية في الحرب التي اندلعت بين مصر وسوريا من جهة، وإسرائيل من جهة ثانية في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر 1973. ففي اللحظة الأولى للحرب دعت اللجنة التنفيذية للمنظمة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة للعصيان المدني وقالت: "إستناداً إلى حقكم المقدس في تقرير مصيركم ندعوكم فوراً لإعلان الاضراب والعصيان المدني".⁽¹²⁸⁾ كما أبرق عرفات الى الرئيس المصري محمد أنور السادات يبلغه أن الفدائيين الفلسطينيين سيطروا على مرتفعات الرؤوس في سفوح جبل الشيخ الغربية، وكذلك القيام بسلسلة عمليات في منطقة الجليل شمال فلسطين المحتلة.⁽¹²⁹⁾

وبرزت إستقلالية المنظمة كذلك عندما رفضت قرار مجلس الأمن رقم 338، الذي صدر في تشرين الأول/ أكتوبر لوقف إطلاق النار وعقد مؤتمر للسلام على أساس القرار 242، وقالت إن هذا القرار لا يعنيها، وأنها ستواصل الكفاح المسلح الذي بدأته عام 1965، من أجل تحرير الوطن وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه على أرضه.⁽¹³⁰⁾

أعادت مشاركة المنظمة الرمزية في الحرب وفي ظل غياب أية مشاركة أردنية، أعادت زمام المبادرة إلى الجانب الفلسطيني، فقد أعلن صلاح خلف أن الفلسطينيين يرفضون عودة الضفة الغربية وقطاع غزة للملك حسين. كما كررت مجلة "فلسطين الثورة" الناطقة باسم المنظمة بعد ذلك بأسابيع الموقف ذاته ولكن مع توضيح إضافي، فقد جاء في إنتتاحتيتها: " إن الثورة الفلسطينية وقيادة فتح ترفضان عودة أية أراضٍ فلسطينية يجري انتزاعها وتحريرها من الاحتلال إلى السلطة الأردنية، وكل رقعة من تراب الوطن يتم انتزاعها وتحريرها ودحر الاحتلال عنها، يُمارس الشعب الفلسطيني سيادته الوطنية عليها.⁽¹³¹⁾

¹²⁸ مجلة فلسطين الثورة". ملحق رقم 1. بيروت 1973/10/7.

¹²⁹ الوثائق الفلسطينية العربية. المجلد الثامن. مصدر سبق ذكره. ص 344.

¹³⁰ الوثائق الفلسطينية العربية المجلد الثامن. مصدر سبق ذكره. ص 395.

¹³¹ فلسطين الثورة العدد 70. 1973/ص 4.

وفي إطار صراع الإرادات بين المنظمة والنظام الأردني، سجلت المنظمة نصراً في القمة العربية التي عُقدت في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1973، والتي تغيب عنها الملك حسين. فقد قررت القمة أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.⁽¹³²⁾ ووصف نايف حواتمة أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين صراع الإرادات هذا بالقول: "لقد خاض وفد الثورة الفلسطينية صراعاً مريراً من أجل انتزاع الحقوق الوطنية الفلسطينية، بهدف قطع الطريق على الملك حسين، واعتراف العرب بالمنظمة مُمثلاً للشعب الفلسطيني". وأشار الى انتزاع الفلسطينيين قرارهم الوطني قائلاً: "بهذا الإنجاز رُفعت الوصاية الهاشمية سياسياً ونظرياً، ورفعت الوصاية العربية سياسياً ونظرياً، لنضع قضيتنا بيد الثورة".⁽¹³³⁾

من جانبه لم يسلم الملك حسين بالأمر وقال: "إن الأردن يُصر على أن يكون طرفاً في فرض أي وضع معين على أبناء القضية الفلسطينية".⁽¹³⁴⁾ ويرى الملك في الكيانية الفلسطينية المُستقلة، والمتنامية في تلك المرحلة، تهديداً وجودياً لمكونات مملكته، لذلك لم يكن مستهجنًا أن يوجه نقداً مباشراً وتهديداً لقرارات قمة الجزائر، من خلال تساؤله: "لماذا يُصرون لهذه المنظمة أن تتفرد وحدها بحق تمثيل الشعب الفلسطيني، الذي لم يُعبر عن نفسه حتى الآن؟".⁽¹³⁵⁾

ردّت فصائل منظمة التحرير وتحديدًا "فتح" والجبهة الديمقراطية، على تحركات الملك التي بلغت ذروتها بنتائج زيارته لمصر ولقاء السادات في تموز/ يوليو 1974، والذي صدر عنه بيان مصري - أردني مثّل تراجعاً مصرياً عن قرارات قمة الجزائر، من خلال الحديث عن عملية فك ارتباط على الجبهة الاردنية- الاسرائيلية، على غرار ما جرى على الجبهتين المصرية والسورية. وفي هذا السياق أعلنت الجبهة الديمقراطية أن إعطاء الملك موطئ قدم في الضفة من خلال مُبرر فك الارتباط هو أمر مرفوض، كما ان اعتبار المنظمة تمثل فقط قطاع غزة واللاجئين الفلسطينيين في الخارج، هو خروج عن قرارات قمة الجزائر. كما أصدرت اللجنة المركزية لفتح بياناً في 20 تموز/ يوليو من العام نفسه قالت فيه، إن عملية فك الارتباط على الجبهة الاردنية- الاسرائيلية هو

¹³² عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 107.

¹³³ الوثائق الفلسطينية العربية. المجلد الثامن. مصدر سبق ذكره. ص 506 .

¹³⁴ جريدة الدستور الأردنية 1973/12/7.

¹³⁵ جريدة السياسة الكويتية 1973/12/15.

استجابة الى المخطط الهاشمي - الصهيوني، الذي يرمي إلى تقسيم أبناء فلسطين لإنهاء شخصيتهم وطمس هويتهم الوطنية. (136)

في تلك المرحلة حققت المنظمة نجاحين غاية في الأهمية كان لهما أكبر الأثر في الانجازات اللاحقة، الأول: تحقيق وحدة الشعب الفلسطيني والتفافه حول المنظمة كممثل شرعي له. فقد حسم موقف الجماهير الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، عبر المذكرات التي وصلت الى كل ذي شأن، تؤكد تمثيل المنظمة لهم. الأمر الثاني: وحدة فصائل المنظمة ذاتها حول برنامج سياسي موحد، والمعروف ببرنامج النقاط العشر، الذي أقره المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة، التي عقدت في القاهرة صيف عام 1974، الذي نص على إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية فوق أية أرض يتم تحريرها من الاحتلال الاسرائيلي. (137)

في ضوء ذلك تواصل الصعود الفلسطيني وبلغ ذروته في اعتراف الدول العربية دون استثناء بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وهو الاعتراف الذي أقرته القمة العربية التي عقدت في مدينة الرباط المغربية، في تشرين الأول/ اكتوبر 1974. وقد علق وزير الخارجية الأمريكي هنري كسينجر الذي بدأ عملية التسوية عبر استراتيجية الخطوة خطوة، علق على هذا الاعتراف بالقول: "هذا القرار عقد الوضع في الشرق الأوسط، فالوزير الامريكي كان قطع وعداً لإسرائيل بعدم إشراك المنظمة في التسوية. (138)

لا تكمن أهمية القمة فقط بأنها اعترفت بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً فحسب، بل بإقرارها بضرورة رفع اليد العربية عن المنظمة، وبأهمية استقلالية العمل الوطني الفلسطيني، فقد نصّت قراراتها على أن تلتزم الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الوطني الفلسطيني. (139)

¹³⁶ الوثائق الفلسطينية العربية المجلد الثامن. مصدر سبق ذكره. ص262.

تاريخ الاسترجاع 2015/3/3 www.wafa.ps (125) الموقع الالكتروني لوكالة الانباء الفلسطينية (وفا).

¹³⁷ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص104.

¹³⁸ المصدر السابق. ص105.

¹³⁹ الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني. المجلد الخامس. مصدر سبق ذكره. ص963.

من هنا لا بد من الإشارة إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي عقد في القاهرة تحضيراً لقمة الرباط، ففي هذا الاجتماع جرت حادثة ذات دلالة على مدى استقلالية القرار الفلسطيني، فقد جاء في إحدى توصيات الوزراء اقتراح مشروع قرار ينص على أن "أية أرض فلسطينية يتم تحريرها عن طريق ممارسة النضال بأساليب مختلفة، يجب أن تعود إلى أصحابها وهم الشعب الفلسطيني، تحت إدارة منظمة التحرير الفلسطينية"، وحاول الوفد الأردني ممارسة الضغط لشطب عبارة "تحت إدارة منظمة التحرير"، إلا أن الوفد الفلسطيني أصر عليها. وقال الملك حسين في حينه: "إن ثلثي سكان الضفة الشرقية هم فلسطينيون"، واصفاً القرار بالخاطئ لأن الأردن لا يستطيع بفعل هذا القرار المطالبة بالضفة الغربية، كما تعهد بأن لا يدخل الجيش الأردني إليها بعد تحريرها، مقترحاً أن توضع فيها قوات دولية تُشرف على إجراء استفتاء للشعب الفلسطيني لتقرير مصيره، من جانبه رفض عرفات التراجع عن النص، وذكر بأن الجامعة العربية اعتبرت الضفة الغربية وديعة لدى الأردن ولم تعترف بضمها عام 1949، تم اقرار النص كما اوصى به الوزراء. (140)

بعد أن نجحت المنظمة في أن تثبت نفسها ككيان مُستقل مُعترف به على الخارطة السياسية العربية، كان من الضروري أن تجسد هذا الإنجاز على الساحة الدولية. وبالفعل عادت القضية الفلسطينية عام 1974 إلى جدول أعمال الأمم المتحدة بعد غياب دام أكثر من عقدين (شطبت الجمعية العامة القضية الفلسطينية عن جدول أعمالها عام 1952)، فقد بادرت هذه المنظمة الدولية إلى دعوة عرفات لإلقاء كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1974 وبعد ذلك اتخذت سلسلة من القرارات تعترف فيها بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. كما أصبحت منظمة التحرير عضواً مراقباً في الجمعية العامة. (141)

¹⁴⁰ المصدر السابق. ص 998.

¹⁴¹ عبد الرحمن، د. اسعد. منظمة التحرير الفلسطينية. جذورها. تأسيسها. مساراتها. مصدر سبق ذكره. ص 307.

6.4.3 متغيرات سياسية هددت الاستقلالية الفلسطينية 1975-1982

لم يرق للكثيرين نجاح المنظمة في تحرير نفسها من قبضة الوصاية وتأكيدها على الخارطة السياسية، وفي طليعة هؤلاء إسرائيل التي تعتبر صراعها من الشعب الفلسطيني هو صراع وجودي. كما لم يرق ذلك للولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، وهي المنظمة في حينه بإيجاد تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي والتخطيط لحلول جزئية بمعزل عن المنظمة والقضية الفلسطينية. وبالطبع لم يرق الأمر للنظام الأردني والأنظمة العربية الأخرى ومن منطلقات مختلفة، وبالتزامن مع ذلك كانت التناقضات الفلسطينية - الفلسطينية تطفو على السطح مجدداً حول الموقف من التسوية السياسية. وفي سياق هذه التناقضات تشكلت جبهة الرفض عام 1974 المدعومة من النظام العراقي، والتي تضم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي.⁽¹⁴²⁾

وبالتزامن مع ذلك أيضاً، بدأ تناقض المصالح يبرز ويتعمق بين الثورة الفلسطينية وبين فئات وطوائف لبنانية وخصوصاً الطائفة المارونية، التي كانت تسيطر على الدولة اللبنانية. ونشير هنا إلى تحفظ هذه الدولة على قرار قمة الجزائر التي عقدت في نهاية عام 1973، والذي نص على أن " كل الأراضي العربية حق استراتيجي للعمل الفدائي الفلسطيني"، وهو ما جمع بين الملك حسين والطائفة المارونية في العداء للمنظمة.⁽¹⁴³⁾

قادت هذه التراكمات إلى اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، وهي الحرب التي حولت لبنان إلى ساحة صراع بين الإرادات والمصالح، وساحة صراع مفتوحة لكل التناقضات الإقليمية والدولية. ونتيجة لذلك وجدت منظمة التحرير نفسها في بيئة سياسية وعسكرية معقدة استنزفت جهودها وطاقتها، كما أصبحت هدفاً لأكثر من طرف لاحتوائها وتصفيته.

وفي إطار هذه المتغيرات جاء تدخل النظام السوري في لبنان في ربيع عام 1976، لصالح الأطراف المناهضة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، حيث رأت قيادة منظمة التحرير أن هذا التدخل هو ذاته الذي أوكل للملك حسين في الأردن في أيلول/ سبتمبر 1970. فإلى جانب

¹⁴² موسوعة المصطلحات والمفاهيم. مصدر سبق ذكره. ص 175-176 www.saaaid.net.

¹⁴³ الموقع الالكتروني صيد الفوائد تاريخ الاسترجاع 2015/3/4.

الضوء الأخضر الذي تلقاه هذا النظام من الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه حصل على الضوء نفسه من إسرائيل عبر وساطة الملك حسين، بشرط ألا يقترب الجيش السوري من جنوب لبنان ومن الحدود اللبنانية مع إسرائيل. (144)

وعشية انعقاد الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني في آذار/مارس 1977 في القاهرة، كانت حملة التشكيك قد بلغت ذروتها في قيادة المنظمة وشرعيتها. فقد كانت هناك أطراف تتهمها بالتفريط، وأخرى بالتصلب والعناد، بالإضافة إلى أطروحات أكثر خطورة من ذلك، تمثلت في عزف الولايات المتحدة على وتر وفد عربي موحد، وأنه لا طائل من التمسك بشعار الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما تحدثت أطراف عربية حول أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لا توافقان على دولة فلسطينية مستقلة، وتطالبان بتعديل ميثاقها الوطني. (145)

وفي ظل الضغوط العسكرية السورية على الثورة الفلسطينية في مخيم تل الزعتر وفي الجبل وببيروت في صيف وخريف عام 1976، ومع بداية الانقلاب السياسي الذي قام به الرئيس السادات المتمثل في زيارة إسرائيل عام 1977، أطلق مستشار الأمن القومي الأمريكي زبغنيو بريجنسكي تصريحه الشهير "وداعاً منظمة التحرير"، الأمر الذي اعتُبر في حينه ضوءاً أخضر أمريكياً لإسرائيل ولغيرها للخلاص من المنظمة وتصفية الثورة الفلسطينية في لبنان. (146)

ومع توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل في 17 أيلول/سبتمبر 1978، أصبح هامش القرار الوطني المستقل في أضيق حالاته، خصوصاً بعد أن وقع النظامان البعثيان في العراق وسوريا ما عُرف بالميثاق القومي في تشرين الأول/أكتوبر 1978، وهو الميثاق الذي أعاد التأكيد على اعتبار القضية الفلسطينية قضية قومية، مما يُشير إلى عودة محاولات الوصاية. وهو الأمر الذي رأت فيه فتح عودة لمصادرة القرار الوطني والإستقلالية الفلسطينية، واستهداف حركة "فتح" كحركة نضالية وقيادتها كونها المعبر عن هذه الاستقلالية. (147)

¹⁴⁴ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 107.

¹⁴⁵ الحسن، هاني. المجلس الوطني. هزيمة المخاوف والشكوك. شؤون فلسطينية. العدد 66. 1977. ص 6.

¹⁴⁶ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 122.

¹⁴⁷ المصدر السابق. ص 124.

ظهر استنتاج فتح المُشار إليه سريعاً على أرض الواقع، خلال انعقاد الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في دمشق في أواخر كانون الثاني/ يناير 1979. ويروي القيادي في حركة فتح نبيل عمرو، أن وزيراً عراقياً كان يحضر اجتماعات المجلس قال له: "إن عهد الحلول القطرية لقضية فلسطين قد انتهى، كما انتهى استنثار فتح بقرارات القضية المركزية للأمة العربية".⁽¹⁴⁸⁾ وخلال جلسات المجلس، وفي ذروة المحاولات السورية العراقية للسيطرة على منظمة التحرير وقيادتها، اقترح زهير محسن تشكيلة جديدة للجنة التنفيذية، تتسجم مع النوايا السورية والعراقية المُشار إليها، رفض عرفات الإقتراح وقال: "من كان مع فلسطين ومع فتح فليغادر هذه القاعة، وبعد ذلك بدأت هتافات الحضور "غلاية يا فتح غلاية"، و "انا أبني فتح ما هتفت لغيرها"، هذه الهبة التي قادها عرفات داخل الاجتماعات، جعلت الرئيس الأسد يعيد حساباته، لكونه لا يريد أن يُسجل عليه، في دمشق، أنه أفضّل اجتماعات المجلس الوطني من موافقه، وانتهت دورة المجلس والقرار الوطني ما يزال بأيدي أصحابه.⁽¹⁴⁹⁾

7.4.3 المحاولات تتواصل عبر جبهة الصمود والتصدي

استمرت محاولات بعض الدول العربية السيطرة على القرار الوطني الفلسطيني، حيث واصل النظامان السوري والليبي المحاولة عبر جبهة الصمود والتصدي، التي تشكلت في أعقاب إعلان السادات عزمه على زيارة إسرائيل في نهاية عام 1977، وضمت كل من سوريا، ليبيا، العراق، الجزائر، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) ومنظمة التحرير الفلسطينية. فعلى هامش أحد اجتماعات هذه الجبهة الذي عُقدت في مدينة بنغازي الليبية عام 1979، تمَّ عقْد لقاء سري حضره كل من الرئيسين السوري حافظ الأسد والليبي معمر القذافي، وخمسة من قادة الفصائل الفلسطينية، طالب فيه الأسد والقذافي إلحاق الهزيمة بالرموز القيادية للمنظمة، وانتزاع القيادة من "التيار اليمني"، ورد عليهما حبش بالقول: "إن العائق هو عدم توفر الإمكانيات الذاتية للفصائل (التقدمية)". فوعد الرئيسان بتذليل العقبات من خلال توفير المال والسلاح بهدف تغيير ميزان القوى في المنظمة.⁽¹⁵⁰⁾

¹⁴⁸ عمرو، نبيل. ياسر عرفات وجنون الجغرافيا. دار الشروق. القاهرة. 2012. ص 62.

¹⁴⁹ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 124.

¹⁵⁰ شبيب، سميح. منظمة التحرير وصراع الارادات. شؤون فلسطينية. العدد 154-155. 1986. ص 19.

هذه الخطة لم يكتب لها النجاح، فعلاوة على أن قسم من هؤلاء القادة لم يتعامل معها، فإن أحد الحاضرين لهذا اللقاء الذي استغرق ليلة كاملة، قد سرّب محضر اللقاء لياسر عرفات وقال: "إن الهدف الوحيد لهذا اللقاء هو كيف يمكن التخلص من فتح ومن قائدها".⁽¹⁵¹⁾

8.4.3 القرار المستقل وحروب اسرائيل لاستنزاف المنظمة وتصفية وجودها في لبنان

كان لإسرائيل اليد الطولى في استنزاف الثورة الفلسطينية ومحاولة إخضاعها، وذلك بهدف تسهيل إحتوائها من قبل الأنظمة العربية أو بهدف تصفيتيها إن أمكن. ومن أبرز هذه الحروب "عملية اللبثاني" أو حرب آذار/ مارس عام 1978، فالحكومة الاسرائيلية اليمينية بزعامة مناحيم بيغن والتي كانت تسلمت الحكم في اسرائيل قبل عام من هذه الحرب، وجدت في عملية "كمال عدوان" الفدائية التي نفذتها فتح على الشاطئ الفلسطيني في 11 آذار/ مارس من ذلك العام مبرراً لشن هذا العدوان على قواعد الفدائيين في جنوب لبنان.

الحرب التي توقفت بقرار أصدره مجلس الامن في 19 آذار/ مارس، فشلت في تحقيق أهدافها، ولم تنجح في تحطيم القوة العسكرية للثورة الفلسطينية، إلا أن اسرائيل احتفظت بمناطق من الجنوب اللبناني، وأقامت شريطاً امنياً عليها.⁽¹⁵²⁾

وفي سياق حرب الإستنزاف، التي واصلتها اسرائيل تحت مبررات عديدة، أبرزها العمليات "الوقائية" وعمليات "المطاردة"، شنت اسرائيل حربها على الثورة في تموز/ يوليو 1981، إلا أن صمود الثورة وقدرتها على مواصلة قصف شمال اسرائيل بالصواريخ والمدفعية، أجبرت اسرائيل على أن تعترف بالقدرة العسكرية المتنامية لمنظمة التحرير، وتوافق على اتفاق لوقف إطلاق النار معها برعاية الوسيط الأمريكي فيليب حبيب، وهو اتفاق وقف النار الأول من نوعه بين العدوين التاريخيين.⁽¹⁵³⁾

¹⁵¹ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 124.

¹⁵² د. عبد الرحمن، د. أسعد. منظمة التحرير الفلسطينية. جنورها. تأسيسها. مساراتها. مصدر سبق ذكره. ص 317-330.

¹⁵³ المصدر السابق. ص 339-344.

9.4.3 الخروج من بيروت 1982

بالرغم من هذا الاعتراف الاسرائيلي بالقوة العسكرية للمنظمة بعد حرب 1981، وبالرغم من الفاعلية السياسية النشطة للمنظمة على الساحة الدولية، إلا أن كافة العوامل الإقليمية والدولية، باتت مهياة لإسرائيل للقيام بحرب واسعة شاملة، للقضاء على الثورة الفلسطينية في لبنان. ومن أبرز هذه العوامل، خروج مصر من معادلة الصراع العربي- الاسرائيلي بعد توقيعها لمعاهدة السلام مع اسرائيل، وابتعادها عن دورها التقليدي في حماية الثورة الفلسطينية سياسياً ومعنوياً. إضافة إلى انخراط العراق في حرب مع ايران عام 1980، وضرب إسرائيل لمفاعلها النووي عام 1981، والأهم من ذلك كله اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي وقعتها إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان اليميني مع حكومة بيغن.⁽¹⁵⁴⁾

في ظل هذه الظروف والعوامل وغيرها، شنت اسرائيل حربها على الثورة الفلسطينية في مطلع حزيران / يونيو 1982، التي أطلقت عليها "سلامة اصبع الجليل"، وبعد صمود دام أكثر من 77 يوماً في بيروت الغربية، المحاصرة من الجو والبر والبحر، أجبرت المنظمة وقيادتها على الخروج من لبنان الى تونس وتوزع قواتها على دول عربية متعددة.⁽¹⁵⁵⁾

10.4.3 القرار الوطني الفلسطيني المُستقل - مصطلح قائم بذاته

خلال المرحلة المذكورة 1975-1982 برز مصطلح القرار الوطني الفلسطيني المُستقل كمصطلح مستخدم قائم بذاته. وقد بدأ التعبير عن هذا القرار مباشرة وليس ضمناً أو ما بين السطور، في اطار الحديث عن الإستقلالية الفلسطينية، أو استقلالية العمل الوطني، أو الشخصية الوطنية الخاصة، في مواجهة التدخلات العربية، وتحديد النظام السوري في تلك المرحلة.

فإلى جانب وروده عبر تصريحات لمسؤولين فلسطينيين أو في مقالات وتحليلات صحفية، فإن القرار الوطني المُستقل برز في وثيقتين رسميتين، الأولى في البرنامج السياسي الذي أصدرته

¹⁵⁴ عبد الرحمن، د. أسعد، مصدر سبق ذكره. ص 347-358.

¹⁵⁵ المصدر السابق . ص 366-374.

الجبهة الديموقراطية في ذكرى تأسيسها السابعة في شباط/فبراير عام 1976 ، فقد نصَّ أحد بنود هذا البرنامج على " أن القرار الوطني المستقل مرتبط بهدف حق تقرير المصير وإنجاز الاستقلال الوطني".⁽¹⁵⁶⁾

أما الوثيقة الثانية، فتمثلت في قرارات المؤتمر الرابع لحركة فتح، الذي عُقد في دمشق في نهاية أيار/مايو 1980. فالى جانب حديث هذه القرارات عن أهمية وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة تمثيله وتثبيت إرادته الوطنية المستقلة، أكد أحد القرارات على ضرورة استقلال القرار الفلسطيني، والعمل على تطوير قدرة فصائل الثورة على الإلتزام بالقرار الفلسطيني المُستقل.⁽¹⁵⁷⁾

انتقلت عدوى التركيز على الإستقلالية والخصوصية الفلسطينية الى الحركة الوطنية اللبنانية، حيث تحدث وليد جمبلاط زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني عن العلاقة بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية قائلاً: إنها ليست علاقة تبعية، موضحاً أن " مسألة التحالف مع الثورة الفلسطينية محسومة، ولكن لكل طرف خصوصيته، هناك خصوصية لبنانية وخصوصية فلسطينية، وفي شعار التحالف لا يجوز خلط الحابل بالنابل".⁽¹⁵⁸⁾

¹⁵⁶ الوثائق الفلسطينية العربية للعام 1970. مجلد 12. مصدر سبق ذكره. ص 45.

¹⁵⁷ وكالة الانباء الفلسطينية (وفا). بيروت. 1980/6/1.

¹⁵⁸ جريدة السفير اللبنانية 1980/7/2.

خلاصة وتقييم

بعد هزيمة الأنظمة العربية في حرب عام 1967، وضعف قبضتها على الشعب الفلسطيني نجحت فتح في انتزاع منظمة التحرير وقرارها السياسي من هيمنة ووصاية هذه الأنظمة، إلا أن هذا الانتزاع، انتزاع القرار الوطني الفلسطيني، أدخل الثورة وقيادتها في صراع إرادات مع النظام الأردني الذي كان يعتقد أنه هو المعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني خصوصاً في الضفة الغربية، وفي شرق الأردن. رغبة النظام الأردني في حماية كيانه ومكانته، في مقابل إصرار الحركة الوطنية الفلسطينية على تمثيلها للشعب الفلسطيني، إضافة إلى بعض الممارسات لبعض الفصائل الفلسطينية، التي كانت تعبر عن عدم نضج، منع قيام أية فرصة للتعاون، لا بل قاد إلى تصادم الطرفين سياسياً وعسكرياً، وهو الصدام الذي أدى إلى هزيمة الثورة الفلسطينية وخروجها من الساحة الأردنية عامي 1970-1971.

وبعد انتقال الثورة الفلسطينية إلى الساحة اللبنانية عامي 1971-1972، تواصلت حرب الإرادات مع النظام الأردني. كما برزت أنواع أخرى من حروب الإرادات خصوصاً مع نشوب الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، وانخراط الثورة الفلسطينية رغماً عنها فيها.

تحالف الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية الذي حقق تقدماً في المعارك العسكرية على الأرض استفز الجار السوري الذي يرى في لبنان، حديقته الخلفية له، ودخوله على خط الصراع الناشئ على الأرض. وفي سياق تدخله العسكري حاول النظام السوري إحتواء الثورة الفلسطينية، الأمر الذي قاد إلى بروز مفهوم القرار الوطني الفلسطيني المستقل كمفهوم قائم بذاته في الفكر السياسي الفلسطيني.

إسرائيل التي كانت في صدام عسكري متواصل مع الثورة الفلسطينية على الساحة اللبنانية، كانت تريد أن ترى إما احتواء من قبل الأنظمة العربية أو أنها هي ستقوم بنفسها بمهمة محاربة الثورة الفلسطينية وتصفيته في لبنان، وهو ما قامت به بالفعل في حرب عام 1982، التي انتهت بخروج الثورة الفلسطينية من بيروت.

المبحث الرابع: معارك الدفاع على القرار المُستقل 1982 - 1987

5.3 ثمن الخروج من بيروت

أدركت قيادة منظمة التحرير، وبشكل خاص ياسر عرفات وقيادة "فتح"، إنطلاقاً من التجربة والخبرة، أن الخروج من بيروت وخسارة لبنان كقاعدة ارتكاز، سيفتح مُجدداً شهية أنظمة عربية وغير عربية لمعاودة المحاولة لاحتواء المنظمة والسيطرة على قرارها المستقل. وبمقارنة مع الخروج من الأردن، وفقدان قاعدة الإرتكاز هناك عام 1970، فإن خسارة القاعدة اللبنانية كان هو الأخطر. فمقر القيادة الفلسطينية أصبح في تونس على بعد آلاف الكيلومترات عن فلسطين، كما أن قوات الثورة الفلسطينية أصبحت هي الأخرى بعيدة عن الحدود، وموزعة على أكثر من ست دول عربية مقطعة الأوصال وممنوعة من العودة، بشكلها النضالي إلى دول الطوق.

هذا الإدراك لم ينبع فقط من التجربة التاريخية الطويلة، بل نبع أيضاً، من التخلي العربي الواضح عن الثورة الفلسطينية خلال الإجتياح الاسرائيلي للبنان، ومحاصرة الثورة والحركة الوطنية اللبنانية في بيروت الغربية لمدة 77 يوماً، حيث كان إخراج المنظمة من لبنان وإضعافها، هدفاً مباشراً لإسرائيل وحليفاتها الولايات المتحدة الامريكية، وفي الوقت نفسه كان هدفاً لبعض الأنظمة العربية، التي ترى في إضعاف المنظمة فرصة لاحتوائها ومصادرة قرارها. افتتاحيات مجلة "فلسطين الثورة" الناطقة باسم منظمة التحرير، والمقربة من رئيسها ياسر عرفات عكست مخاوف القيادة بخصوص القرار المستقل، وجاء في احدى الافتتاحيات (تشرين الثاني/ نوفمبر 1982). "الجميع وجدوا الفرصة للإنقضاض على الثورة. كل طرف يشذ سكينه".⁽¹⁵⁹⁾

لم تتأخر المحاولات لتجاوز المنظمة ودورها ومصادرة قرارها، فما أن غادرت آخر سفينة مرفأً بيروت، حتى أعلن الرئيس الأمريكي ريغان في الأول من أيلول/سبتمبر، عن مبادرة تُقصي المنظمة وتستبعد أي دور لها، وتعيد الخيار الاردني الى الواجهة. تضمنت المبادرة ست نقاط

¹⁵⁹ فلسطين الثورة. العدد 434. 1982\11\27. ص3.

أبرزها إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتبط بالأردن. وقد استعار ريغان مشروع الحكم الذاتي هذا من اتفاقية كامب ديفيد المصرية- الاسرائيلية. (160)

لم يعلن ياسر عرفات قبول أو رفض المبادرة كونه لم يبدأ تجميع أوراقه بعد، بل اكتفى بالقول إنها قيد الدراسة. (161) انتظر عرفات القمة العربية التي عقدت في مدينة فاس المغربية في التاسع من أيلول/سبتمبر، لتفرض هي مبادرة ريغان ضمناً دون أن تُشير لها مباشرة، وذلك عندما تبنت بالمقابل مبادرة الملك فهد ملك السعودية، والتي كان قد طرحها عام 1981 ، عندما كان ولياً للعهد، تنص المبادرة على قيام دولة فلسطينية مُستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس. (162)

وبالرغم مما جاءت به قمة فاس، فإن الملك حسين رأى في مبادرة ريغان فرصة جديدة. يمكن من خلالها التحدث مجدداً باسم الشعب الفلسطيني، إن لم يكن بشكل منفرد، فمن خلال اقتسام هذا الدور مع المنظمة، والدخول في مفاوضات ثنائية مع اسرائيل. كما اعتقد الملك أن هناك امكانية يستعيد من خلالها 97 بالمائة من الضفة الغربية، وإدارة الأماكن المقدسة في القدس بغض النظر عن باقي أجزاء المدينة التي ستصبح عاصمة اسرائيل. في هذا السياق وجه الملك دعوة لعرفات لزيارة الأردن التي تمت في تشرين الأول/أكتوبر، وهي الدعوة التي قبلها عرفات ليوسع هامش تحركاته وللتغلب على تداعيات الخروج من بيروت. (163)

وخلال اجتماعه مع الملك، ترك عرفات الباب مفتوحاً من دون أن يُسلم قراره المستقل، استغل زيارته ليطلب من الملك السماح لخليل الوزير عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مسؤول الأرض المحتلة، بالتردد على الأردن لمتابعة عمل اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة، وهي اللجنة التي

¹⁶⁰ أبو غربية، بهجت. مصدر سبق ذكره. ص 489.

¹⁶¹ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره/ ص 134

¹⁶² موقع اللجنة الملكية الأردنية لشؤون القدس. https://www.rcja.org/page\42_kcQ8VfyBLOmBywOS. تاريخ الاسترجاع 2015/3/8

¹⁶³ فلسطين الثورة عدد 445 1983/2/12. ص 3.

كانت القمة العربية التي عُقدت في بغداد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1978، قد قررت تشكيلها وصرف مئة مليون دولار لتعزيز صمود الفلسطينيين على ارضهم.⁽¹⁶⁴⁾

1.5.3 الانشقاق ومحاولات النظام السوري للسيطرة على القرار الفلسطيني

كما كان متوقعاً، وكما هي حال العلاقة بين الطرفين، فإن النظام السوري ما كان ليفوت الفرصة الذهبية التي أُتيحت له بعد خروج منظمة التحرير من بيروت ضعيفة مشتتة القوى، لذا تحرك النظام سريعاً لالتقاط الفرصة، وفي هذا السياق ظهرت المؤشرات الأولية التالية:

أولاً: تخلف الرئيس السوري حافظ الأسد عن الإستقبال الجماعي الذي أعدّه الملوك والرؤساء العرب لياسر عرفات في قمة فاس، للإشادة بصموده وصمود الثورة الفلسطينية في حصار بيروت. ثانياً: إصدار كل من نمر صالح (ابو صالح) عضو اللجنة المركزية لفتح، وإصدار أبو ماهر اليماني القيادي في الجبهة الشعبية، وطلال ناجي من القيادة العامة بيانات منفصلة ترفض مقرارات القمة، فبادر الأسد إلى اصطحابهم معه في طائرته الخاصة في طريق العودة الى دمشق.⁽¹⁶⁵⁾ ثالثاً: مسؤولية النظام عن اغتيال سعد صايل (ابو الوليد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في البقاع اللبناني بتاريخ 27 أيلول/ سبتمبر عام 1982 ، والذي كان مديراً لغرفة العمليات العسكرية المركزية أثناء معركة حصار بيروت.

إضافة إلى كل هذه المؤشرات، تحرك النظام السوري المدعوم من النظام الليبي مركزاً على شق منظمة التحرير، وتحديدأ شق حركة فتح، وبالفعل أثمر هذا التحرك إنشقاقاً هو الأكبر والأخطر في فتح، برز الى العلن في أيار/ مايو 1983، عندما أعلن المنشقون تأسيس ما أطلقوا عليه "فتح الانتفاضة"، وقاموا بالاستيلاء على مكاتب ومقرات فتح في سوريا. بدأت مؤشرات الإنشقاق خلال اجتماع عقده المجلس الثوري لحركة "فتح" في عدن في نهاية عام 1982. في هذا الاجتماع ألقى

¹⁶⁴ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات . مصدر سبق ذكره. ص134.

¹⁶⁵ عبد الرحمن، أحمد. مصدر سبق ذكره. ص 134.

العقيد سعيد موسى (أبو موسى) خطاباً وزعه مكتوباً على الحضور، دعا فيه إلى ضرورة محاسبة وتصحيح الواقع التنظيمي، ومحاكمة المتقاعسين في المعارك أثناء الإجتياح الاسرائيلي للبنان. (166)

في البداية تجاوب الكثيرون من قيادات وكوادر فتح مع المطالب الاصلاحية. وقد أقرت اللجنة المركزية بعض هذه المطالب، لكنها دعت إلى معالجة هذه المطالب ضمن الأطر التنظيمية والشرعية لفتح. وفي هذا الصدد قال صلاح خلف (أبو اياد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح: "إن كوادر فتح تريد الإصلاح والتطوير، وكل مطالب مجموعة العقيد أبو موسى وقصري وأبو صالح حقيقية وصحيحة. ولكن الأسلوب الذي اختاروه للتعبير عن مطالبهم قد يستفيد منه أعداء الثورة الفلسطينية". (167)

في هذه الأثناء كشف الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي وبطريقته الإستعراضية، عن النوايا الحقيقية للنظامين السوري والليبي في الإمساك بالقرار الفلسطيني، فبعد اجتماعه مع قادة خمسة تنظيمات فلسطينية في طرابلس في مطلع عام 1983 قال: "لا حل للقضية الفلسطينية بعد اليوم دون موافقة ليبيا، وإن هذه المنظمات تمثل الأغلبية وموقفها يعكس الموقف الفلسطيني". (168)

لم يرق للنظامين السوري والليبي في حينه، نجاح قيادة المنظمة في الحفاظ على الوحدة الوطنية في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر في شباط/فبراير 1983، وهي الدورة التي أطلقت عليها مجلة "فلسطين الثورة"، دورة القرار الفلسطيني المستقل. (169)

هذا الإنجاز الوطني دفع النظام السوري للنفخ في نار الأزمة الداخلية في فتح والمنظمة، فما أن انتهت دورة المجلس الوطني حتى بدأت حركة التمرد في داخل حركة فتح بالظهور. (170)

¹⁶⁶ عز الدين، اللواء. مازن. الطريق الى طرابلس. معارك الدفاع عن القرار الفلسطيني المستقل. البيرة- فلسطين. الهيئة الوطنية للمتقاعدين العسكريين. مطبعة الشافعي. 2010. ص 22.

¹⁶⁷ شبيب، سميح. مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني من 1983/5/9 ولغاية 1986/9/6. شؤون فلسطينية. العدد 174-175. ص 98.

¹⁶⁸ مجلة فلسطين الثورة العدد 445 1983/2/12. ص 4.

¹⁶⁹ المصدر السابق. ص 4.

¹⁷⁰ عز الدين. اللواء. مازن. مصدر سبق ذكره. ص 24-25.

في صيف عام 1983، وبعد أن أصبح الإنشقاق واقعاً على الأرض، سرّع النظام السوري من وتيرة خطواته، وبدأ بالهجوم العسكري عبر المنشقين وحلفائهم في الجبهة الشعبية- القيادة العامة، وذلك بهدف إخراج قوات فتح من البقاع. وفي ذروة هذا الهجوم طلبت القيادة العسكرية السورية في 24 أيلول/ سبتمبر، رسمياً من قوات فتح بإخلاء مواقعها ومغادرة منطقة البقاع كلها.⁽¹⁷¹⁾

وبعد أن استولى المنشقون على مقرات ومكاتب فتح دخلت المخابرات السورية على الخط، فقد أُنذرت هذه المخابرات كوادِر فتح المتواجدين في الساحة السورية، إما الانضمام للمنشقين أو مغادرة سوريا. كانت الخيارات أمام هؤلاء محدودة، بل ومفقودة، فهم في الغالب مطلوبون للمخابرات الأردنية والعربية، كما أن لبنان بات مغلقاً في وجوههم.⁽¹⁷²⁾

بلغ المخطط السوري ذروته حين حاولت القوات السورية اغتيال عرفات في 22 حزيران/ يونيو 1983، أثناء توجهه إلى طرابلس مغادراً دمشق، وبحدسه الغريب دائماً أمر عرفات بتغيير مساره من طريق حمص الرئيسية إلى طريق بعلبك - الهرمل. واصلت سيارات الموكب الأخرى السير عن طريق حمص، حيث تمت مهاجمة الموكب بالرصاص والقذائف، فجرح خمسة مرافقين ودمرت إحدى السيارات. في اليوم التالي أصدرت السلطات السورية أمراً بإبعاد عرفات عن أراضيها، كما أبلغت خليل الوزير (أبو جهاد) بأنه شخص غير مرغوب فيه.⁽¹⁷³⁾

2.5.3 حصار طرابلس

بعد أن نجح المنشقون المدعومون من القوات السورية في إخراج قوات فتح من البقاع وتجميعهم في شمال لبنان في طرابلس، وبالتحديد مخيمي اللاجئين الفلسطينيين المجاورين، نهر البارد والبدوي. بدأ تشديد الحصار عليهم. قاد خليل الوزير (أبو جهاد) قوات فتح المدافعة عن طرابلس

¹⁷¹ موسوعة المصطلحات والمفاهيم. مصدر سبق ذكره. ص 100.

¹⁷² عبد الرحمن، احمد. عشت في زمن عرفات . مصدر سبق ذكره . ص 143.

¹⁷³ المصدر السابق. ص 137.

والمخيمات، إلى أن وصل عرفات متسللاً عبر جزيرة قبرص الى طرابلس في 20 أيلول/سبتمبر عام 1983.⁽¹⁷⁴⁾

وبهدف السيطرة على طرابلس، حشد النظام السوري لوائين من القوات الخاصة، بالإضافة إلى أربعة آلاف مقاتل من جيش التحرير الفلسطيني الموالي له، وعدة مئات من مقاتلين المنشقين (فتح الإنتفاضة) ومنظمي الصاعقة والقيادة العامة. وخضعت هذه القوات لأمر غرفة عمليات مشتركة مركزية، بقيادة قائد القوات السورية في شمال لبنان، وخلال الحصار أصدر قائد جيش التحرير طارق الخضرا في 17 تشرين الأول/أكتوبر، بلاغاً يشبه بلاغات الانقلابات العربية، طالب فيه بعزل عرفات ومحاكمته.⁽¹⁷⁵⁾

لم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم فيها النظام السوري جيش التحرير ضد قيادة منظمة التحرير، بهدف الامساك بالقرار الوطني الفلسطيني. ففي عام 1976 أرسل النظام السوري قوات هذا الجيش بقيادة مصباح البديري إلى بيروت، للسيطرة على منطقة الفاكهاني وطرد عرفات وقيادة المنظمة منها.⁽¹⁷⁶⁾

إسرائيل هي الاخرى لم تكن بعيدة عما كان يجري في طرابلس، بل ساهمت من جانبها في الحصار بحرياً، وشاركت في القتال عندما قصفت البحرية الاسرائيلية مواقع الثورة الفلسطينية هناك في الثامن من كانون الأول/ديسمبر. هذا التدخل المباشر اقترن بتهديدات أطلقها اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك، عندما أعلن أن حكومته تدرس جميع الاحتمالات والإقتراحات لمنع ياسر عرفات ورجاله من مغادرة طرابلس. من جهته قال شارون: "إن اسرائيل سترتكب خطأ إذا تركت عرفات يخرج حياً من طرابلس".⁽¹⁷⁷⁾

وخلال هذا الحصار شكلت الجبهتان الشعبية والديموقراطية قيادة مشتركة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1983. الجبهتان رفضتا المشاركة في الحصار وأقرتا برنامجاً للوحدة والإصلاح

¹⁷⁴ الموقع الالكتروني لمؤسسة ياسر عرفات. تاريخ الاسترجاع 2015/3/9 .

¹⁷⁵ الطاهر، معين. موقع أمد للإعلام . مصدر سبق ذكره تاريخ الاسترجاع 2015/3/9.

¹⁷⁶ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 133.

¹⁷⁷ فلسطين الثورة. العدد 488. 1983\12\17. ص 3.

الديموقراطي، بهدف إخراج المنظمة من أزماتها الحادة، لكنهما بقيتا متحالفين مع النظام السوري.⁽¹⁷⁸⁾

3.5.3 خروج عرفات من طرابلس والتمسك بالقرار المستقل

في مذكراته، اعترف هنري كسينجر أنه ارتكب خطأين حين كان يعيد ترتيب أوضاع الشرق الأوسط في السبعينيات لما فيه مصلحة الولايات المتحدة. الأول: عندما سمحت واشنطن للنظام السوري بإدخال قواته للبنان عام 1976، وافترض أن سوريا لن توافق على ضرب الثورة الفلسطينية فضربت، والثاني: عندما افترض أن فتح لن تواجه سوريا عسكرياً فواجهتها. وفي عام 1983 لم يكن عرفات يسعى للمواجهة مع النظام السوري، إلا أنه عندما تكون هذه المواجهة دفاعاً عن القرار الوطني المستقل، والحفاظ على الإرادة الفلسطينية حرة ومستقلة فإنه يخوضها، وهذا ما أثبتته التطورات اللاحقة.⁽¹⁷⁹⁾

خرج عرفات من طرابلس في 20 كانون الأول/ ديسمبر ، بعد أن تلقى ضمانات وتطمينات عربية ودولية ، وخرج وهو يمسك بالقرار الوطني ، ويؤكد ذلك أنه قرر التوجه لزيارة القاهرة ومقابلة الرئيس حسني مبارك، الذي كانت الدول العربية تقاطعه. وبخروجه من طرابلس استعاد عرفات والقيادة الفلسطينية زمام المبادرة، فبدأت هذه القيادة تتحرك بهدف توحيد المنظمة واستعادة شرعية مؤسساتها من خلال التحضير للدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني.

4.5.3 صراع الارادات في مرحلة ما بعد طرابلس

في مرحلة ما بعد طرابلس، انتقل صراع الإرادات مع النظام السوري من شكله العسكري إلى شكله السياسي، فبعد أن فشل هذا النظام في إخضاع الإرادة الوطنية الحرة عسكرياً في معارك البقاع وطرابلس، بدأ بالتحرك سياسياً لتحقيق الهدف ذاته، عبر شل المؤسسات الشرعية للمنظمة ونزع

¹⁷⁸ شبيب، سميح. منظمة التحرير الفلسطينية. التطور وصراع الارادات . شؤون فلسطينية. العدد 154-155 / ص 27.

¹⁷⁹ مجلة فلسطين الثورة. العدد. 470. 1983\8\13. ص3.

شرعية قيادتها. وبالمقابل تحررت المنظمة وقيادتها من الابتزاز الجسدي، الذي كان يمارسه النظام، وبدأت تتحرك سياسياً لتوسيع هامش مناورتها بهدف حماية قرارها المستقل قدر المستطاع.

في هذا السياق بدأ النقاش داخل قيادة المنظمة حول المصالحة المصرية- الفلسطينية، وإعادتها إلى الصف العربي لما يشكله ذلك من حماية للمنظمة وتحركاتها السياسية، وحرية قرارها. كما بدأت القيادة التحرك لإحياء الحوار الفلسطيني- الأردني، والعمل بموازاة ذلك على الجبهة الداخلية الفلسطينية لاستعادة وحدتها وشرعية مؤسساتها، عبر التحضير لعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني في أسرع وقت ممكن، كما سبقت الإشارة له.⁽¹⁸⁰⁾

في مواجهة مسعى المنظمة لاستعادة وحدتها وشرعية مؤسساتها، عمل النظام السوري بكل الوسائل لتعطيل عمل هذه المؤسسات، وبالتحديد عمل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومنع تحقيق المصالح الوطنية، وعقد دورة المجلس الوطني. وبهذا الشأن قام النظام بتهديد أعضاء اللجنة التنفيذية المتواجدين في دمشق، بأن من يغادر سوريا للإلتحاق بعرفات لن يسمح له بالعودة، كما تحرك الرئيس حافظ الأسد لإقناع الرئيسين الجزائري الشاذلي بن جديد واليميني الجنوبي على ناصر محمد، برفض طلب المنظمة لعقد المجلس الوطني على أراضي دولهم. وقام الأسد في هذا السياق بزيارة الجزائر في 27 آب/ اغسطس 1984 ، ونجح في تحقيق هدفه ومسعاه.⁽¹⁸¹⁾

وعلى صعيد المصالحة الوطنية، أحبط النظام السوري اتفاقاً أبرمته فتح مع أربعة منظمات فلسطينية هي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة تحرير فلسطين، في تموز/ يوليو 1984. وينص الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد عدة جولات في الحوار جرت في الجزائر وعدن، على تجاوز أزمات المنظمة الداخلية السياسية والتنظيمية، وينص على ضرورة عقد المجلس الوطني في موعد أقصاه 15 أيلول/سبتمبر 1984.⁽¹⁸²⁾

وتجدر الإشارة إلى أنه بحلول عام 1984، كانت على الساحة الفلسطينية ثلاثة تيارات سياسية وهي، القيادة الشرعية للمنظمة وحركة فتح أساساً، ومعها جبهة التحرير العربية الموالية للنظام

¹⁸⁰ يزيد، خلف. شؤون فلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 123.

¹⁸¹ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 178.

¹⁸² شبيب، سمح. مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني. شؤون فلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 104.

العراقي، والتحالف الديمقراطي الذي يضم المنظمات الأربع المشار إليها سابقاً، الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي، وجبهة التحرير الفلسطينية - جناح طلعت يعقوب، وأخيراً التحالف الوطني، ويضم كل المنظمات الموالية للنظام السوري، الصاعقة، والقيادة العامة، والمنشقين عن فتح، وجبهة النضال الشعبي.⁽¹⁸³⁾

في ظل هذا الواقع الذي كانت فيه المنظمة بين المطرقة الإسرائيلية والسندان السوري، وفي ظل صعوبة التحرك بين خطوط المحاور العربية، بدأت قيادة المنظمة الممثلة بياسر عرفات تراهن أكثر فأكثر على موقف الفلسطينيين في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية والقطاع) وعلى وحدة الشعب والتفافه حول قيادته الشرعية في ظل غياب وحدة الفصائل، فقد استمد عرفات رهانه هذا من المواقف المعلنة للأرض المحتلة، ضد المنشقين وضد المس بالمنظمة وقرارها المستقل.⁽¹⁸⁴⁾

5.5.3 المجلس الوطني ودورة القرار المستقل

في تلك المرحلة كان عرفات ومعه أعضاء قيادة فتح، يدركون بأن المواجهة العسكرية السياسية التي تدور مع النظام السوري أو مع غيره من الأنظمة العربية، إنما تستهدف القرار الفلسطيني المستقل، فمن يمسك بهذا القرار يمسك بالورقة الفلسطينية. من هنا أصّر عرفات على عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني مطلقاً عليها دورة القرار الوطني الفلسطيني المستقل. وبغض النظر عن الثمن السياسي الذي قدّمه إلى الملك حسين، مقابل عقد دورة المجلس في عمان، وهو ما سيتم تناوله لاحقاً، فإن ما كان يهم عرفات وقيادة فتح والمنظمة، هو تجديد الشرعية والتمسك بالقرار المستقل، لذلك احتل هذا القرار المساحة الأهم من قرارات هذه الدورة التي عُقدت بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1984.

وفي هذا المجال أكد المجلس الوطني أن الالتزام بالقرار المستقل، هو أساس الوحدة الوطنية، وأساس أي حوار لتحقيق هذه الوحدة، كما أكد على صيانة ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل

¹⁸³ شبيب، سمح. مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني. شؤون فلسطينية. مصدر سبق ذكره، ص 105.

¹⁸⁴ يزيد، خلف. مصدر سبق ذكره. ص 123.

من هذه الاستقلالية، من أية جهة كانت. وأوضح "أن المجلس ينطلق في مفهومه للقرار الوطني المستقل من أرضية الالتزام القومي".⁽¹⁸⁵⁾

وخلال النقاش الذي دار حول مكان انعقاد المجلس الوطني، وإذا ما كان سيؤثر على قرار المنظمة المستقل، قال صلاح خلف: "لقد عقدنا المجلس في عمان كثورة وخرجنا بقرارات كثورة"، وأضاف لقد ذهبنا إلى الجزائر واليمن الجنوبي، اللذين رعيا اتفاق عدن - الجزائر للمصالحة، ولم نستطع عقد المجلس - فإننا مُقابل الحفاظ على الشرعية الفلسطينية والقرار الوطني المستقل كنا سنعقد المجلس على ظهر سفينة.⁽¹⁸⁶⁾

أصر عرفات على عقد هذه الدورة، التي رأت فيها قيادة المنظمة، بأنها توازي في أهميتها قرار قمة الرباط العربية عام 1974، التي اعترفت بالمنظمة مُمثلاً شرعياً ووحيداً. إصرار عرفات هذا جاء تعبيراً عن رفضه الرضوخ لإرادة النظام السوري وإعطائه حق "الفيثو" على تحقيق الوحدة الوطنية من عدمه، لذلك ليس من قبيل المصادفة أيضاً أن يؤكد المجلس الوطني في أحد قراراته، أن وحدة الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها هي الأساس وليس وحدة الفصائل.⁽¹⁸⁷⁾

6.5.3 الملك حسين يفرض مبدأ الشراكة

تمت الإشارة سابقاً إلى أن الملك حسين عاد للتحديث باسم الفلسطينيين، استناداً إلى مشروع ريغان للسلام، الذي طُرح مُجدداً الخيار الأردني. لذلك لم يُقوّت الملك فرصة انعقاد المجلس الوطني في عمان، ليعرض مبدأ الشراكة من جديد بينه وبين المنظمة. وخير الملك أعضاء المجلس الوطني في الجلسة الافتتاحية بين السير معاً أو السير منفردين، مؤكداً أن الأردن سيدعمهم، وإن اختاروا السير منفردين سيكون موقفه مثل باقي الدول العربية. وعرض الملك مشروعه للسلام الذي تلخص بفكرة "الأرض مقابل السلام". وبدورها وافقت قيادة منظمة التحرير التي استعادت شرعيتها، لأنها تمر في

¹⁸⁵ الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) . www.wafa.ps

¹⁸⁶ مجلة فلسطين الثورة. العدد 538. 1988\12\22. ص 4.

¹⁸⁷ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 179.

ظروف معقدة حول مبدأ الشراكة، الذي تضمنه اتفاق عمان الذي وقعه عرفات والملك حسين في 11 شباط/فبراير 1985. (188)

جاءت بنود الاتفاق في معظمها في مصلحة الملك، وتضمنت الدعوة الى مبدأ الكونفدرالية. لذلك أخذت قيادة المنظمة بالتراجع عن الاتفاق عبر سلسلة تعديلات غيرت في واقع الأمر مضمونه، وبعد عام من توقيعه تم الغاءه. (189)

لم يصطدم تطور علاقة الشراكة الفلسطينية -الاردنية في جدار النزعة الإستقلالية لدى قيادة "فتح"، بل اصطدم كذلك - وهذا هو الاساس - بفشل المساعي الدبلوماسية العربية، في إقناع الولايات المتحدة في التعامل مع هذه الشراكة، التي تدخل فيها منظمة التحرير كطرف فاعل، كما اصطدم بفصائل المعارضة الفلسطينية المقيمة في دمشق، سواء في التحالف الديموقراطي، أو في جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني، التي تشكلت بدعم من النظام السوري، كرد على انعقاد المجلس الوطني ونجاح قيادة المنظمة في تجديد شرعيتها. (190)

7.5.3 طي صفحة الانقسام (الانشقاق)

بعد دعمه لتأسيس جبهة الإنقاذ لتكون بديلاً من قيادة المنظمة، لجأ النظام السوري إلى استكمال ضرب الوجود العسكري للمنظمة وحركة فتح في لبنان، وذلك عبر إشعال حرب المخيمات (1984-1987) بالإستعانة بحلفائه اللبنانيين، وبالتحديد حركة أمل اللبنانية. جرت هذه الحرب التي أدت إلى تدمير المخيمات وتشريد سكانها، تحت شعار محاربة "العرفاتيين في مخيمات لبنان". وتناولت مجلة "فلسطين الثورة" في إحدى افتتاحياتها عام 1985، حرب المخيمات بالقول: "لقد تعلمنا الدروس وعلينا الآن أن نواجه مصيرنا الخاص والعام بما يليق في بيروت، لقد اكتشفنا وسط الدمار والخرائب والجثث أن قضية فلسطين هي قضية المصير العربي الواحد، ولا يجوز ان نصاب بهلع لأن حافظ الأسد يطلق علينا النار". (191)

¹⁸⁸ شاهين، أحمد. منظمة التحرير الفلسطينية، من حصار إلى حصار. مصدر سبق ذكره. ص 3 Digital.ahram.org .

¹⁸⁹ موقع جريدة الأهرام على أن تداوم يوم غيابه. باسم:

¹⁹⁰ يزيد، خلف. شؤون فلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 124.

¹⁹¹ المصدر السابق. ص 105.

بغض النظر عن النتائج المُدمرة لحرب المُخيمات من الزاوية الإنسانية (3000 شهيد وآلاف الجرحى)، فإنها قد انتهت في أيلول/سبتمبر 1987 من دون أن ينجح النظام السوري في كسر الإرادة الوطنية الحرة. فقد أصر عرفات على أن ينص اتفاق وقف الحرب على "حق الفلسطينيين في البقاء في مخيماتهم مع أسلحتهم"، وهو الإتفاق الذي ما يزال ساري المفعول حتى تاريخه.⁽¹⁹²⁾

وصف خليل الوزير تلك المرحلة من العلاقة مع النظام السوري بقوله: "لم يعد يهز الساحة الفلسطينية أي قرار سوري، فسوريا اتخذت كل قراراتها بهذا الصدد ولم تتجح. تركنا وحدنا في الحصار (بيروت) فنجحنا في الخروج منه، ورفضت أن تستقبلنا في أراضيها فنجحنا في تخطي المسألة، وانتشرنا في أرجاء الوطن العربي، رعت وشجعت الإنشقاق داخل فتح وأخرجتنا من البقاع وطرابلس، فنجحنا في تجاوز الأزمة، أحبطت اتفاقية عدن - الجزائر وثلت المنظمة وأبطلت فعاليتها، فتجاوزنا الأزمة وأعدنا للمنظمة فاعليتها".⁽¹⁹³⁾

وبعد أن تجاوزت المنظمة ومعها الساحة الفلسطينية تدخلات النظام السوري، نجحت في طي صفحة الإنقسام واستعادت الوحدة الوطنية. وتمكنت من عقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني في 20 نيسان/أبريل 1987، بمشاركة كل المنظمات الفلسطينية الرئيسية. وبعد نجاح الوحدة أعلن جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن جبهة الإنقاذ الوطني التي تتخذ من دمشق مقراً لها ماتت.⁽¹⁹⁴⁾

لكن نجاح المنظمة في استعادة وحدتها، لا يعني أن محاولات الإحتواء قد توقفت، بل على العكس، حيث استفز هذا النجاح الأنظمة العربية أكثر. وفي ذروة علاقات المنظمة السيئة مع الأنظمة الثلاثة، السوري والأردني والمصري، عقدت القمة العربية في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر 1987، وكان عرفات الزعيم العربي الوحيد الذي لم يستقبله الملك حسين في المطار، وفي ختام القمة قال عرفات مخاطباً الأردنيين "لا تهمشونا"⁽¹⁹⁵⁾.

¹⁹² يزيد، خلف. مصدر سبق ذكره. ص 123.

¹⁹³ (181) الموقع الرسمي لوطالة الانباء الفلسطينية (وفا). www.wafa.ps تاريخ الاسترجاع 2015/3/10.

¹⁹⁴ مجلة فلسطين الثورة. العدد 1984\12\538.22. ص 7.

¹⁹⁵ موقع مؤسسة ياسر عرفات. مصدر سبق ذكره. تاريخ الاسترجاع. 2015/3/11.

خلاصة وتقييم

دفعت الثورة الفلسطينية ثمناً باهظاً لخسارتها الخاضعة الشعبية والجغرافيا اللبنانية. ولاحظنا كيف توالى الضربات السياسية والعسكرية للثورة مباشرة بعد خروجها مهزومة من بيروت. الضربات السياسية كان من أبرزها مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، الذي أراد إقصاء منظمة التحرير عن التسوية السياسية. أما الضربات العسكرية، فقد تولى القيام بها النظام السوري وحلفاؤه من المنشقين الفلسطينيين في البقاع اللبناني، وفي طرابلس والمخيمات الفلسطينية في شمال لبنان.

وبما يتعلق بالصدام مع النظام السوري حول القرار الوطني الفلسطيني المستقل، فإن سؤالاً قد يطرح نفسه فيما إذا كان الصدام مسألة حتمية أو كان بالإمكان تفاديه. وأيضاً السؤال بخصوص الثمن الذي دفعته منظمة التحرير دفاعاً عن القرار الوطني، هل كان القرار يستحق دفع هذا الثمن؟ بما يتعلق بالصدام، فإنه كان حتمياً، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن النظام السوري هو الذي بادر إلى هذا الصدام لسببين رئيسيين، الأول أنه أي النظام طالما سعى لامتلاك ورقة القضية الفلسطينية ليبرر وجوده قومياً، من أجل تعزيز دوره الإقليمي. والثاني أن النظام يعتبر منطقة البقاع وشمال لبنان مجاله الأمني والخاصرة الضعيفة للأمن القومي السوري. فهو لم يكن يسمح لأي لاعب آخر بالتحكم أو المشاركة في إدارة المنطقة، إلا إذا كان هذا اللاعب أحد حلفائه المقربين يتحكم هو بقراراته.

أما بخصوص الثمن، فالرد بسيط، ويكمن بالسؤال التالي: ماذا لو أمسك النظام السوري بالقرار الوطني الفلسطيني؟

الجواب: إن الثمن السياسي الذي كان سيدفعه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية قد يكون أكثر فداحة، لأنه بهذه الحالة ستصبح القضية الفلسطينية في جيب هذا النظام وسيستخدمها في مساوماته، الإقليمية والدولية، قضية تخدم أجندة النظام ومصالحه، وليس الأجندة والمصالح الوطنية الفلسطينية. والجواب أيضاً: هو ما لاحظناه في نهاية هذه المرحلة التاريخية، كيف استطاعت القيادة الفلسطينية أن تحافظ على شرعيتها وقرارها الوطني وتستعيد وحدة المنظمة، فهذا الإنجاز بحد ذاته يستحق الثمن الذي دفعه.

المبحث الخامس: الانتفاضة الأولى: انتهاء مرحلة وبداية أخرى 1987-2004

6.3 الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987- قلبت المفاهيم وأنهت الوصاية العربية

عشية اندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الشعبية، في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1987، كانت حالة الجمود هي المسيطرة، وكانت منظمة التحرير تعيش حالة عزلة تامة، بالرغم من أنها نجحت في توحيد نفسها وتمسكها بقرارها المستقل، فالى جانب التهميش الأردني الذي اشتكى منه عرفات وحذر من نتائجه، فإن المنظمة كانت تعاني من إهمال عربي، وإصرار أمريكي على إقصائها عن أية تسوية للصراع العربي- الاسرائيلي، إلا إذا استجابت لشروطها، وفي مقدمتها الإعراف بقرار مجلس الامن (242) ونبذ الارهاب. وبموازاة ذلك كانت اسرائيل تدير احتلالاً مريحاً وغير مكلف في الضفة والقطاع، وتستمر في تهويد الارض وبناء المستوطنات.

في ظل هذه الظروف الصعبة جاءت الانتفاضة لتفاجئ الجميع، وتقلب كل المعادلات وتخلق ديناميكية جديدة، لا تعيد القضية الفلسطينية فحسب إلى واجهة الأحداث السياسية، وإنما لتحدث انقلاباً في مواقف كافة الأطراف ذات العلاقة. وتحدث جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية في مجلس الأمن القومي الأمريكي تحدث في نهاية عام 1989، (بعد عامين على اندلاع الانتفاضة)، عن هذه الديناميكية وعن التغيير الذي أحدثته في المواقف، بالقول: "مع احتدام الإنتفاضة، بدأ استقطاب من الجدل الداخلي في إسرائيل، فقد طالب حزب العمل الإسرائيلي بالتوصل إلى حل وسط مع الفلسطينيين، لعدم توفر حل عسكري، فوقف الانتفاضة لا يحققه الا حل سياسي".⁽¹⁹⁶⁾

من جهته تحدث خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مبكراً عن هذا الديناميكية في ربيع عام 1988 بقوله: "إن الانتفاضة ستؤدي إلى مزيد من الإنهيارات والإنشقاقات في الإجماع الوطني في الكيان الصهيوني، وستحمل بذور الانغراس في العواصم العربية، خصوصاً المحيطة بفلسطين، وتنتهي الإقصاء الأمريكي لمنظمة التحرير".⁽¹⁹⁷⁾

¹⁹⁶ بيكر، جيمس. ترجمة مجدي شرشر. مذكرات جيمس بيكر. سياسته الدبلوماسية. القاهرة. مكتبة مدبولي للطباعة والنشر 2002. ص

¹⁹⁷ الحسن، خالد. الانتفاضة الشعبية، لماذا؟ وكيف؟ وإلى أين؟ منظمة التحرير الفلسطينية. الاعلام الموحد. تونس 1988. ص52.

1.6.3 إغلاق ملف الخيار الاردني

كان من أبرز النتائج المبكرة للانتفاضة، أنها أنهت عهد الوصاية وهزمت الخيار الاردني، واصرار النظام على تقديم نفسه كمتحدث باسم الشعب الفلسطيني، في هذا السياق أعلنت الحكومة الأردنية فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية في 31 تموز/ يوليو عام 1988.¹⁹⁸ وقبل هذا الاعلان بفك الارتباط، كان الأردن قد أبلغ الإدارة الأمريكية، التي كانت تُحضر لعقد مؤتمر دولي للسلام، أنه لن يحضر المؤتمر إذا لم تحضره منظمة التحرير، وأنه يؤيد دعوة المنظمة بصفتها التمثيلية بوفد مستقل في المؤتمر، وأن الاردن لا يطالب بوفد فلسطيني- أردني مشترك، إلا إذا ارادت المنظمة ذلك، وفي حالة تشكيل وفد مشترك، فإن الطرف الأردني لن يتحدث عن القضية الفلسطينية.⁽¹⁹⁹⁾

إن المغزى الحقيقي لهزيمة الخيار الاردني، لم يعد يرتبط بعدم رغبته بالتحدث باسم الفلسطينيين وحسب، وإنما أيضاً بإنهاء الادعاء بأن الضفة هي محل نزاع بين الجانبين. الأمر الذي أزال هذا الالتباس الذي صاحب القضية الفلسطينية منذ نكبة عام 1948، وفسح المجال لاحقاً في تحديد الشعب الفلسطيني خياراته السياسية، نحو تأسيس أول سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية.⁽²⁰⁰⁾

2.6.3 استقلالية المنظمة والقبول بقرار 242

أتاحت وحدة الشعب الفلسطيني التي جسدتها الانتفاضة، والتفافه حول ممثله الشرعي والوحيد، وانتهاء عهد الوصاية العربية، أتاحت لمنظمة التحرير وبإجماع كل فصائلها وضع برنامج سياسي أنهى مرحلة الإقصاء، وفتح المجال للمنظمة للمشاركة في أية مفاوضات، وعلى قدم المساواة مع كافة الأطراف. وفي هذا السياق، أقر المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، برنامجاً سياسياً تضمن اعتراف المنظمة بالقرارين 242

¹⁹⁸ فارس عودة، د. أحمد. بين الانتفاضتين. . فلسطين. المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية. القدس. 2006. ص224.

¹⁹⁹ الحسن، خالد. مصدر سبق ذكره. ص55.

²⁰⁰ الشعبي، عيسى. السيرة التاريخية للتمثيلات الكيانية الفلسطينية. شؤون فلسطينية. العددان 253-254. ص14.

و388، كما أصدر في الوقت نفسه وثيقة الإستقلال التي تضمنت قيام الدولة الفلسطينية على الارض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.(201)

وبذلك تكون الإنتفاضة قد تغلبت على كل أشكال الوصاية والإحتواء ومحاولات مصادرة القرار الوطني. وبالإضافة إلى انتهاء الخيار الأردني، فإنها أنهت الدور السوري الساعي باستمرار إلى استخدام الورقة الفلسطينية، سواء لحماية نظامه أو لتعزيز دورها الاقليمي. كما أسقطت الإنتفاضة كل المحاولات لشطب القضية الفلسطينية.

3.6.3 الاعتراف الامريكي بالمنظمة يمهد لاعتراف اسرائيل بها

أدت الديناميكية التي خلقتها الانتفاضة والتي تحدث عنها بيكر في مذكراته، الى برنامج الواقعية والإعتدال الفلسطيني، الذي أدى إلى الاعتراف بالقرار 242 ، وتلبية للشروط الدولية بنذ الإرهاب، هذا الواقع الجديد قاد إلى إعتراف الولايات المتحدة بالمنظمة وبدء حوار رسمي وعلني معها في عام 1989.

خلال المفاوضات السريّة التي بدأتها واشنطن مع قيادات المنظمة في كانون الأول/ ديسمبر التي عبّر عنها سفير الولايات المتحدة في تونس روبرت بليترو، أكدت واشنطن أن عرفات هو الرقم الصعب، وهو من يملك القرار في قيادة الفلسطينيين نحو الإعتدال، واتخاذ مواقف تقبل بها اسرائيل التي ترفض الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني من أساسه.(202)

لقد كسرت الإنتفاضة الحلقة المفرغة التي تسبب بها تعهد كسينجر إلى اسرائيل عام 1975، بعدم الاعتراف بالمنظمة، وبعدم إشراكها في أية عملية تفاوضية بشأن تسوية الصراع في الشرق الاوسط. فعلى وقع الانتفاضة تحركت المنظمة نحو تلبية الشروط الامريكية، سواء بالاعتراف بالقرار 242، أو نبذ الإرهاب الذي أعلنه عرفات خلال مؤتمر صحفي عقده بتاريخ 14 كانون

²⁰¹ نص البيان السياسي للمجلس الوطني. شؤون فلسطينية. العدد 188. ص 6-12.

²⁰² بيكر، جيمس. مصدر سبق ذكره / ص 174.

الأول/ ديسمبر 1988. في المقابل، وفي اليوم ذاته، أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عن بدأ الحوار مع المنظمة.⁽²⁰³⁾

4.6.3 تأسيس "حماس" وانقسام القرار الميداني

في ظل الإنجازات السياسية الكبيرة التي حققتها الإنتفاضة على صعيد حسم مسألة التمثيل الفلسطيني والقرار المُستقل وإنهاء عهد الوصاية العربية، ظهر تطور على الساحة الفلسطينية، قاد إلى وجود قراراتين ميدانيين في إطار تحديد برنامج فعاليات الإنتفاضة والتحركات الجماهيرية في إطارها. هذا التطور جاء مع تأسيس حركة المقاومة الإسلامية - حماس في مطلع عام 1988 .

وقد تأسست "حماس" بقرار من جماعة الإخوان المسلمين، التي فاجأتها الإنتفاضة، فوجدت نفسها أمام سؤال مصيري، هل نُشارك أم ننتظر ؟ جاء الجواب بالمشاركة بعد اجتماع عقدته الجماعة في غزة، وأصدرت بيانها الأول في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1987، بتوقيع "حركة المقاومة الإسلامية" دون أن تذكر تسمية "حماس"، هذه التسمية جاءت لاحقاً في شهر آب/ أغسطس 1988، حيث حل اسم "حماس" محل جماعة الإخوان المسلمين.⁽²⁰⁴⁾

وقبل أن تقرر جماعة الإخوان المشاركة في الإنتفاضة، وتؤسس حركة "حماس" لم تكن تُشارك في المقاومة الوطنية للاحتلال، على امتداد عقود، ولم تكن هذه المقاومة ضمن أولوياتها. فجهد هذه الجماعة كان مُنصباً على الناحية الدعوية والعمل على إصلاح الفرد بهدف بناء مجتمع إسلامي يقود الى اقامة دولة اسلامية، ليس في فلسطين وحسب، وإنما دولة اسلامية شاملة. بالإضافة إلى موقفها المتحفظ من مقاومة الاحتلال، فإن الجماعة كانت تنظر بسلبية الى ما تقوم به القوى الوطنية في هذا المجال، وقد مارست سياسة مناوئة لمنظمة التحرير، وطرحت نفسها بديلاً لها.⁽²⁰⁵⁾

²⁰³ فارس عودة، د. أحمد. مصدر سبق ذكره. ص 244-249.

²⁰⁴ سلامة، عبد الغني. الاسلام السياسي في فلسطين، النشأة، المسارات، المستقبل. شؤون فلسطينية. العدد 252. 2013. ص 26.

²⁰⁵ الجرباوي، علي. "حماس" مدخل الإخوان المسلمين الى الشرعية السياسية. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 12. 1993. ص 72.

ولكن، بعد أن شاركت الجماعة، عبر "حماس" في المقاومة الشعبية أثناء الانتفاضة، واكتسبت نوعاً من الشرعية الشعبية، تقدمت في أيار/ مايو عام 1989 بطلب الانتساب للمجلس الوطني، لكنها اشترطت الحصول على 40% من عضوية المجلس. هذا المطلب اعتبرته فتح وفصائل منظمة التحرير الأخرى، بأنه غير واقعي وغير منطقي، سواء حول ما يتعلق بالأوزان والحجوم على الأرض أو بالتاريخ النضالي. (206)

وبسبب طبيعتها الأيديولوجية، باعتبارها جزءاً من جماعة الإخوان والإسلام السياسي، وبهدف تمييز نفسها، رفضت حماس المشاركة في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. وهذا التفرد أدى إلى احتكاكات وصدامات مع القوى الوطنية، الأمر الذي أظهر انقساماً في الجسم الفلسطيني المقاوم، وقد أشارت القيادة الموحدة إلى هذا الواقع الانقسامي في ندائها الخامس والعشرين بالقول: "إن ما شهدته ساحتنا الوطنية في الأيام الأخيرة من محاولات قامت بها حركة "حماس"، وهي جناح الإخوان المسلمين، لفرض سيطرتها على الشارع الوطني وتمير إضراب شامل خاص بها، رأت فيه جماهير شعبنا بإحساسها الصادق، خطوة تتناقض والبرنامج الوطني الذي أخرته قيادتها الوطنية الموحدة، التي حولت إرادة الشعب كله نحو التصدي للعدو، إن القيادة الموحدة تؤكد أن أي مساس بوحدة الصف معناه تقديم خدمة جليلة لضرب الانتفاضة". (207)

5.6.3 أزمة الخليج (1990-1991) ثمن باهظ للقرار المستقل

عندما قرر الرئيس العراقي صدام اجتياح الكويت في 2 آب/ اغسطس 1990، كانت الخارطة السياسية التي رسمتها الحرب العالمية الثانية للعالم تتهاوى وتتغير بسرعة. والنظام الدولي، نظام القطبين الذي كان سائداً لعقود في ظل الحرب الباردة، تحوّل لصالح نظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة. فسقوط جدار برلين الذي كان يقسم أوروبا والعالم إلى معسكرين: رأسمالي واشتراكي عام 1989، كان بمثابة نهاية حقبة تاريخية وبداية أخرى.

²⁰⁶ سلامة، عبد الغني. مصدر سبق ذكره. ص 37.

²⁰⁷ الأشهب، نعيم. حماس من الرفض إلى السلطة. رام الله- فلسطين. دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع. 2006-2007. ص 60.

الرئيس العراقي صدام حسين الذي توهم أن بإمكانه تغيير الخرائط في زمن تغيير الخارطة الدولية الأكبر، ومن ثم فرض نفسه شريكاً مقررّاً في سوق النفط، جلبت أوهامه، واجتياحه الكويت تحالفاً دولياً من أكثر من 30 دولة بقيادة واشنطن، وكان سبباً في انقسام عميق في الوطن العربي لم يسبق له مثيل.

وبالرغم من أن ياسر عرفات بذل جهوداً كبيرة لإقناع صدام حسين بالانسحاب، إلا أنه دفع هو ومنظمة التحرير والشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً لرفضه الانضمام إلى حلف "حفر الباطن"، وتبنيه موقفاً دعا فيه صدام للانسحاب، ورفضه في الوقت نفسه ضرب العراق عسكرياً.⁽²⁰⁸⁾

عشية الحرب التي اندلعت في 17 كانون الثاني/يناير 1991 (بعد ثلاثة أيام من اغتيال قادة الأمن في المنظمة، عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح، صلاح خلف (أبو إياد) وهائل عبد الحميد (أبو الهول، ومحمد العمري) كان عرفات ومعه المنظمة يعيشان حالة عزلة عربية ودولية شبه تامة. فبالإضافة إلى أن الحوار الأمريكي الفلسطيني، الذي أوقفه الرئيس الأمريكي بوش الأب في حزيران/يونيه 1995 بعد عملية جماعة "أبو العباس" البحرية، فإن وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي اتخذوا قراراً بوقف التعامل مع عرفات، كما قاطعته مصر والسعودية، الحليفتين التقليديتين للمنظمة، أما الكويت فقد أصبح عرفات العدو الثاني لها بعد صدام حسين، كما فرض على المنظمة حصار سياسي ومالي غير مسبوق.⁽²⁰⁹⁾

6.6.3 مؤتمر مدريد للسلام والقبول بمبدأ الشراكة مع الأردن

بعد انتهاء حرب الخليج، إعتبر عرفات أن الأمة العربية هي الخاسرة، وأن إسرائيل هي الرابحة بعد هزيمة العراق وتدمير الكويت وانهيار النظام العربي. أمام الخسارة الفلسطينية أعلن الرئيس بوش الأب في 6 آذار/مارس 1991 عن مبادرته للسلام في الشرق الأوسط، استناداً إلى قرار مجلس الأمن 242 و 339 ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، وخلال جولات وزير الخارجية الأمريكي

* حلف "حفر الباطن" هي مجموعة من الدول العربية التي قررت أن تنضم للتحالف الدولي لضرب العراق في حرب عام 1991 (دول الخليج و مصر وسوريا).

²⁰⁸ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 225.

²⁰⁹ المصدر السابق. ص 228.

جيمس بيكر المكوكة للشرق الأوسط، ومن خلال الشروط التي وضعها رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير، تبين أن العمل يجري على إقصاء المنظمة، وعدم القبول بحضورها المؤتمر الدولي، الذي اقترحه بوش في مبادرته، بوفد مستقل، وأن الامر الوحيد المتاح للمشاركة الفلسطينية هو ضمن وفد فلسطيني- أردني مشترك، على أن تكون شخصيات من الضفة والقطاع ممثلة في المؤتمر، مع استثناء مدينة القدس، ومن دون القدس، وافق على هذه الصيغة المجلس الوطني في دورته العشرين التي عقدها في الجزائر في شهر تموز/ يوليو 1991.⁽²¹⁰⁾

بالرغم من كل الضغوط والحصار، بقي القرار الوطني بيد أصحابه، وتحديدًا بيد عرفات. فالملك حسين الذي أنهى ارتباطه القانوني والإداري في الضفة، أبلغ بيكر أنه مستعد لحضور المؤتمر بوفد مشترك، ولكن بشرط أن يطلب منه الفلسطينيون ذلك، كما أن بيكر نفسه كان يدرك أن تشكيل الوفد المشترك كان لا بد أن يحظى بموافقة المنظمة وعرفات شخصياً. فالوزير الأمريكي وخلال محاولاته للإلتقاء بشخصيات فلسطينية في الأراضي المحتلة، كان على اطلاع بأن هذه الشخصيات لم تلتق به إلا بعد أن أخذت موافقة المنظمة.⁽²¹¹⁾

لم يفوت ياسر عرفات هذه الفرصة التي طال انتظارها، لذلك أعطى موافقته لتشكيل الوفد المشترك انطلاقاً من القناعة العامة السائدة بأن الرئيس بوش جاد في حل القضية الفلسطينية. كما أتاحت له هذه الموافقة أن يُعيد العلاقة مع مصر والسعودية وسوريا، الأمر الذي سيعيده كلاعب أساسي ومقرر بالنسبة لقضيته الفلسطينية. ولكي يؤكد أنه اللاعب الرئيسي، فقد قرر عرفات في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر، أي قبل انعقاد مؤتمر مدريد بخمسة أيام، تشكيل وفد منظمة التحرير بشقيه الداخل والخارج، فكان وفد الداخل برئاسة فيصل الحسيني وحيدر عبد الشافي، ووفد المنظمة من الخارج برئاسة د. نبيل شعث، ويضم ممثلين من الفصائل الفلسطينية، وتوجه الجميع إلى مدريد. وخلال جولات المفاوضات في إطار مؤتمر مدريد، كان عرفات وقيادة المنظمة يتابعون أدق التفاصيل مع الوفد الفلسطيني المفاوض.⁽²¹²⁾

²¹⁰ الموقع الإلكتروني لمركز التخطيط الفلسطيني. منظمة التحرير الفلسطينية. www.ppc-plo.ps تاريخ الاسترجاع 2015\3\11.

²¹¹ بيكر، جيمس. مصدر سبق ذكره. ص 676.

²¹² عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 235-242.

7.6.3 اتفاق أوسلو تجسيد للقرار المستقل

في ظل إقصاء منظمة التحرير واستثنائها من مؤتمر مدريد ومساراته التفاوضية، وتراجع مكانتها على الساحتين العربية والدولية بعد حرب الخليج، وفي ظل تحوّل جولات مدريد التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين الى ما يشبه حوار الطرشان، ووصولها إلى طريق مسدود، وفي وقت تحولت فيه الإنتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة إلى عبء ثقيل بدل أن تكون انجازاً، في ظل كل هذه الأعباء، بدت الطريق الى أوسلو بمثابة ممر إجباري كما يقول أحمد قريع (ابو علاء) المفاوض الرئيسي في قناة أوسلو السرية.⁽²¹³⁾

حول الواقع الصعب الذي كانت تعيشه المنظمة بسبب الحصار المالي وانسداد الافق السياسي، يروي أحمد عبد الرحمن مسؤول الاعلام الموحد في منظمة التحرير، " فوجئ ياسر عرفات بظاهرة غريبة في قواته وكوادره العسكرية والمدنية بعد حرب الخليج، إنها ظاهرة اللجوء السياسي إلى الدول الأوروبية وحتى كندا وأستراليا". ويضيف " أقلقنا هذه الظاهرة ياسر عرفات أشد القلق، لأن عليه إيجاد حل يستعيد من خلاله زمام المبادرة في دائرة الفعل الأولى، وهي الأرض المحتلة بعد أن سُدّت في وجهه كل الاراضي العربية.⁽²¹⁴⁾

وبغض النظر عن التفاصيل الكثيرة المتعلقة ببدايات قناة أوسلو السرية للتعاون، فإن عرفات ومحمود عباس قد أعطيا الضوء الأخضر لانطلاقها في كانون الأول/ ديسمبر 1992، وكانت القناة قد بدأت في لندن بقاء بين أحمد قريع (أبو علاء) والأكاديمي يائير هيرشفيلد، عضو حزب العمل الاسرائيلي، ومن ثم تواصلت في العاصمة النرويجية أوسلو بسرية تامة.⁽²¹⁵⁾

ويعتبر إتفاق "اعلان المبادئ" الذي وقعت عليه منظمة التحرير وإسرائيل رسمياً في واشنطن بتاريخ 13 أيلول/ سبتمبر 1993، محصلة موضوعية لميزان قوى ذاتية وإقليمية ودولية. وبغض النظر

²¹³ قريع، أحمد (ابو علاء)، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات في اسلو الى خارطة الطريق. مفاوضات اوسلو 1993. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت . 2005. ص42-44.

²¹⁴ عبد الرحمن، أحمد. الرئيس سنوات مع ياسر عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 86.

²¹⁵ قريع، أحمد (ابو علاء)، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات في أوسلو الى خارطة الطريق. مصدر سبق ذكره. ص 48-49 .

عن الآراء المتفاوتة والمتضاربة بشأنه، فإن الإتفاق مَثَّل عودة الفلسطينيين الى حيز الجغرافيا في الشرق الأوسط، وشكَّل اعترافاً إسرائيلياً بوجود الشعب الفلسطيني، وهو الوجود الذي تأسس المشروع الصهيوني، وتأسست اسرائيل على أساس نفيه، كما شكَّل الإتفاق اعترافاً إسرائيلياً بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، الأمر الذي يضع حداً لأية محاولة للتشكيك أو التنازع على هذا التمثيل.

هذا الإتفاق الذي تضمن اعترافاً متبادلاً يعتبر نقطة التحول الأكبر والأهم منذ نشأة الصراع في تاريخ القضية الفلسطينية منذ نكبة عام 1948، عندما تم تصفية الكيان الفلسطيني ومسحه عن خارطة الشرق الأوسط.⁽²¹⁶⁾

لقد مَثَّل توقيع المنظمة على اتفاق أوسلو التعبير الأهم في ممارسة الشعب الفلسطيني لقراره الوطني المستقل، فالذهاب إلى قناة أوسلو التفاوضية السرية، التي كلف للإشراف عليها محمود عباس (ابو مازن)، جاء بقرار فلسطيني بحت، بعيداً عن أي تدخل أو إملاء خارجي. كما أن قرار التوقيع الرسمي جاء بإرادة فلسطينية حرة. فعرفات هو الذي اتخذ القرار شخصياً، لإدراكه بأن بوابة مفاوضات مدريد قد أغلقت، وأن مسؤوليته كقائد للشعب الفلسطيني هي البحث عن البدائل الممكنة، فهو العارف بما حل بالحاج أمين الحسيني والقيادة الفلسطينية عام 1948

8.6.3 السلطة الوطنية الفلسطينية أول قرار سيادي فلسطيني

نصت المادة الثانية من اتفاق إعلان المبادئ على إقامة سلطة فلسطينية انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة إنتقالية مدتها خمس سنوات، ونصت المادة الرابعة، على أن الطرفين يعتبران الضفة وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.⁽²¹⁷⁾

²¹⁶ الشعبي، عيسى. السيرة التاريخية للتمثيلات الكيانية الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص18.

²¹⁷ سلسلة الوثائق الفلسطينية. مركز القدس للإعلام والاتصال. القدس. 1996. ص 5 ملاحق.

اعتبرت قيادة منظمة التحرير أن السلطة المنصوص عليها في الاتفاق، هي انسجام مع السلطة الوطنية التي نادى بإقامتها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة عام 1974. كما اعتبرها عرفات الخطوة الأولى لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، التي أعلنها المجلس الوطني عام 1988. في هذا السياق فإن الاتفاق قد نقل السلطة من شعار نظري إلى واقع عملي على الأرض. ومن هنا يمكن اعتبار القرار الذي اتخذته المجلس المركزي التابع للمنظمة في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1993، بتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، أول قرار سيادي سيتم تنفيذه على الأرض الفلسطينية.⁽²¹⁸⁾ فقد كلف القرار اللجنة التنفيذية بتشكيل مجلس السلطة للمرحلة الإنتقالية من عدد من أعضاء هذه اللجنة، وعدد من الشخصيات الفلسطينية من الداخل والخارج. كما قرر أن يكون ياسر عرفات رئيساً لهذه السلطة.⁽²¹⁹⁾

9.6.3 القرار المستقل في ظل السلطة الوطنية

مع دخول عرفات إلى قطاع غزة في مطلع تموز/ يوليو 1994، بدأت عملية إقامة السلطة الوطنية وبناء مؤسساتها، بموجب الاتفاق الانتقالي الأول (غزة- اريحا) الذي وُقّع في القاهرة في أيار/ مايو 1994.

توسعت صلاحيات السلطة وامتدت إلى باقي مدن الضفة، باستثناء الخليل بموجب الاتفاقية المرحلية، التي وُقعت في واشنطن في 18 ايلول/ سبتمبر 1995، وبناءً على ذلك جرت الإنتخابات الرئاسية والتشريعية في 20 كانون الثاني/ يناير 1996. وبذلك تكون السلطة قد استكملت بناء هيكل نظامها السياسي المُستند إلى مبدأ الفصل بين السلطات.⁽²²⁰⁾

وبالرغم من وجود السلطة الوطنية على الأراضي الفلسطينية، كسلطة حُكم ذاتي انتقالي محدودة الصلاحيات والسيادة، إلا أن المعادلات تبدلت بناءً على تبدل الواقع الفلسطيني، هذا التغيير كان لا بد أن يعكس نفسه على واقع القرار الوطني المستقل، الذي لم يعد يخضع للحسابات السابقة ذاتها،

²¹⁸ موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 336.

²¹⁹ المصدر السابق. ص 533.

²²⁰ المصدر السابق. ص 338-339.

واختلفت كذلك طريقة وآلية صياغته واتخاذها. كما ظهرت من داخل البيت الفلسطيني حركة حماس كمنافس على هذا القرار، وأخذت تقدم نفسها كبديل لمنظمة التحرير برمتها، عبر فكر وايدولوجية مختلفة وتحالفات إقليمية مختلفة. إن كان صانع القرار الوطني، قد تخلص نسبياً من وطأة التأثير والتدخل اليومي للأنظمة العربية، فهو يدرك انه يتحرك في بيئة جديدة تسيطر عليها إسرائيل، كما يدرك أن شروط تقدمه نحو الأهداف الوطنية، وبالتحديد إقامة الدولة المستقلة، تمر عبر عملية سلام تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

في هذه الأثناء عمدت حركة حماس للتحرك ميدانياً، وبدأت عملياتها التفجيرية داخل إسرائيل، بهدف إرباك السلطة الوطنية الناشئة، وإفشال عملية السلام²²¹، حيث راحت تنفذ هذه العمليات في لحظة من شأنها منع تقدم عملية السلام. نذكر على سبيل المثال سلسلة العمليات التفجيرية التي قامت بها في عدة مدن إسرائيلية في مطلع عام 1996، خلال التحضير لانتخابات الكنيست الإسرائيلي، وهي العمليات التي رجحت كفة اليمين الإسرائيلي بزعامة نتنياهوو المعارض لاتفاقيات السلام.²²²

10.6.3 قمة كامب ديفيد والقرار الوطني المستقل

بعيداً عن الأسباب والعوامل التي أدت الى تعثر عملية السلام وصمودها، منذ اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي إسحق رابين على يد يهودي متطرف في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، وحتى انعقاد قمة كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000، فإن القيادة الفلسطينية وعلى رأسها ياسر عرفات، ظلت متمسكة بالقرار الوطني الفلسطيني، رغم كل الظروف الداخلية والخارجية، وقد ظهر هذا التمسك في أوضح تجلياته وأهمها في مؤتمر كامب ديفيد، عندما فاجأ صمود عرفات على الثوابت الوطنية وعدم التنازل عنها للوفد الأمريكي والاسرائيلي.⁽²²³⁾

كان عرفات الذي حمله الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مسؤولية فشل القمة، يُدرك أنه ذاهب إلى لحظة مصيرية صعبة، لذلك حاول إقناع كلينتون بتأجيل القمة بسبب غياب التحضيرات الكافية،

²²¹ موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 339.

²²² المصدر السابق .

²²³ قريع، أحمد (أبو علاء) الرواية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق - 2 مفاوضات كامب ديفيد (طابا وستوكهولم)

1995-2000. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت 2007. ص 323.

خشية وقوع الفشل. حيث أبلغ الرئيس الأمريكي أن الفشل سيقود إلى الإحباط وفقدان الأمل، إلا أن كلينتون أصر على أن الرابع من تموز/ يوليو عام 2000 هو موعد انعقاد القمة.²²⁴

وفي اللحظة الحاسمة في اليوم الأخير من القمة وهو 2000/7/25 وضع عرفات النقاط على الحروف، عندما رفض التنازل عن القدس قائلاً: "هذه عاصمتنا المحتلة سنة 1967، ونحن لا نستطيع أن نتخلى عنها". ورد كلينتون: "حسناً، إذن غادر إلى بيتك، أنا لا أستطيع أن أعمل أكثر من ذلك". (225)

لقد لخص هذا الموقف إلى حد كبير مسيرة الاستقلالية الفلسطينية، التي كانت تتحرك منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية عام 1965 في حقل من الألغام، لأنها رغم هشاشتها كانت تعبر عن نفسها بقوة في اللحظات المصيرية، فالرئيس عرفات الذي قال: "لا" لرئيس الدولة الأعظم في العالم، كان يدرك صغر حجمه على أرض الواقع، رئيس سلطة صغيرة محدودة الصلاحيات والسيادة، وكان يدرك أيضاً الثمن الباهظ الذي سيدفعه الشعب الفلسطيني. إلا أن عرفات كان يعلم علم اليقين أنه يصنع تاريخاً ويضع أسساً وثوابت لا يمكن لأي مفاوض فلسطيني بعده أن يتنازل عنها ويفرط بها.⁽²²⁶⁾

لم يكن الموقف الذي اتخذته القيادة الفلسطينية في كامب ديفيد، موقفاً عديماً، والدليل على ذلك مسعاها نحو تأجيل القمة قبل عقدها، ومن ثم المحاولة لإقناع كلينتون بمواصلة المفاوضات خلال القمة وصدور إعلان يبعث الأمل. وقد حرص عرفات على مواصلة اتصالاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، وذهب إلى لقائه في منزله في "كوخاف يثير" بتاريخ 25 أيلول/ سبتمبر 2000. وقد أبدى خلاله الطرفان تفاؤلهما بإمكان إحراز تقدم، وفي الوقت نفسه حافظت القيادة الفلسطينية على تواصلها مع الإدارة الأمريكية.⁽²²⁷⁾

على أية حال، فإن كل المؤشرات كانت تدل على أن باراك لم يكن ذاهباً إلى كامب ديفيد لإنجاز إتفاق، وهذا ما كان يدركه عرفات، لقد كان همّ رئيس الوزراء الإسرائيلي الحفاظ على ائتلافه

²²⁴ قريع، أحمد (أبو علاء). مصدر سبق ذكره. ص 232.

²²⁵ المصدر السابق. ص 299.

²²⁶ المصدر السابق. ص 324.

²²⁷ المصدر السابق. ص 360.

الحكومي الهش، وكان يبحث عن شرعية دولية لصراعه القادم مع الفلسطينيين لا محالة، والدليل على ذلك تلك المجموعة من الخبراء الإعلاميين الذين رافقوا باراك، وأقاموا في فنادق واشنطن، لكي ينشروا القصص عن سخاء عروض باراك ورفض عرفات لها. (228)

وكشف مستشار الأمن القومي الأمريكي ساندي برغر، أن باراك قد خيب أمله بقوله: "إنه ضغط على كلينتون ليدعو للقةمة، ولكنه عندما أصبح هناك رفض أن يُبدي المرونة المطلوبة". (229)

بالمقابل أظهر عرفات بأنه غير قابل للشراء، مما جعل كلينتون يُمارس الضغط باستخدام العنف الجسدي معه، حيث أمسك ذراعي عرفات وضغط بجبينه على جبين عرفات، وذلك إرضاء لباراك. (230)

11.6.3 الانتفاضة الثانية وشرذمة القرار الوطني

اندلعت الانتفاضة الشعبية الثانية، انتفاضة الأقصى والاستقلال في نهاية أيلول/ سبتمبر 2000، في ذروة إحباط مزدوج، وهو أساسي ناجم أولاً: عن إفشال المسار السياسي التفاوضي بعد انهيار وفشل قمة كامب ديفيد، وثانياً: بسبب الشعور المتراكم لدى المواطن الفلسطيني بأن سلطته الوطنية لم تفعل ما يجب فعله تجاه بعض مظاهر الفساد الإداري والمالي، وهو الفساد الذي بات يُستخدم كأداة ضغط وابتزاز للقيادة السياسية. (231)

تلاحقت الأحداث في الإنتفاضة التي أخذت طابعاً مزدوجاً: شعبياً سلمياً وعسكرياً، بدأ بعد اعلان باراك بأن " عرفات ليس شريكاً للسلام"، ومن ثم فوز المرشح اليميني المتطرف إريك شارون في

²²⁸ سوشر، كلاينتون. حقيقة كامب ديفيد. الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط. ترجمة د. رضوان زيادة. صفوان عكاشة. محمد شحادة. بيروت. الدار العربية للعلوم. ناشرون. 2006. ص 262.

²²⁹ المصدر السابق. ص 288.

²³⁰ المصدر السابق. ص 302.

²³¹ إرشيد، سامر. حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله- فلسطين. 2007. ص 18.

الانتخابات الإسرائيلية في شباط/ فبراير عام 2001، واستغلال هذه الأخيرة لعملية تفجيرية قامت بها حركة حماس في نهاية آذار/ مارس 2002 ليعلن البدء في "إزاحة عرفات" من المشهد السياسي في إطار العملية العسكرية المسماة "الصور الواقي"، ومن ثم محاصرته في مقر المقاطعة في رام الله. عندها أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الابن في 24 حزيران/ يونيو خطته "لحل الدولتين" حيث قال في كلمة له إن الشعب الفلسطيني يستحق قيادة ديموقراطية أفضل من القيادة الراهنة، والتي هي بمثابة دعوة صريحة للتخلص من عرفات، وهو ما تم بالفعل في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 باستشهاد القائد التاريخي للشعب الفلسطيني.⁽²³²⁾

خلال هذه التطورات المتلاحقة في الانتفاضة الثانية، برزت المظاهر التالية التي يلمس من خلالها شرذمة القرار الوطني الفلسطيني:

أولاً: مقارنة بالانتفاضة الأولى، التي كانت حركة فتح ومنظمة التحرير مرجعيتين لها بشكل واضح، ظهر في الانتفاضة الثانية أكثر من مرجعية ومصدر للقرار من داخل فتح ومن خارجها. وفي هذا السياق تراجع دور المنظمة لصالح الفصائل، كما لم تستطع اللجنة العليا للقوى الوطنية والاسلامية التي تشكلت خلال الانتفاضة، القيام بدور قيادي، وأن تكون مرجعية للانتفاضة، فقد طغت مظاهر الانقسام والتشردم والفتان الميداني.⁽²³³⁾

ثانياً: بالإضافة إلى استمرار حماس في انتهاج سياسة التمييز التي بدأتها في الانتفاضة الأولى، أصبحت تسيطر على جزء من القرار الفلسطيني في الانتفاضة الثانية من خلال قرارها معاودة عملياتها التفجيرية داخل إسرائيل، وتقوم بإعلان هدنة دون مراعاة البرنامج الوطني العام. والدليل وقف عملياتها التي كانت في الغالب تعطي المزيد من المبررات للأعمال العدائية الإسرائيلية، ومحاصرة عرفات في المقاطعة، كعملية نتانيا في 28 آذار/ مارس عام 2002، حيث كانت كل الدلائل تشير إلى أن شارون ينتظر أي مبرر للقيام بعملية الصور الواقي.⁽²³⁴⁾

ثالثاً: تآكل شرعية قيادات فتح "التقليدية" وبروز قيادات شابة بدأت تنتزع دورها المستقل نسبياً خلال الانتفاضة.⁽²³⁵⁾

²³² أمد للإعلام. موقع الكتروني. www.amad.ps تاريخ الاسترجاع 2015/3/14.

²³³ فارس، د. أحمد. بين انتفاضتين. مصدر سبق ذكره. ص 134-135.

²³⁴ الأشهب، نعيم. حماس من الرفض الى السلطة. مصدر سبق ذكره ص 82.

²³⁵ إرشيد، سامر. حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات أوصلو والانتفاضة الثانية. مصدر سبق ذكره ص 19-20.

خلاصة وتقييم

مما لا شك فيه، أن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، التي اندلعت في الأرض الفلسطينية المحتلة في نهاية عام 1987، قد أعادت للقضية الفلسطينية زخمها، وأعادت لمنظمة التحرير مكانتها في القرار، وعلى الخارطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط. إلا أن هذا الإنجاز الكبير للانتفاضة سرعان ما تآكل بسبب عدة عوامل، أهمها: ظهور حركة حماس وما صاحب هذا الظهور من انقسام سياسي وميداني في الواقع الفلسطيني. وكذلك اندلاع أزمة الخليج التي بدأت باجتياح النظام العراقي للكويت في مطلع آب/ أغسطس عام 1990، والحرب التي حدثت في إطارها، الأمر الذي أدى إلى انقسام عميق داخل الصف العربي وإضعاف موقف المنظمة التي تحالفت مع النظام العراقي. وأخيراً، انهيار الاتحاد السوفياتي، الحليف الدولي لمنظمة التحرير، على الساحة الدولية، وظهور نظام دولي جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

النتائج المترتبة على كل ما سبق، أن منظمة التحرير التي أعادت لها الانتفاضة وحدتها ومكانتها السياسية والتمثيلية، وأتاحت لها تبني برنامج سياسي واقعي في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر عام 1988، فإن هذه المنظمة أجبرت بفعل العوامل سالفة الذكر إلى دفع تنازلات في مؤتمر مدريد للسلام، الذي عقد عام 1991 مما اضطرت المنظمة القبول باتفاق أوسلو من أجل الحفاظ قدر الإمكان على مكتسباتها، بالرغم ما في هذه الاتفاقيات من غموض وتنازلات.

إلا أن ما يهمنا هنا هو أن القيادة الفلسطينية، المتمثلة بياسر عرفات، قد بقيت ممسكة بالقرار الوطني المستقل، وهو الإمساك الذي أتاح لها فيما بعد المضي قدماً بالنضال الوطني ومحاولة تحسين شروط أوسلو، كما برز إمساك القيادة الفلسطينية بقرارها الوطني بوضوح في قمة كامب ديفيد صيف عام 2000، وخلال الانتفاضة الثانية، التي اندلعت في نهاية أيلول/ سبتمبر عام 2000.

ومع ذلك، فإن القرار الوطني المستقل، قد تعرض للخطر بسبب عدة عوامل وأخطاء ارتكبت خلال الانتفاضة الأولى. ومن أبرز هذه العوامل والأخطاء، تعمق الانقسام الميداني والسياسي، بسبب

إصرار حركة حماس العمل منفردة بعيداً عن القواسم الوطنية المشتركة، وأيضاً بسبب عسكرة الانتفاضة، وهي العسكرة التي أعطت إسرائيل المبرر لاستخدام آلتها العسكرية بأبشع صورة، وإعادة احتلال الضفة في عملية "الصور الوافي" عام 2002، وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية الأمنية والمدنية، وتدمير البنية التحتية التي كانت السلطة قد بدأت بترميمها بعد انسحاب إسرائيل من المدن الفلسطينية الرئيسية، مما أعاد عملية البناء إلى نقطة الصفر مرة أخرى.

المبحث السادس: القرار الوطني المستقل بعد رحيل عرفات

7.3 عرفات والتمسك بالقرار الوطني

عرفات الذي خبر الحصار، بدءاً من أحداث أيلول الأردن عام 1970 وانتهاء بحصار بيروت عام 1982، وحصار طرابلس 1983، واستطاع خلالها المحافظة على القرار الوطني، بقي أيضاً ممسكاً بهذا القرار خلال حصار رام الله 2002-2004. فبالرغم مما أصاب هذا القرار من تآكل نتيجة الشردمة وتعدد المرجعيات، ومصادر القرار الميدانية المختلفة في الإنتفاضة الثانية، فإنه بقي متمسكاً بالقرار الخاص بتقرير المصير وهو القرار الأهم. (236)

هذا القائد الوطني الذي خَطَّ بيده في بداية تأسيس فتح " لا للوصاية لا للاحتواء، لا للتبعية"... وقال بعدما اشتد عود الثورة الفلسطينية تعبيره الشهير "لسنا رقماً في جيب كبير أو صغير في هذه المنطقة"، أصر حتى النفس الأخير على القرار، ولم يضعه في جيب أحد. (237)

بعد رحيل عرفات تسلم محمود عباس (أبو مازن) أحد مؤسسي حركة فتح تسلم رئاسة فتح والمنظمة، ومن ثم رئاسة السلطة الوطنية عبر انتخابات ديموقراطية، جرت في التاسع من كانون الثاني/ يناير 2005. ومن المعروف عن عباس أن صوته هو الذي رجح قرار البدء بالكفاح المسلح في قيادة فتح في نهاية عام 1964. (238)

وخلال السبعينيات وما بعدها، وتحديداً بعد حرب أكتوبر 1973، برز عباس كأحد أقطاب الواقعية الفلسطينية التي تبنت الحلول المرحلية، والتي تجلت عام 1974، في برنامج النقاط العشر، وهو البرنامج الذي يدعو إلى إقامة السلطة الوطنية على أية بقعة يتم تحريرها من فلسطين. هذه الواقعية تحولت إلى برنامج وطني يحظى بالإجماع أقره المجلس الوطني في ذروة اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1988. وينص على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على أساس القرارين 242 و 338. فتح هذا البرنامج الطريق أمام مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر مدريد، وقاد فيما بعد

²³⁶ عبد الرحمن، أحمد. الرئيس - سنوات مع ياسر عرفات. ص 137-138.

²³⁷ المصدر السابق . ص 234.

²³⁸ الموقع الرسمي للرئاسة الفلسطينية www.president.ps تاريخ الاسترجاع 2015/3/15.

إلى توقيع إتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير واسرائيل، والتي أقيمت على أساسها السلطة الوطنية على الاراض الفلسطينية. (239)

انطلاقاً من هذه الواقعية جاء برنامج عباس السياسي، الذي انتُخب رئيساً على أساسه، وهذا البرنامج يؤكد على التمسك بنهج المفاوضات كأسلوب عمل لحل قضايا الصراع مع اسرائيل، كما يركز على التنمية الاقتصادية، وإنهاء كل المظاهر السلبية التي برزت على هامش الانتفاضة الثانية من فوضى وفلتان أمني وغياب للمؤسسة، ومن ظواهر تشرذم القرار السياسي والميداني. (240)

1.7.3 مركزان للقرار السياسي

انطلاقاً من هذا البرنامج تم التوصل إلى اتفاق القاهرة بين حركتي فتح وحماس، بمشاركة كافة الفصائل في آذار/ مارس 2005، وينص هذا الاتفاق، الذي جاء بعد عدة جولات فاشلة في الحوار، على إصلاح منظمة التحرير، وتحقيق هدنة مع اسرائيل، وعلى إجراء انتخابات تشريعية في كانون الثاني/ يناير 2006. وسمح هذا الإتفاق بدمج كافة الفصائل في النظام السياسي، حتى تلك التي كانت تعارض اتفاقية أوسلو، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، التي لم تندمج ولم تشارك في الانتخابات المُشار إليها". (241)

انعكست حالة التردّي والانقسام والتشرذم التي كانت تعيشها حركة فتح، خصوصاً بعد وفاة عرفات، وحالة الصعود والتماسك التي كانت تعيشها حركة حماس انعكست على نتيجة هذه الانتخابات، حيث حصدت هذه الأخيرة غالبية مقاعد المجلس التشريعي، الأمر الذي أهلها لتشكيل الحكومة برئاسة إسماعيل هنية أحد قيادات هذه الحركة. ومع تشكيل حركة حماس للحكومة دخل النظام السياسي الفلسطيني في وضعية جديدة، أصبح خلالها القرار السياسي موزع بين مركزين: الرئاسة التي تسيطر عليها فتح، والحكومة التي تسيطر عليها حماس على أرضية برنامجين مختلفين، إضافة إلى

²³⁹ الموقع الرسمي للرئاسة الفلسطينية www.president.ps تاريخ الاسترجاع 2015/3/15.

²⁴⁰ المصدر السابق.

²⁴¹ جقمان، جورج. قبل وبعد عرفات التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله- فلسطين. ص 113-114.

أن حماس التي شاركت في الإنتخابات وشكلت الحكومة، لم تعلن التزامها باتفاقات السلام الموقعة، وبشروط اللجنة الرباعية المعنية بعملية السلام، وخاصة شرط "نبذ العنف".⁽²⁴²⁾

هذا الموقف من قبل حركة حماس، وضع السلطة والشعب الفلسطيني في حالة حصار سياسي ومالي خانق، شل جميع نواحي الحياة وفاقم من الأزمة الداخلية، كما أدخل الجميع في مأزق لا يملك أي من الأطراف إجابة أو حلاً له. وفي سياق هذه الأزمة جاءت وثيقة الوفاق الوطني التي أعدها الأسرى الفلسطينيون في المعتقلات الإسرائيلية في أيار/ مايو 2006، كمحاولة للخروج من الأزمة، وهي الوثيقة التي وقعت عليها كافة الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركة الجهاد الاسلامي. ومن أبرز ما جاء في الوثيقة تشكيل حكومة وحدة وطنية، ونبذ مظاهر الفرقة والانقسام، وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد.⁽²⁴³⁾

في ظل فشل جولات الحوار التي جرت على أساسه هذه الوثيقة، وفي ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فإن جميع المؤشرات الميدانية أصبحت تُنذر بانفجار الوضع، الذي سرعان ما تحول إلى اشتباك مُسلح بين حركتي فتح وحماس. وفي هذا السياق جاء اتفاق مكة برعاية سعودية في شباط/ فبراير 2007، الذي تضمن أربعة بنود هي: حرمة الدم الفلسطيني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة الى تأكيد مبدأ الشراكة على أساس القوانين المعمول بها. واستناداً لهذا الاتفاق تشكلت حكومة الوحدة الوطنية، بمشاركة فتح وحماس وكل الفصائل الفلسطينية في نهاية آذار/ مارس 2007.⁽²⁴⁴⁾

2.7.3. الانقسام الوطني يؤدي إلى انقسام القرار الوطني

في البداية لا بد من الإشارة إلى أنه في مُنتصف شهر آب/ اغسطس 2005 ، انسحبت اسرائيل من جانب واحد من قطاع غزة، وأخلت ما فيه من مستوطنات ومواقع عسكرية. جاء هذا الانسحاب بقرار من رئيس الوزراء الاسرائيلي إريك شارون بهدف التركيز على الاستيطان والضم والتهويد

²⁴²إرشيد، سامر. مصدر سبق ذكره. ص 150.

²⁴³جقمان، جورج. مصدر سبق ذكره. ص 115.

²⁴⁴المُصالحة الوطنية محطات ووثائق. 2011. مفوضية الإعلام والثقافة لحركة فتح. ص 31.

في الضفة والقدس الشرقية، واستكمال بناء جدار الفصل العنصري، وفرض حل الدولة ذات الحدود المؤقتة. ويمكن القول إن الاسرائيليين لم يكونوا يوماً يرغبون بضم القطاع ذي الكثافة السكانية العالية، وضيق مساحته. (245)

في ظل تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية، وتزايد التوتر الداخلي، بدأت دلالات كثيرة تُشير إلى أن حركة حماس تُعد لانقلاب عسكري في قطاع غزة، لإقامة كيان سياسي فيه يخصها وحدها. فقد قال الدكتور محمود الزهار أحد أبرز قيادة حماس في مطلع عام 2006: "كُنّا أمام خيارين: إما القيام بانقلاب أو الدخول في الانتخابات"، أقوال الزهار هذه، تؤكد أن فكرة الانقلاب كانت تراود حماس منذ قرار إسرائيل بالانسحاب من غزة. وبعد أن قامت حماس بانقلابها في حزيران/ يونيو 2007، والذي قُتل خلاله مئات من المواطنين الفلسطينيين، وصف الناطق باسم حماس سامي أبو زهري الانقلاب بأنه: "التحرير الثاني للقطاع"، أما إسلام شهوان، المتحدث باسم القوة التنفيذية التي أنشأتها حماس في القطاع في أثناء ترأسها الحكومة الفلسطينية، فقال: "جاءت مرحلة الحق وسلطة الإسلام" (246).

فرض انقلاب حماس في قطاع غزة، حالة غير مسبقة من الانقسام الوطني الفلسطيني، إنقسام سياسي وجغرافي، أخرج بذلك القطاع من دائرة القرار الوطني، وبات استخدام مصطلح "سلطة رام الله وسلطة غزة" في وسائل الإعلام، ومن قبل إسرائيل وجهات دولية أمراً عادياً.

أدى هذا الانقسام الخطير إلى تشرذم القرار الوطني، مما قَدَّم إلى إسرائيل فرصة للتهرب من عملية السلام، عبر التشكيك في شرعية الرئيس عباس، ومدى تمثيله للشعب الفلسطيني. فقد تحدث أكثر من مسؤول إسرائيلي، عن عدم مقدرة الرئيس على التوقيع على اتفاق سلام نهائي، كونه لا يُمثل قطاع غزة، بعد أن برز هناك طرف آخر يمتلك قرار القطاع غير القيادة الرسمية والممثلة شرعياً للشعب الفلسطيني. (247)

²⁴⁵ الأشهب، نعيم. حماس من الرفض إلى السلطة. مصدر سبق ذكره. ص 85.

²⁴⁶ الأشهب، نعيم. إمارة حماس. دار التنوير والترجمة والتوزيع. رام الله- فلسطين 2007. ص 7.

²⁴⁷ العوض، وليد. إسرائيل تشعل الانقسام الفلسطيني لإفشال المفاوضات بالتشكيك في تمثيل عباس للفلسطينيين ومقدرته على التوقيع على اتفاق سلام في ظل سيطرة حماس على غزة. القدس العربي. 2013/11/27.

وتكمن خطورة الإنقسام المشار إليه، في طبيعة النظام السياسي الذي أقامته سلطة حماس في قطاع غزة، والذي يختلف في طبيعته الفكرية والايولوجية وفي هويته، عن السلطة الفلسطينية المنبثقة عن منظمة التحرير. فهذا النظام الذي تمثله حماس هو امتداد لجماعة الإخوان المسلمين وتيار الإسلام السياسي، الذي لا يؤمن بفكرة الدولة الوطنية من أساسها، فالهدف الذي يسعى إليه هو إقامة الدولة الإسلامية. من هنا كانت للنظام السياسي لحماس أهداف وأولويات ومصالح، وبالتالي تحالفات غير تلك التي لدى المنظمة. كما أن طبيعة نظام حماس جلبت المزيد من تدخل أطراف وجهات ودول إقليمية في الشأن الداخلي الفلسطيني، وفي قراره الوطني الذي يفترض ان يكون مستقلاً.⁽²⁴⁸⁾

وقد ظهر تدخل هذه الأطراف بالشأن الفلسطيني والقرار السياسي الفلسطيني، بشكل جليّ في عامي 2008-2009 وعامي 2012 و 2014، بحيث أصبح القرار في جزء مهم منه، بيد قوى إقليمية، كانت هي من تقرر الحرب، وتقرر الهدنة، وليست القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني.

لذلك، فإن حركة فتح التي تعتبر القرار الوطني المستقل هو أحد أهم مكوناتها كحركة وطنية، أعربت عن مخاوفها من إمكانية سيطرة حماس وحلفها الإقليمي على هذا القرار، بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر على القضية الفلسطينية التي ستصبح ملحقه بهذه القوى الإقليمية أو تلك، وورقة بيدها تستخدمها وفقاً لمصالحها، وليس لمصلحة الشعب الفلسطيني. وقد جاءت أكثر التعبيرات عن هذه المخاوف خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة صيف عام 2014، عندما بدا أن دولاً إقليمية تعمل بالتعاون مع حماس على فصل قطاع غزة، وبناء كيان سياسي منفصل عن باقي أجزاء الأراضي الفلسطينية، فقد أكدت اللجنة المركزية لفتح في بيان أصدرته في آب/أغسطس 2014، أن قرار الحرب والسلم هو قراراً وطني وليس قرار فصائلياً، وإنه ليس من حق أي فصيل الانفراد به "وأكدت اللجنة المركزية على تمسك القيادة الشرعية بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل".⁽²⁴⁹⁾

²⁴⁸ تيسير، محسن. قطاع غزة بين الهيمنة بالدعوة أو السيطرة بالإكراه. شؤون فلسطينية. العدد 152. 2013 ص 187-196.

²⁴⁹ الموقع الإلكتروني لمفوضية الاعلام والثقافة لحركة فتح تاريخ الاسترجاع 2015\2\15 www.fatehmedia.ps

3.7.3 القرار المستقل بين عامي 2005 - 2014

بغض النظر عن التطورات المشار إليها سابقاً، فإن القرار الوطني المتعلق بالقضية الفلسطينية، وحق تقرير المصير الفلسطيني، بقي في يد قيادة منظمة التحرير، المتمثلة بالرئيس محمود عباس باعتباره رئيساً منتخباً بغض النظر عن التقييمات المختلفة للسياسات التي ينتهجها، إلا أنه بقي محافظاً على القرار الوطني، ولعل أبرز مؤشر على الاحتفاظ بهذا القرار، اصرار الرئيس عباس على الذهاب إلى الأمم المتحدة، لنيل عضوية دولة فلسطين في هذه المنظمة الدولية، برغم الضغوط الأمريكية وغير الأمريكية عليه.

جاء قرار عباس هذا بعد أن وصلت جهود مبعوث الرئيس الأمريكي باراك أوباما الخاص للشرق الأوسط جورج ميشيل، الى طريق مسدود بسبب رفض الحكومة الإسرائيلية الإلتزام بمرجعيات المفاوضات، ورفض وقف الاستيطان وقد تحدث عباس في حينه قائلاً: "لقد أصبحنا نشعر أن وجودنا المادي والوطني على أرضنا أصبح مهدداً. فاستمرار الإستيطان بهذه الوتيرة لن يُبقي لنا أرضاً نقيم عليها دولتنا، وهذا لن يُمكننا من قيام كيان وطني مُستقل وقابل للحياة". وحدد عباس هدف تحركه في الأمم المتحدة بنزع الشرعية عن الاحتلال ونيل اعتراف المجتمع الدولي بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967. (250)

قام الرئيس عباس بتسليم طلب عضوية دولة فلسطين في أيلول/ سبتمبر 2011 إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وهو الطلب الذي استند قانونياً الى القرار رقم 181 الذي صدر عن الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة عام 1947، وينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية والثانية يهودية، وكذلك اعتراف الجمعية العامة بإعلان استقلال دولة فلسطين، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988. (251)

وفي خطابه أمام الجمعية العامة في 23 أيلول/ سبتمبر 2011، أكد عباس على الثوابت الفلسطينية بقوله: "إن حدود الدولة الفلسطينية مسافة هي خطوط الهدنة عام 1949، وهي ذاتها خطوط الرابع

²⁵⁰ شؤون فلسطينية. العدد 246. خريف 2011. ص 10.

²⁵¹ القصة الكاملة لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة، محطات ووثائق. مفوضية الاعلام والثقافة - حركة فتح. 2011. ص 13.

من حزيران/ يونيو 1967، وأن عاصمة هذه الدولة هي القدس الشرقية. كما أكد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين بموجب القرار 194⁽²⁵²⁾.

وبعد أن أحبطت الولايات المتحدة الأمريكية المسعى الفلسطيني لنيل عضوية دولة فلسطين في مجلس الأمن، قرر الرئيس عباس الذهاب الى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول هذه المرة، على عضوية دولة مراقب، وهو ما تحقق بالفعل في 29 تشرين ثاني/ نوفمبر 2012، عندما صوتت 138 دولة لصالح هذا القرار. وتغير الوضع القانوني للدولة الفلسطينية، فقد أصبحت الأبواب مفتوحة أمام فلسطين لتتضم الى عشرات المؤسسات الدولية، ومن بينها محكمة الجنايات الدولية⁽²⁵³⁾.

²⁵² القصة الكاملة لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة، محطات ووثائق. ص 2.

²⁵³ غندور، يعقوب. دراسة قانونية حول خطوة حصول فلسطين على صفة (دولة غير عضو) . موقع الكتروني. www.alray.ps تاريخ

الاسترجاع 2015/3/17.

خلاصة وتقييم

حافظت القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس على القرار الوطني المستقل بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، إلا أن القرار الوطني كما هو حال الواقع الفلسطيني قد انقسم وتحزماً بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وإخراجه من دائرة الشرعية عام 2007.

ومما جعل الخطر على الاستقلالية الفلسطينية، وعلى القرار الوطني، أكثر جدية، هو مرجعية حركة حماس غير الوطنية والمرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين والإسلام السياسي، الأمر الذي جعل قطاع غزة ومصيره خارج الشرعية الوطنية الفلسطينية، كما لم تعد القيادة الرسمية تتحكم بقرار الحرب والسلام. هذا من جانب، ومن جانب آخر، هناك خطر جدي أيضاً من فشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية واستمرار تمدد المشروع الصهيوني الاحتلالي عبر الاستيطان وجدار الفصل الذي ابتلع المزيد من أراضي الدولة الفلسطينية المفترضة. أما الخطر الأكثر تأثيراً على الاستقلالية الفلسطينية فهو استمرار الانقسام وفشل كل محاولات المصالحة الوطنية واستعادة اللحمة للصف الوطني الفلسطيني.

المبحث السابع: عرفات رجل القرار المُستقل

8.3 عرفات رجل القرار المُستقل

أدرك ياسر عرفات، الذي عاش حسيّاً تجربة النكبة عام 1948، مُبكراً معنى فقدان الشعب الفلسطيني لإرادته الحرة وقراره الوطني. فالمصير الذي آل إليه الحاج أمين الحسيني كان ماثلاً باستمرار أمام عينيه، ولهذا لم يكن غريباً، أن يُظهر عرفات، وعلى امتداد أكثر من أربعة عقود في قيادته للحركة الوطنية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، حساسية واضحة تجاه كل محاولات فرض الوصاية والإحتواء والتبعية على الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية. ولم يكن غريباً أيضاً أن يُظهر الحرص الذي قد يبدو مفرطاً لدى البعض، على الإمساك بالقرار الوطني المستقل، وعدم التفريط به مهما كلف ذلك من تضحيات. (254)

"إنه رجل القرار الوطني الفلسطيني المستقل"، هكذا أطلق عليه شريكه في النضال خلال مرحلة بيروت وليد جنبلاط*. وقال موضحاً: "إنه كان يرى فلسطين ليست جنوب سوريا ولا غرب الأردن ولا شمال السويس"²⁵⁵. كما لخص شريكه منذ تأسيس حركة فتح -الرئيس محمود عباس- حياة عرفات بالقول: "هو ياسر عرفات الذي عرفناه منذ خطواته الأولى على طريق الحرية، يبعث الهوية الفلسطينية ويؤسس للقرار الوطني المستقل". (256)

تحرك عرفات مبكراً نحو فلسطين منذ أن كان تلميذاً في المدرسة في مصر، وشارك في حرب الفدائيين المصريين على معسكرات الإحتلال البريطاني في منطقة قناة السويس. وتلقى عرفات صدمة الوعي الأولى بخصوص أهمية الإستقلالية الفلسطينية عندما قرر التطوع عام 1948 مع كتائب الجهاد المقدس، كتائب عسكرية فلسطينية مستقلة. (257) تأثر عرفات خلال هذه التجربة باستشهاد عبد القادر الحسيني الذي كان يقود هذه الكتائب، وما يرمز له من إستقلالية وطنية. وتأثر

²⁵⁴ عبد الرحمن، أحمد. الرئيس - سنوات مع ياسر عرفات. مصدر سبق ذكره ص 75.

* وليد جنبلاط. تسلم قيادة الحركة الوطنية اللبنانية بعد اغتيال والده كمال جنبلاط في آذار/ مارس 1976.

²⁵⁵ جنبلاط، وليد. شباط/ فبراير 2005. ياسر عرفات رجل القرار الوطني المُستقل. صامد الاقتصادي. العدد 139-140 ص 134.

²⁵⁶ الموقع الإلكتروني لمؤسسة ياسر عرفات. مصدر سبق ذكره. تاريخ الاسترجاع 2015/3/18.

²⁵⁷ حوراني، فيصل. في الذكرى السابعة لرحيله قليل عن عرفات وأقل عن خلفائه. شؤون فلسطينية 2011 العدد 246 ص 89.

خصوصاً عندما عاد الحسيني من دمشق - قبل استشهاده في معركة القسطل - خاوي الوفاض بعد أن رفضت اللجنة العسكرية العربية تزويده بالسلاح، حينها أدرك عرفات أن الجيوش العربية لم تدخل إلى فلسطين لتحررها، بل دخلتها لتتقاسمها مع الصهيونية وتطمس هويتها. (258)

ظهر تأثير هذه التجربة على شخصية عرفات لاحقاً عند انطلاق الثورة الفلسطينية عام 1965، عندما اختار الشهيد عبد القادر الحسيني نموذجاً يظهر من خلاله الى شعبه. فقد أراد عرفات أن تتطابق صورة القائد الجديد الذي يمثل الوطنية الفلسطينية، مع صورة القائد القديم لهذه الوطنية، وبقي محافظاً على هذه الصورة حتى وفاته. (259)

جسد عرفات هذه الاستقلالية بشكلها البسيط في البدايات، عندما اسس رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة عام 1952، فقد شكلت هذه الرابطة نموذجاً تجريبياً لتأسيس حركة فتح، وكانت حاضنة لكل الطلاب الفلسطينيين من مختلف الاتجاهات: شيوعيون، قوميون، إخوان مسلمون، إلا أن عرفات رئيس هذه الرابطة كان مستقلاً، هدفه إبراز الشخصية الفلسطينية وحشد الطاقات من أجل فلسطين. هذه الإستقلالية برزت بشكلها الواضح والناضح عند تأسيسه لفتح مع خليل الوزير وصلاح خلف وآخرين، كان عرفات يتنقل من بلد إلى آخر سعياً لاستمرارية الولاء للحركة الوطنية الفلسطينية. (260)

وفي خضم النقاش الذي كان على أشده في فتح في خريف عام 1964 حول توقيت الإنطلاق بالكفاح المسلح، اختار عرفات أن يكون على رأس فريق "المجانين" كما أطلق في حينه على الفريق المتحمس للانطلاق، ونجح بالرغم من أنه كان على رأس الأقلية، في فرض وجهة نظره، بعد أن اقترح محمود عباس وأبو يوسف النجار عضواً للجنة المركزية لفتح حلاً وسطاً، يقضي بأن تتم العملية الفدائية الأولى تحت اسم "العاصفة"، فإن فشلت تتصل منها فتح، وإن نجحت تكون هي بداية الكفاح المسلح. (261)

²⁵⁸ عبد الرحمن، أحمد. الرئيس - سنوات مع ياسر عرفات. مصدر سبق ذكره ص 199.

²⁵⁹ عمرو، نبيل. مصدر سبق ذكره ص 31.

²⁶⁰ حوراني، فيصل. في الذكرى السابعة لرحيله. مصدر سبق ذكره ص 90.

²⁶¹ الزعنون، سليم. سيرة ومسيرة. مصدر سبق ذكره ص 102-103.

وفي إطار الولاء الوحيد للوطنية الفلسطينية، نجح عرفات وشركاؤه من مؤسسي فتح في تحييد الأيدولوجيا، ووضع فلسطين فوق الأحزاب والأيدولوجيات، وفوق الخلافات العربية-العربية، وكان يردد مقولته الشهيرة: "لماذا يتخلى الإنسان عن المساحة المتاحة من الحرية ليدخل في سجن الأيدولوجيا".⁽²⁶²⁾

في البدايات دفع عرفات ثمن تصديه لأول محاولة احتواء لفتح من الداخل، والسيطرة على قرارها المستقل، الذي كان يخطط لها أحمد جبريل، ويوسف عرابي، فقد قررت قيادة فتح اعتقاله لأنه رفض التعاون مع جبريل وشكك في نواياه. ولكن جبريل انكشف لاحقاً عندما حاول السيطرة على مقار فتح في دمشق لمصلحة نظام البعث السوري.⁽²⁶³⁾

وبعد هزيمة حزيران/يونيو 1967، وفي ذروة الإحباط كان لعرفات رؤية مختلفة. فهذا القائد لم يسمح أن تتسلل الهزيمة إلى نفسه، فقرر شخصياً أن يشرف على تدريبات الفدائيين في سوريا ويحركهم في دوريات، يرسلهم إلى الجولان وإلى الضفة الغربية لجمع السلاح الذي تركه الجيشان السوري والأردني خلفهما بعد الهزيمة، وهو السلاح الذي شكل المصدر الأساسي لأسلحة فتح، وسهل تصعيد الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهو أي عرفات من أطلق في حينه مقولة "لن تكون القضية الفلسطينية بعد اليوم إلا بيد أصحابها".⁽²⁶⁴⁾

وخلال المرحلة ذاتها ولتأكيد الإستقلالية الفلسطينية في إطارها القومي، رفض عرفات عرض الرئيس المصري عبد الناصر، في نهاية عام 1967 لتسلم قيادة منظمة التحرير من الشُّقيري، وقال: "لا نريد قيادة المنظمة بقرار خارجي، كما أن تغيير قيادة المنظمة هو شأن فلسطيني داخلي". وبالفعل تمت عملية التغيير بقرار وإرادة فلسطينية، فبعد استقالة الشُّقيري تسلم يحيى حمودة رئاسة المنظمة لفترة انتقالية، ثم تسلم عرفات هذه الرئاسة في شباط/فبراير 1969 بعدما وضعت فتح نفسها على الخارطة السياسية كأكبر فصيل فلسطيني.⁽²⁶⁵⁾

²⁶² عمرو، نبيل. مصدر سبق ذكره. ص 56.

²⁶³ نصار، وليم. أبو عمار الذي عرفته في البدايات. مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد 100. خريف 2014/ ص 178

²⁶⁴ المصدر السابق. ص 180.

²⁶⁵ حوراني، فيصل. في الذكرى السابعة لرحيله. مصدر سبق ذكره. ص 91.

وبعد أن أصبح رئيساً لمنظمة التحرير، وحتى قبيل ذلك بزمان، بذل عرفات جهداً كبيراً، وأمضى جُلَّ وقته مُناضلاً كي تبقى فلسطين موجودة في معادلة الشرق الأوسط، من خلال وجود مُستقل، وتحرك بين التناقضات والمحاور العربية، محاولاً باستمرار توسيع هامش تحركاته لحماية القرار الوطني المُستقل، وذلك بالرغم من أنه كان يتحرك باستمرار على أرض غير مضمونة ومليئة بالألغام.⁽²⁶⁶⁾

استناداً إلى التفاف الشعب الفلسطيني حوله في إبراز الشخصية الفلسطينية، وخصوصية العمل الوطني الفلسطيني، استطاع عرفات إفشال كل محاولات الإحتواء وفرض الوصاية، ومحاولات انتزاع التمثيل من منظمة التحرير. وفي هذا السياق أفضل مشروع الملك حسين للمملكة العربية المتحدة عام 1972. وصاغ بيده قرار قمة الرباط حول الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.⁽²⁶⁷⁾

وتخطى عرفات أكثر المراحل صعوبة بعد أن وقَّعت مصر على معاهدة الصلح المنفرد مع إسرائيل عام 1978، فمع خروج مصر من دائرة التضامن العربي، شعر عرفات أن الثورة الفلسطينية أصبحت بلا حماية، وأن هامش تحركه بات في أضيق حالاته. في تلك المرحلة عمل كل ما في وسعه كي يتفادى أطماع النظامين البعثيين العراقي والسوري، في السيطرة على الورقة الفلسطينية. وفي ذروة اتفاق النظامين في إطار الميثاق القومي، أفضل عرفات محاولاتهما للسيطرة على منظمة التحرير في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني، التي عُقدت في دمشق في مطلع عام 1979، ونجح عرفات في الاحتفاظ بالقرار المستقل.⁽²⁶⁸⁾

وفي ذروة ضيق الهوامش، لم يتردد عرفات في أن يكون أول زعيم عربي يزور طهران بعد انتصار الثورة الإيرانية في شباط/فبراير 1979، ومن هناك رد على بريجنسكي الذي أعلن وفاة المنظمة بقوله: "وداعاً لمنظمة التحرير" فقال عرفات: "وداعاً للمصالح الأمريكية في المنطقة"، وهناك رفع العلم الفلسطيني على مقر السفارة الفلسطينية الذي كان مقراً للسفارة الاسرائيلية إبان

²⁶⁶ حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني. مصدر سبق ذكره. ص 197.

²⁶⁷ عمرو، نبيل مصدر سبق ذكره. ص 56.

²⁶⁸ شاهين، أحمد. منظمة التحرير الفلسطينية من حصار الى حصار. مصدر سبق ذكره. ص 3-5.

حكم الشاه. وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية قال عرفات، إن العراقيين هم من بدأوا بالحرب، لكنه نصح الإيرانيين بوقفها، لأنها ستشغلهم عن فلسطين. وبعد أن مالت كفة الحرب لصالح إيران وأصبح العراق مهدداً، لم يتردد عرفات في الوقوف إلى جانب صدام حسين. (269)

وقبل الخروج من المرحلة اللبنانية في تجربة عرفات لا بد من الإشارة إلى أنه خلال الحرب الأهلية اللبنانية، التي اندلعت عام 1975، والتي وجدت الثورة الفلسطينية نفسها طرفاً فيها، حاول عرفات، صاحب فكرة الوطنية الفلسطينية، أن لا يعطي للمشاركة طابعاً طائفيّاً، ورفض في حينه، رغم كل ضغوط حلفائه في الحركة الوطنية اللبنانية، أن ينزع سلاح حزب الكتائب المسيحي الماروني، قبل دخول القوات السورية للبنان عام 1976، فقد كان عرفات حذراً من تفسير مثل هذه الخطوة، بأنه يسعى إلى اقضاء المسيحيين الموارد من المعادلة اللبنانية، وكان يقول باستمرار إن معركته ليست مع الكتائب بل مع إسرائيل. (270)

عند خروجه من بيروت عام 1982، اختار عرفات أن يتوجه من هناك إلى أثينا، فهو يدرك أن نظام حافظ الأسد يسعى جاهداً للإمساك بأوراق اللعبة السياسية، وفي مُقدمتها الورقة الفلسطينية، خصوصاً في ظل خروج مصر من اللعبة، لذلك كان اختياره الذهاب لليونان بهدف الإفلات من القبضة السورية، والمحافظة على استقلالية القرار الفلسطيني. وعندما سئل عرفات وهو يصعد السفينة مغادراً بيروت إلى أين تذهب؟ فأجاب: إلى فلسطين، كمؤشر على أنه لن يفقد وجهته الأساسية بالرغم من الهزيمة التي لحقت بثورته. (271)

ومع تصاعد هجوم النظام السوري عليه، كانت قضية القرار المستقل هي قضية حياة أو موت بالنسبة لعرفات، وبسبب دفاعه المستميت عنه وتمسكه به، كاد النظام السوري يعصف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد في عامي 1983-1984، لكنه استطاع وبفعل الالتفاف الشعبي الفلسطيني، حول المبدأ الذي يدافع عنه عرفات أن يهزم الإنشقاق الذي شهدته فتح بدعم من النظامين السوري والليبي، وان يبقى ممسكاً بالقرار الوطني. (272)

²⁶⁹ عمرو، نبيل. مصدر سبق ذكره. ص 61-63.

²⁷⁰ فحص، هاني. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 100. خريف 2014. ص 168-169.

²⁷¹ الغبرا، شفيق ناظم. ياسر عرفات الأب الروحي للمقاومة. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 100 خريف 2014. ص 191.

²⁷² الطاهر، معين. ياسر عرفات . الانشقاق ومعركة طرابلس. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 100 خريف 2014. ص 196.

كانت الخلافات والتناقضات العربية - العربية هي حليف عرفات الدائم في الحفاظ على القرار المستقل، وكان التضامن العربي الذي يكرس اعترافاً بالحقيقة الفلسطينية على الخارطة كرقم صعب لا يمكن تجاوزه هو الأهم بالنسبة له، لذا كان يقول دائماً: "هذه الثورة هي الرقم الصعب في المنطقة"، فحين كان النظامان السوري والليبي يحاصرانه، لم يجد من سبيل سوى الذهاب إلى القاهرة المتصالحة مع إسرائيل عام 1983، بهدف إعادتها إلى الصف العربي وتأمين الحماية لظهر الثورة الفلسطينية الذي أصبح مكشوفاً، ومن أجل توسيع مساحة مناورته. (273)

لقد دفع عرفات أثمناً باهظاً في سياق تمسكه بالقرار الوطني، ولكن الثمن الأمدح دفعه عندما رفض التوقيع على صك إنهاء القضية الفلسطينية في قمة كامب ديفيد عام 2000. فبعد أن حملته الرئيس كلينتون مسؤولية فشل القمة تحول في نظر الولايات المتحدة الأمريكية من بطل للسلام إلى شخص ليس ذو صلة بعملية السلام، كما وصفه شارون بأنه ليس شريكاً للسلام، وحاصره في مقر المقاطعة في رام الله حتى وفاته عام 2004. (274)

ظل الثمن الذي دفعه الشعب الفلسطيني عندما تمت مصادرة قراره الوطني عام 1948، ظل ماثلاً أمام عرفات في كل مراحل حياته، وكان يردد دائماً أن "القرار الفلسطيني لا يتسع لأي طرف غير صاحب القضية، الشعب الفلسطيني نفسه". فمن هذه الرؤية الواضحة بالنسبة إليه رفض الإرتهان لأي نظام عربي بقوله "فلسطين ليست رقماً في جيب كبير أو صغير" (275).

ولعل أبلغ تلخيص لعلاقة عرفات مع القرار الوطني المستقل، ما قاله هو قبل توقيع إتفاق أوسلو تعقياً على قرار التقسيم 181: "كان هذا القرار ظالماً، ولكنه يُحمل الشرعية الدولية مسؤولية ولادة الدولة الفلسطينية، وقد خرجنا صفر اليدين عام 1948، لأن القرار الفلسطيني كان مصادراً، لم يكن القرار بأيدينا، ومن هنا قاتلنا دائماً ضد أية محاولة لسرقة قرارنا الوطني المستقل، ولا فائدة من التحسر على الماضي، المهم أن لا تضيع فرصة أخرى ويسقط شعبنا في التاريخ والجغرافيا". (276)

²⁷³ سويد، محمد. الاجتياح الاسرائيلي للضفة الغربية. من محاصرة المقاطعة الى اخلاء كنيسة المهدي. مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت. 2002. ص 18.

²⁷⁴ عبد الرحمن، أحمد. الرئيس - سنوات مع ياسر عرفات. مصدر سبق ذكره ص 50.

²⁷⁵ مسلم، أ.د. سامي. في الذكرى التاسعة لرحيل القائد الرمز الرئيس ياسر عرفات. شؤون فلسطينية. العدد 253-254. خريف 2013. ص 4.

²⁷⁶ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات . مصدر سبق ذكره. ص 324

9.3 الخلاصة

شكّل القرار الوطني المُستقل عنواناً رئيسياً للنضال الوطني الفلسطيني، مُنذ أن شردت نكبة عام 1948 مُعظم الشعب الفلسطيني، وغيبّت وجوده ووجود وطنه عن خارطة الشرق الأوسط السياسية والجغرافية. فقد استغرق وعي الفلسطيني بأهمية امتلاكه لإرادته الحرة وقراره الوطني المُستقل، استغرق وقتاً طويلاً، فلم يكن من السهل عليه تفكيك هذا التداخل المُعقد بين الوطني والقومي، الذي فرضته طبيعة المشروع الصهيوني الإحلالي، وما ولده من شعور لدى الشعب الفلسطيني بالعجز عن مواجهته منفرداً وبالاعتماد على نفسه أولاً.

ومن أجل الخروج من حالة الإتكال على الأنظمة العربية، والاعتماد عليها في تحرير فلسطين، التي سادت بعد النكبة، كانت الخطوة الأولى الخجولة عام 1956، فعندما دخلت إسرائيل قطاع غزة واجهها الفلسطينيون بالاعتماد على أنفسهم وبإمكانياتهم البسيطة.

أما التعبير عن الوعي الناضج للخصوصية الفلسطينية، فقد بدأ فعلياً مع تأسيس فتح، في أواخر عام 1957، خصوصاً عندما مارست فتح قرارها المُستقل في بدء الكفاح المسلح عام 1965. كان تأسيس فتح وانطلاقة الثورة الفلسطينية هو التعبير الفلسطيني العملي لرفض كل أشكال الوصاية العربية على القرار الوطني الفلسطيني، وهي المحاولة الجدية والواعية الأولى للخروج من دائرة التبعية، لذلك لم يكن ممكناً مجابهة هذه المحاولة من قبل الأنظمة العربية إلا بالعنف المادي والتشويه السياسي، وإيجاد البدائل لها داخل صفوف الشعب الفلسطيني بهدف احتوائها. ومنذ انطلاقة الثورة احتل القرار الوطني مركز النضال الفلسطيني. فكل التاريخ اللاحق كان في معظمه معارك سياسية وفكرية أو عسكرية، خاضها الشعب الفلسطيني من أجل الإمساك بقراره الوطني وعدم التفريط به.

ويكفي النظر في مسيرة عرفات، لاكتشاف الثمن الباهظ من التضحيات الفلسطينية الذي قدمه الشعب الفلسطيني في سبيل هذا القرار، فهذا القائد الوطني - صانع الوطنية الفلسطينية - كان يتحرك بين مسننات النظام العربي الرسمي، يتحرك على الرمال العربية المتحركة. ينتقل ممسكاً بالقرار الوطني من حصارٍ إلى حصار، تارة من أشقائه العرب، وتارة أخرى من العدو التاريخي إسرائيل.

وبعد رحيل عرفات، وفي الوقت الذي ما يزال فيه الشعب الفلسطيني لم ينجز مهمات مرحلة التحرر الوطني، فإن القرار الوطني الذي يشكل عصب النضال الوطني الفلسطيني، ما يزال عرضة للاستهداف والمخاطر والتحديات، لذلك نلاحظ أن الرئيس محمود عباس، هو أحد أبناء ذلك الجيل الذي عايش النكبة، وشارك في تأسيس فتح، يؤكد باستمرار تمسكه وتمسك فتح والمنظمة بهذا القرار.

الفصل الرابع

أهمية القرار الوطني المستقل في سياقه الفكري

لاحظنا في الفصل السابق كم كانت عملية انتزاع الحركة الوطنية الفلسطينية لاستقلاليتها وقرارها الوطني صعبة ومعقدة، وذات طابع ملحي في سياقها التاريخي والسياسي. في هذا الفصل سنتابع كيف واجهت النزعة الوطنية الإستقلالية الفلسطينية، ومطالبة الفلسطينيين باستعادة زمام قضيتهم بأنفسهم، معارضة ورفض على الصعيد الفكري، وهي المعارضة التي إنخرط بها جزء مهم من الشعب الفلسطيني وقواه السياسية، نتيجة لهذا التدخل المعقد بين ما هو وطني وما هو قومي، نتيجة لمفهوم قومية القضية الفلسطينية، وما يعنيه ذلك من أنه ليس من حق الفلسطينيين أن يقرروا مصيرهم ومصير قضيتهم بأنفسهم.

كما سنتناول في هذا السياق الفكري، الإستقلالية الفلسطينية المرتبطة أساساً بالهوية الوطنية ومفهوم الدولة الوطنية، وما تواجهه في المرحلة الراهنة، من رفض وعدم اعتراف من تيارات الاسلام السياسي. فهذه التيارات غير معنية بقضية الإستقلالية الفلسطينية، وترى أنها لا أهمية لها، وغير مطروحة على أجندتها، لكونها لا تؤمن أساساً بالهوية الوطنية ولا بالدولة الوطنية، وتعتبر أن الأمة الإسلامية هي الأهم.

من هنا وعلى الرغم من محورية القرار الوطني الفلسطيني المستقل في النضال الفلسطيني، الساعي للحرية والإستقلال، فإنه ما يزال معرضاً للأخذ والرد في الواقع السياسي الفلسطيني، وما يزال مفهومه محل نقاش واختلاف في وجهات النظر. في هذا الفصل سنتناول القرار في سياقه الفكري،

انطلاقاً من واقعين، الأول: واقع القرار في ظل التداخل بين الوطني والقومي، والثاني: واقع القرار في ظل نفي تيارات الإسلام السياسي له. ولكن قبل الدخول إلى هذين الواقعين، لا بد من تحديد ما الذي يعنيه القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وكيف يمكن ان نعرفه؟.

المبحث الأول: السياق الفكري للقرار المستقل

ظهر القرار الوطني الفلسطيني المُستقل كمفهوم في الفكر السياسي الفلسطيني في خضم الصدام بين الوطنية الفلسطينية، الآخذة في التبلور والراغبة في التعبير عن شخصيتها الخاصة، وبين التيارات القومية من أنظمة وأحزاب، التي كانت تؤمن بقومية القضية الفلسطينية. فالشعب الفلسطيني من وجهة نظر هذه التيارات ليس من حقه منفرداً أن يقرر مصيره. من هنا فإن هناك علاقة جدلية بين القرار المستقل وبروز الشخصية الوطنية الفلسطينية، ورغبتها في التعبير عن خصوصيتها، وبين تبلور هذه الوطنية عبر إمساك الشعب الفلسطيني بقراره المستقل.

وقد لاحظنا في الفصل السابق كيف أن القرار المستقل لم يكن مطروحاً لدى الفلسطينيين، قبل أن تظهر وتتلور وطنيتهم، وينضج إدراكهم لأهمية إظهار خصوصيتهم، كضرورة لممارسة حقهم في تقرير المصير، وانجاز استقلالهم الوطني. ونلاحظ أنه بالرغم مما أصاب الفلسطينيين من نكبة بفعل مصادرة قرارهم المستقل، ما يزالون يراهنون على بعدهم القومي، ولم يراهنوا إطلاقاً على ذاتهم الوطنية المستقلة، وعلى بناء حركتهم الوطنية، وعلى صياغة برنامج وطني، من شأنه أن يحشد طاقتهم وطاقات الأمة العربية من خلفهم.⁽²⁷⁷⁾

دفعت الوطنية الفلسطينية، التي لم تكن قد نضجت بعد، ثمن مُصادرة قرارها الذي قامت به الأنظمة العربية عبر الجامعة العربية منذ العام 1945. وهي المُصادرة التي أدت كما سبق الإشارة إلى حصول النكبة وإنهاء الوجود الفلسطيني جغرافياً وسياسياً. فالتيار الوحيد الذي غاب عن مسرح الأحداث بعد النكبة، هو التيار الوطني الفلسطيني لصالح التيار القومي الذي أصبح طاغياً، خصوصاً بعد ثوره 23 تموز/ يوليو عام 1952.⁽²⁷⁸⁾

لقد أصبح حضور الهيئة العربية العليا، وهي آخر ما تبقى من التيار الوطني هامشياً، ولم يكن لهذه الهيئة أي تأثير على صعيد الجماهير الفلسطينية، ولا على القرار المتعلق بفلسطين والقضية

²⁷⁷ عبد الرحمن، د. أسعد. منظمة التحرير الفلسطينية. بذورها. تأسيسها. مساراتها. مصدر سبق ذكره. ص 37.

²⁷⁸ الشريف، د. ماهر. البحث عن كيان. دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني. مصدر سبق ذكره. ص 38-39.

الفلسطينية. كما تحول وجودها في الجامعة العربية إلى مجرد ميزانية سنوية تُقدر بـ 150 جنيه مصري. (279)

2.4 التيار القومي وإنكار الخصوصية الفلسطينية

أنكر التيار القومي* الذي أصبح طاغياً بعد نكبة فلسطين، الخصوصية الفلسطينية، فتحول الصراع إلى صراع عربي- صهيوني، كما أن القضية الفلسطينية لم تمثل بالنسبة لهذا التيار، قضية استقلال وطني، بل قضية وجود ومستقبل الأمة، ومن هنا كان هناك اتفاق بين مكونات هذا التيار حول قومية الصراع وتغيب الخصوصية الوطنية الفلسطينية، كما أن حركة القوميين العرب اعتبرت أنه من الخطأ دمج المعركة ضد الصهيونية، في معركة التحرر الوطني التي تخوضها الأمة العربية ضد الاستعمار، وأكدت على أن الحرب مع اليهود، يجب أن تبقى لها المكانة البارزة وخصائصها المتميزة. (280)

أما التيارات الأخرى من شيوعيين وإسلام سياسي، التي كانت أقل شأنًا في تلك المرحلة فإن الشيوعيين هم التيار الوحيد الذي أيد قرار التقسيم، وتمسك بإقامة الدولة الفلسطينية الى جانب إسرائيل، كما وقف الشيوعيون الفلسطينيون، في البداية ضد ضم الضفة الغربية للأردن، ودعوا إلى مقاطعة الانتخابات التي جرت عام 1950، لتكريس هذا الضم، إلا أنهم تماشوا مع الواقع الجديد فيما بعد، وتوحدوا مع الشيوعيين الأردنيين، وأسسوا الحزب الشيوعي الأردني. (281)

كان تأثير تيار الإسلام السياسي المتمثل بجماعة الإخوان المسلمين محدوداً. فقد أدرك مؤسس هذه الجماعة حسن البناء أهمية القضية الفلسطينية لمد نفوذ جماعته في العالمين العربي والإسلامي، فهذه الجماعة التي تأسست في مصر عام 1928، بدأت نشاطها في فلسطين في منتصف الثلاثينيات، وأصبح هذا النشاط ظاهراً في منتصف الأربعينيات. وبهدف تأمين الحماية لنفسها عرضت جماعة

²⁷⁹ الشريف، د. ماهر. البحث عن كيان. دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني. مصدر سبق ذكره. ص 47.

* حزب البعث الذي تأسس عام 1948، وحركة القوميين العرب في مطلع الخمسينات على يد عدد من طلاب الجامعة الأمريكية في بيروت (جورج حبش ووديع حداد).

²⁸⁰ المصدر السابق. ص 52-54.

²⁸¹ المصدر السابق. ص 56-58.

الإخوان المسلمين على الحاج أمين الحسيني ان يكون قائدها في فلسطين، وأصبحت بذلك مشمولة في رعايته المعنوية. وبعد ضم الضفة للاردن، توحدت جماعة الإخوان في الضفتين، وأصبح مقر قيادتها في عمان. (282)

1.2.4 الوحدة طريق فلسطين أم فلسطين طريق الوحدة

مع تأسيس حركة "فتح" ورفعها شعار القرار الفلسطيني المستقل، وإبراز الخصوصية الفلسطينية، دار نقاش حول الأولويات، ففي حين رأى القوميون أن الأولوية يجب أن تكون للوحدة العربية ورفعوا شعار "الوحدة طريق فلسطين"، رأت حركة فتح أن الأولوية هي لتحرير فلسطين، واعتبرت أن التحرير هو طريق الوحدة.

وفي هذا الشأن تبنت حركة القوميين العرب شعار "لا كرامة إلا بالثأر ولا حل إلا بالوحدة"، فمن وجهة نظر القوميين أنه لا يمكن مواجهة الخطر الصهيوني إلا بكيان عربي موحد، لذلك اعتبروا الوحدة المصرية- السورية عام 1958، نواة لدولة الغد العظمى، ونقطة انطلاق لتحرير فلسطين. وبالرغم من هذه الشعارات، فإن التيار القومي عجز عن طرح إستراتيجية عملية لتحرير فلسطين. (283)

وفي ظل تبني دولة الوحدة المصرية- السورية للشعار القومي "الوحدة طريق فلسطين"، تمت الدعوة إلى إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني للقيام بمعركة التحرير. وفي هذا السياق سارعت الهيئة العربية العليا في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1957، إلى إصدار بيان دعت فيه إلى اعتبار فلسطين بحدودها السياسية والطبيعية، جزءاً في الاتحاد الفدرالي، كما بعث الحاج أمين الحسيني برسالة إلى الرئيس عبد الناصر في منتصف حزيران/ يونيو 1958، طالبه فيها باعتبار فلسطين جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة، كونها تربط بين مصر وسوريا. (284)

²⁸² الشريف، د. ماهر. البحث عن كيان. دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني. مصدر سبق ذكره. ص 60.

²⁸³ المصدر السابق. ص 63-70.

²⁸⁴ المصدر السابق. ص 81.

وفي ضوء هذا النقاش، تعزز لدى عبد الناصر الوعي بمدى أهمية الخاص الوطني للقضية الفلسطينية، إنطلاقاً من رؤيته في العمل على إحباط مساعي إسرائيل، التي تود أن يظهر الصراع وكأنه صراع بينها وبين الدول العربية فقط، وبالتالي لا مكان للقضية الفلسطينية في هذا الصراع. لذلك سارعت حكومة الوحدة إلى طرح توصية على مجلس الجامعة العربية المنعقد في القاهرة في شهر آذار/ مارس 1959. دعت فيها إلى تشكيل كيان فلسطيني.⁽²⁸⁵⁾

وفي تلك المرحلة تلقت فكرة الخصوصية الوطنية الفلسطينية، دفعة مهمة جاءت من الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، ففي ذروة صراعه مع عبد الناصر ودولة الوحدة، دعا قاسم إلى إقامة جمهورية فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة. واقترح أن تقام هذه الدولة على مرحلتين: الأولى في الضفة، والثانية في قطاع غزة، كما شكل في سياق دعوته هذه، أول كتيبة لجيش تحرير فلسطين.⁽²⁸⁶⁾

حركة فتح صاحبة فكرة تولي الشعب الفلسطيني زمام قضيته بنفسه، بالاستناد إلى وحدته الوطنية، بادرت إلى الربط بين الكيان الفلسطيني الذي يدور بشأنه النقاش، وبين فرض السيادة الفلسطينية على القسم العربي المتبقي من فلسطين.⁽²⁸⁷⁾

2.2.4 ميثاق المنظمة الأول يُرجح القومي على الوطني

عكس الميثاق الذي أقرته منظمة التحرير في مؤتمرها الأول الذي عقد في القدس في نهاية أيار/ مايو 1964، طبيعة المرحلة، فقد عبّرت مواد هذا الميثاق عن تفوق القومي على حساب الوطني، لذلك لم يكن مصادفة أن يحمل هذا الميثاق اسم "الميثاق القومي الفلسطيني"، فقد غُيب هذا الميثاق البعد الوطني، حيث لم يتحدث عن الاستقلال الوطني، كما لم يتطرق إلى مفهوم تحرير الوطن السليب، فالدعوة للإستقلال الوطني بمثابة خروج عن المألوف القومي السائد.⁽²⁸⁸⁾

²⁸⁵ الشريف، د. ماهر. البحث عن كيان. دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني. مصدر سبق ذكره. ص 82-83.

²⁸⁶ المصدر السابق. ص 83.

²⁸⁷ المصدر السابق. ص 95.

²⁸⁸ حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974. مصدر سبق ذكره. ص 35-42.

وفي قراءة لمواد الميثاق، نلاحظ أنه الدستور العربي الوحيد الذي غلب القومي على الوطني. فقد نصت المادة الأولى على أن "فلسطين وطن عربي تجمعها روابط القومية بسائر الأقطار العربية الأخرى، التي تؤلف معها الوطن العربي". وبمقارنة هذا النص مع نص بعض الدساتير العربية وخاصة في سوريا على سبيل المثال نجدها تنص على أن سوريا جزء من الوطن العربي. (289)

وأظهرت المادة الحادية عشرة من الميثاق، مدى الوصاية العربية المفروضة على المنظمة، فقد أشارت إلى المشاريع الأجنبية الساعية نحو إذابة الشخصية الفلسطينية، ولم تذكر المشاريع العربية، التي لم تكن أقل خطراً من المشاريع الأخرى. وفي المادة الثانية عشرة حاول الميثاق حل إشكالية الأولوية، هل هي الوحدة العربية أم تحرير فلسطين، لكن النص أكد على "أن الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان". (290)

تحدث الميثاق في المادة السادسة والعشرين عن تعاون منظمة التحرير مع الدول العربية، متجاهلاً مسألة الندية بين المنظمة وهذه الدول، والمسؤولية المتبادلة، حيث نصّت هذه المادة على عدم تدخل المنظمة في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية، في حين لم تنص على عدم تدخل الدول العربية في شؤون المنظمة، وأكدت على تبعية المنظمة للدول العربية، وحق هذه الدول بالتدخل في الشأن الفلسطيني. (291)

كما أن الميثاق لم يتجاهل أهمية السيادة الوطنية الفلسطينية فحسب، بل فرط أيضاً بهذه السيادة، عندما تنازل عن ممارستها في الضفة والقطاع والحمة.

إذن، لم تكن مسألة السيادة محل اهتمام لدى النظام العربي عندما يتعلق الأمر بالشعب الفلسطيني وفلسطين. وقد لاحظنا كيف رفض العرب قيام دولة فلسطينية عربية عام 1948، ثم لاحظنا كيف قامت الدول العربية بضم ما تبقى من فلسطين، دون التفكير بإمكانية توحيد هذا المتبقي من

²⁸⁹ حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974. مصدر سبق ذكره. ص 43.

²⁹⁰ المصدر السابق. ص 51.

²⁹¹ المصدر السابق. ص 51-52.

أجزائها، وإقامة دولة عليها. فالتيار القومي لم يلاحظ هذا الوضع، بل كان البعثيون والقوميون مع هذا الضم. (292)

في مقابل هذا الطغيان القومي الذي برز في الميثاق، أظهرت مذكرة "فتح" التي قدمتها للمجلس الوطني في دورته الثانية عام 1965، الشخصية الوطنية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في امتلاك قراره الوطني المستقل.

وانتقدت المذكرة كذلك استمرار الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني، بالرغم من أن الدول العربية، هي التي أقرت تأسيس المنظمة، كما اتهمت قيادة المنظمة بأنها تفتقر إلى الثورية، التي هي صفة أصيلة للنضال الوطني، وأشارت إلى أن غياب الثورة، سيؤدي إلى شل الإرادة الفلسطينية الفاعلة، وإعتبرت المذكرة أن الضفة الغربية يجب أن تكون قاعدة لانطلاق الكفاح المسلح، وعبرت عن رغبة "فتح" بابرار دور الشعب الفلسطيني المستقل عن باقي الدول العربية، وقالت: "إذا كان دور الشعب الفلسطيني دوراً طليعياً في معركة المصير العربي، فلا بد أن يتولى شعبنا مسؤولية التحرير بشكل يعبر عن إرادته الحرة". (293)

وعلى أية حال، فإن النسخة الأولى من منظمة التحرير، في مرحلة التأسيس وحتى عام 1968، كانت أسيرة للتدخلات العربية، ومشلولة الإرادة، ترضخ رضوخاً تاماً للوصاية العربية.

والى جانب دعوتها إلى إبعاد الشعب الفلسطيني وقضيته عن الخلافات والتجاذبات العربية-العربية، فإن مذكرة فتح طالبت برفع الوصاية العربية، وقالت إن على منظمة التحرير، إذا ما أرادت أن تمثل إرادة الشعب الفلسطيني الحرة، فيجب عليها الاعتراف بانتهاء عهد الوصاية العربية، وإنهاء دور الأنظمة العربية في الإنفراد في تقديم الحلول للقضية الفلسطينية. كما أكدت على أن الفلسطيني يجب أن يكون هو المسؤول عن تحرير وطنه، وعلى الأمة العربية تقديم الدعم والمساندة له، واعتبرت أن القبول بالوصاية العربية معناه القبول بأنصاف الحلول. (294)

²⁹² حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974. مصدر سبق ذكره. ص 71-75.

²⁹³ المصدر السابق. ص 104-108.

²⁹⁴ المصدر السابق. ص 112-114.

لقد بدا واضحاً تأثير انتصار الثورة الجزائرية، والإستقلالية التي عبرت عنها جبهة التحرير الوطني الجزائري على حركة "فتح". وكما سبقت الإشارة، فإن جبهة التحرير رفضت السماح لأي من الدول العربية التدخل في شأنها الداخلي، وفي قراراتها المتعلقة بتقرير المصير للشعب الجزائري، لكنها في الوقت نفسه كانت منفتحة على الجميع وتتحالف مع أي طرف يُمكن أن يُقدم لها المساعدة. وفي الإطار ذاته أصرت "فتح" على تأكيد عدم تبعيتها لأي دولة عربية، وحرصت على استقلالية العمل الوطني، الأمر الذي سيحررها ويحرر قرارها السياسي من أي تأثير.⁽²⁹⁵⁾

في تلك المرحلة، وتحديداً في النصف الأول من الستينيات، حدث تطوران كبيران على الساحة العربية تركا أثراً على مجمل الفكر السياسي العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص، الأول: انهيار تجربة الوحدة المصرية - السورية عام 1961، الأمر الذي عزز شعار "فتح" بأن "تحرير فلسطين طريق الوحدة العربية". أما التطور الثاني: فهو انتصار الثورة الجزائرية الذي عزز فكرة الوطني القطري، وأن الثورة العربية الكبرى لا تتم إلا على مراحل من خلال تعميق النضال على المستوى القطري، فعلى عاتق القوى الثورية القطرية يقع تقديم الدعم لأي قطر عربي يخوض معركة التحرير، شريطة أن لا تفقد هذه المعادلة إلى الانحراف الإقليمي الضيق، وفي الحالة الفلسطينية، فإن الأساس هو عدم الانحراف عن هذا التحرير، تحرير فلسطين من الإستعمار الصهيوني.⁽²⁹⁶⁾

هذان التطوران جاءا في مصلحة النزعة الاستقلالية للوطنية الفلسطينية دون أدنى شك فالنضال الوطني القطري هو مسألة أساسية بالنسبة ل"فتح"، والثورة الفلسطينية من وجهة نظرها تبدأ وطنية فلسطينية، ثم تأخذ عبر تطورها، وبعدها القومي الذي يعتبر ضماناً للانتصار. فلا يغيب عن فتح أن الحركة الصهيونية استهدفت فلسطين، ولكنها في الوقت نفسه استهدفت الأمة العربية.⁽²⁹⁷⁾

²⁹⁵ حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974. مصدر سبق ذكره. ص 115.

²⁹⁶ المصدر السابق، ص 116

²⁹⁷ الشريف، د. ماهر. البحث عن كيان. مصدر سبق ذكره. ص 114-115.

3.2.4 الوطنية الفلسطينية وانتزاع القرار الوطني

لاحظنا في الفصل السابق كيف سمحت هزيمة الأنظمة العربية في حرب عام 1967، ببروز الوطنية الفلسطينية، وكيف استطاعت هذه الوطنية انتزاع استقلاليتها، عندما تم انتزاع منظمة التحرير من الوصاية العربية، واستبدلت الميثاق القومي الفلسطيني، بالميثاق الوطني في دورة المجلس الوطني التي عُقدت عام 1968.

لقد أبرزت التعديلات التي أُدخلت على الميثاق، النزعة الوطنية والاستقلالية، حيث أكدت على إمتلاك الفلسطينيين لقرارهم الوطني المُستقل، وأظهرت كيف تبلورت الوطنية الفلسطينية عندما تم انتزاع القرار. برزت هذه النزعة في المادة الأولى التي نصت على أن " فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية".⁽²⁹⁸⁾

كما نصت المادة الثالثة على أن " الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه، ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره". ونصت المادة الرابعة على أن " الشخصية الفلسطينية، صفة أصيلة لازمة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وأن الاحتلال الصهيوني وتشتت الشعب الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به، لا يفقدانه شخصيته وانتمائه الفلسطيني ولا يغيبانهما"⁽²⁹⁹⁾.

كما أكدت التعديلات على الخصوصية الفلسطينية في إطارها العربي، حيث ربطت المادة الثانية عشرة بين الوطني والقومي، حين نصت على أن " الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية- ولكي يؤدي دوره في تحقيقها، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها في مواجهة المشروعات التي من شأنها إذابتها وإضعافها". كما رهنّت المادة الرابعة عشرة مصير الأمة العربية ووجودها

²⁹⁸ الشريف. د. ماهر. البحث عن كيان. مصدر سبق ذكره. ص 116-117.

²⁹⁹ المصدر السابق.

بمصير القضية الفلسطينية، أما المادة الخامسة عشرة فقد أكدت أن تحرير فلسطين واجب قومي.⁽³⁰⁰⁾

وفي الوقت الذي أكد فيه الميثاق الوطني على حياد المنظمة في الخلافات العربية - العربية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية (المادة 27)، فإنه أكد على استقلالية ثورته الوطنية ورفضه لكل أنواع التدخل والوصاية والتبعية (المادة 28). وفي السياق نفسه أسقط الميثاق الوطني الشروط التي وضعها النظام الأردني على منظمة التحرير عند تأسيسها، والمتعلقة بعدم ممارسة المنظمة أية سيادة على الضفة وقطاع غزة والحمة، وأكد على حق السيادة على وطنه بكل أجزائه (المادة 9).⁽³⁰¹⁾

4.2.4 الاستقلالية لا تعني الإقليمية

إن المطالبة الفلسطينية بالاستقلالية وإبراز الخصوصية الوطنية، وحرية العمل الوطني الفلسطيني لا تعني الإقليمية. كما أن المطالبة برفع الوصاية العربية لم تكن تعني الإنغلاق والانفراد بالقرار. لذلك فإن من الضروري أن تُفهم فكرة الإستقلالية الفلسطينية في سياقها التاريخي والتطورات السياسية التي فرضتها، فمطالبة الفلسطينيين بالإستقلالية وأخذ قضيتهم بأيديهم، جاءت نتيجة لدور الأنظمة العربية في ضياع فلسطين، وعجزها فيما بعد عن وضع مشروع لاستعادتها.⁽³⁰²⁾

لم يكن مبدأ إبراز الوطنية الفلسطينية يعني سلخها عن انتمائها العربي، كما أن التأكيد على استقلالية الحركة الوطنية، لا يعني استبعاد البعد القومي من القضية الفلسطينية. وفي الوقت نفسه لا يستبعد شعار القرار الوطني المستقل التحالف مع العرب، لكنه يرفض الوصاية عليه من أي مكان أو أن يكون هذا القرار تابعاً لأي نظام عربي.⁽³⁰³⁾

على أية حال عالج حركة فتح إشكالية العلاقة مع المحيط العربي منذ البدايات، فقد ميّزت بين مستويين من العلاقة، المستوى الأول مع الجماهير العربية، فهذه العلاقة يجب ان تكون متينة

³⁰⁰ الشريف. د. ماهر. البحث عن كيان. مصدر سبق ذكره. ص 116-117.

³⁰¹ الأسعد، نصير. الموقع الإلكتروني لجريدة المستقبل اللبنانية تاريخ الاسترجاع 2015/1/22 www.almustaqbal.com.

³⁰² المصدر السابق. تاريخ الاسترجاع 2015/1/22.

³⁰³ المصدر السابق.

وعضوية. والمستوى الثاني، الرسمي مع الأنظمة العربية في الشأن الفلسطيني الخاص، كما أكدت حرصها على الأمن القومي العربي وضمان استقرار الأوضاع العربية الداخلية.⁽³⁰⁴⁾ بالإضافة لما نصت عليه الوثائق الرسمية الفلسطينية، كالميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية، من تأكيد على الهوية العربية للشعب الفلسطيني، فإن عرفات كان يردد الشعار ذاته في كل المراحل " هذه الثورة فلسطينية الإنتماء، عربية العمق، عالمية الامتداد"، ويضيف قائلاً: " هذه الثورة ليست ثورة الشعب الفلسطيني، لكنها ثورة كل الأحرار والشرفاء في العالم".⁽³⁰⁵⁾

5.2.4 التناقضات حول مفهوم القرار المستقل في الثمانينيات

على الرغم من أن القرار الوطني الفلسطيني المستقل، قد فرض نفسه كمفهوم وشعار في الواقع السياسي الفلسطيني، وفي الفكر السياسي، إلا أن هناك تعارضاً وتناقضاً، يبدو أحياناً في كيفية فهم القرار من قبل فصائل منظمة التحرير.

ترى حركة فتح وغالبية المتحمسين للقرار، أن الفصائل الأخرى إما ترفض مبدأ هذا الشعار من أساسه، انطلاقاً من خلفيتها القومية، أو تحالفاتها مع الأنظمة العربية، أو أنها ضعيفة الإيمان في جدوى الإستقلالية الفلسطينية.⁽³⁰⁶⁾

وفي ذروة التصادم مع النظام السوري على الساحة اللبنانية عام 1976 طرحت فتح هذا الشعار، ولاحظت عدم استجابة غالبية الفصائل له، ولذا أكدت حركة "فتح" في مؤتمرها الرابع الذي عُقد في نهاية ايار/ مايو 1980، أكدت على ضرورة استقلالية القرار الفلسطيني، لكنها انتقدت بطريقة ضمنية ضعف التزام الفصائل الأخرى به، مطالبة بضرورة العمل على تطوير قدرة فصائل الثورة على الالتزام بالقرار الفلسطيني.

فالاخلاف حول القرار المُستقل بدأ مع ظهوره كمصطلح ومفهوم عام 1976، حين تحدث صلاح خلف عن الخلاف مع سوريا قائلاً: إن هذا الخلاف ينبع من كون سوريا ليست مع الدولة الفلسطينية

³⁰⁴ الشريف، د. ماهر. البحث عن كيان. مصدر سبق ذكره. ص 117-118.

³⁰⁵ فلسطين الثورة العدد 428. 1982/10/16

³⁰⁶ عبد الرحمن، أحمد عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 124

المُستقلة، وليست مع منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للقرار الوطني المُستقل، وأوضح فهم فتح للقرار بالقول: "إن الحديث عن القرار المستقل ليس مرتبطاً بالمعنى الاقليمي".⁽³⁰⁷⁾ وفي مناسبة أخرى قال صلاح خلف "من المعروف أن الدول جميعها عندما تأخذ قراراً لا تستشير دولاً أخرى، فلماذا نحن فقط لا يحق لمنظمة التحرير أن تأخذ قرارها بنفسها بمعزل عن المحيط، خصوصاً وأنها تسير في حقل الألغام العربية والدولية، كما أنه من حقها أن تمارس التكتيكات التي تراها مناسبة دون أن تتشاور مع أحد".⁽³⁰⁸⁾

ومن جانب آخر أوضح خليل الوزير، قيمة الإستقلالية الفلسطينية، قائلاً: "سيكون واهماً من يعتقد بأنه يمثل الشعب الفلسطيني وهو ليس فلسطينياً، لأن الفلسطينيين وحدهم يقررون حجم معاناتهم، كما سيكون واهماً من يعتقد، حتى لو كان فلسطينياً بأنه يمثل الشعب الفلسطيني، حين يسلم قراره وإرادته لغير أبناء الشعب الفلسطيني".

لكن احمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة، فهم القرار المستقل بطريقة أخرى، بقوله: "إن استقلالية القرار الوطني الفلسطيني يجب أن تعني الوقوف في وجه محاولات تزوير الشخصية الفلسطينية، وفي وجه محاولات تزوير الكيان الفلسطيني، من دون أن تعني الإقليمية والانعزال".⁽³⁰⁹⁾

ويؤكد المنشق عن حركة فتح سميح أبوكويك، على البعد القومي للقضية الفلسطينية، بقوله: "لا يجوز التفرد بالقرار الفلسطيني بعيداً عن الأمة العربية، التي ترى في القضية الفلسطينية قضية قومية"، ويشير إلى أن هدف عرفات من طرح شعار القرار الوطني هو الانخراط في المشروع الأمريكي الذي يهدف لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي.⁽³¹⁰⁾

وتنكرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في فهمها للقرار الوطني المستقل، لجذورها القومية كامتداد لحركة القوميين العرب، حيث ربط جورج حبش في فهمه للقرار بين الوطني والقومي

³⁰⁷ وكالة الانباء الفلسطينية وفا. بيروت 1980/6/1

³⁰⁸ الشريف، د. ماهر. البحث عن كيان. مصر سبق ذكره. ص 137.

³⁰⁹ شؤون فلسطينية. العدد 140-141. ص 168.

³¹⁰ الشريف، د. ماهر. البحث عن كيان. مصر سبق ذكره. ص 138.

قائلاً: " نقف ضد إثارة النزعات الإقليمية القطرية، من أجل الحفاظ على استقلالية القرار الوطني، ضمن فهمنا للترابط الجدلي بين استقلالية هذا القرار والأنظمة العربية الوطنية، والقوى التقدمية العربية، معتبراً أن الثورة الفلسطينية لا تستطيع تحقيق أهدافها إلا من خلال هذا الترابط الجدلي. (311)

بدوره ربط نايف حواتمة أمين عام الجبهة الديمقراطية بين القومي والوطني بالقول: "إن القرار المستقل يُعبر عن خصوصية كل طرف إقليمي، وإن القرارات الوطنية القطرية، يجب أن تشترك في وضع القرار القومي المشترك، على أساس التكافؤ والمساواة"، مُشيراً إلى وجود موقفين في القرار المستقل، الأول: موقف البرجوازية الوطنية ويعني الإنعزال والإنغلاق، أما الثاني: فيعبر عن أيديولوجيا البرجوازية الصغيرة القومية، التي تعمل على محو الفواصل بين ما هو عام قومي، وما هو خاص وطني، وتفتقر إلى اشتقاق سياسة متوازنة وتوحيدية في مجرى النضال بين الوطني والقومي. وأكد حواتمة على "أن الموقف الصائب تجاه القرار المستقل يكمن في استيعاب الخصوصية الوطنية والجمع بين ما هو قومي وقومي جدلي، على قاعدة الأخوة والمساواة والديموقراطية". (312)

ورأى نعيم الأشهب عضو المكتب السياسي السابق للحزب الشيوعي الفلسطيني، "أن الإستقلالية تقتضي أعلى مستوى من التنسيق مع قوى حركة التحرر العربي، والأنظمة المعادية للإمبريالية، ومع قوى الثورة العالمية وطليعتها الاتحاد السوفيتي. ففي إطار معركة حركة التحرر العربية، ومعركة مُعسكر الشعوب ضد قوى الإمبريالية والعدوان، فليس هناك حقوق للثورة الفلسطينية من دون أن يكون عليها واجبات. كما أن التنسيق هو المظهر الأساسي لهذه الواجبات". وقال: "إن القرار السياسي الفلسطيني بهذا المعنى هو بالضرورة وطني، أي أنه ذو بعد واحد، وأي ممارسة له في اتجاه آخر تفقده معناه ومسيرة وجوده". (313)

³¹¹ الشريف، د. ماهر. البحث عن كيان. مصر سبق ذكره. ص. 339 .

³¹² المصدر السابق. ص. 339-340.

³¹³ المصدر السابق . ص 340-341.

6.2.4 موقع القرار المستقل في فكر الإسلام السياسي

ينطلق موقف حركات وأحزاب وتنظيمات الإسلام السياسي من القرار الوطني الفلسطيني المستقل من كونها لا تعترف أساساً بالهوية الوطنية الفلسطينية، كهوية لها استقلاليتها. عدا عن أنها لا تعترف بأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بل إن البعض منها يعتبر المنظمة صنعة الغرب، كحزب التحرير، أو أنها تأسست على أساس فكري علماني، في لحظة تاريخية كان يسود فيها العالم العربي بلبلة فكرية ناجمة عن الغزو الفكري الأجنبي، كما تقول حماس في ميثاقها. لذلك فإن هذه الحركات غير معنية بالقرار المستقل ولا تعتبره ذا شأن كونها غير معنية باستقلالية الهوية الفلسطينية عن الهوية الإسلامية الأشمل.

7.2.4 ما هي جذور هذا الموقف؟

هناك عدة تسميات للحركات الإسلامية، التي تتخذ من الإسلام مرجعية فكرية وأيدولوجية وسياسية لها، يطلق عليها الباحثون أحياناً "الأصولية"، والإسلاموية أحياناً أخرى، إلا أن الاسم الأكثر انتشاراً لهذه الحركات هو "الإسلام السياسي"، بمعنى أنها تدمج بين الدين والسياسة. وقد خرجت معظم هذه الحركات المعاصرة، إن لم يكن كلها من تحت عباءة الإخوان المسلمين، كما سبقت الإشارة.⁽³¹⁴⁾ جاء تأسيس جماعة الإخوان المسلمين كرد فعل على الحداثة والأطروحات السياسية والفكرية العلمانية، التي تفصل بين الدين والدولة، والذي يمثلها الفكر القومي والوطني والدولة الوطنية. وبلغت الجماعة ذاتها فإنها جاءت، كردة فعل على موجة "التغريب" التي اجتاحت مصر ودول عربية أخرى بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، آخر نموذج للخلافة الإسلامية.⁽³¹⁵⁾

كان الإنعطاف الأهم في فكر الجماعة نحو التشدد، على يد المفكر المصري سيد قطب إبان الفترة الناصرية في مصر 1952-1970، حيث حول قطب الجماعة من طابعها الإعتقادي الإجتماعي الذي طبعها به مؤسسها حسن البنا، إلى حركة نضالية سياسية، ومن ثم إلى إسلام نضالي و"إسلام

³¹⁴ أبو رمان، محمد. الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي. للقاريات، القوى، الأولويات، الاستراتيجيات. الشبكة العربية للأبحاث

والنشر. بيروت. 2010. ص 175-176.

³¹⁵ المصدر السابق. ص 176.

حزبي". فقد غيّر قطب مضمون الجماعة التي باتت تتبنى مقولة "الحاكمية الإلهية في مواجهة الجاهلية"، وركّز على فكرة "الطليعة المؤمنة" في بناء الفرد والمجتمع وصولاً إلى الدولة الإسلامية.⁽³¹⁶⁾

استمد قطب فكرة "الحاكمية الإلهية" من معاصره المفكر الإسلامي الهندي الأصل أبو علي المودودي، الذي ألف كتاب "المصطلحات الأربعة في الإسلام"، وهي "الإله والرب والعبادة والدين". بمعنى أن الإله هو الحاكم والألوهية بالحاكمية، والعبودية بأنها الطاعة للحاكم، والخلق ليس لهم إلا الطاعة المطلقة، بالمقابل فإن من يدّعي من البشر أن له الحرية في أن يحكم أو يُصدر قوانين يخضع لها البشر غير التشريع الإسلامي فهو كافر، لأنه ينازع الألوهية في أخص خصائصها وهي الحاكمية، وبالتالي فمن يطيع هذا الحاكم وقوانينه فهو أيضاً كافر.⁽³¹⁷⁾

من هنا جاءت فكرة تكفير المجتمع لدى سيد قطب، فالمجتمع المحكوم بغير قانون الله والأنظمة التي لا ترضى عنها شريعة الله، ولم يأذن بها الله فهو مجتمع كافر. ويذهب بعيداً بقوله إنها أشد كفراً من الجاهلية الأولى، وبمقارنتها بالجاهلية الأولى يقول قطب: إن الجاهلية المعاصرة، جاهلية مركبة، حيث توجد قوانين ودساتير موضوعه، وتوجد قوانين وأنظمة دولية، وبالتالي فإنها مجتمعات كافرة يجوز قتالها. واعتمد قطب مبدأ "الولاء والبراء" الولاء للمسلمين والبراء من غير المسلمين، وأكد على ضرورة إظهار الكره للمجتمع الكافر.⁽³¹⁸⁾

تغلغل هذا الفكر القطبي، في كل فروع جماعة الإخوان، ووصل إلى تنظيم الجماعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأصبح طاغياً في أواسط السبعينيات. وانعكس الفكر القطبي المتشدد في ممارسات جماعة الإخوان في الضفة وقطاع غزة في مطلع الثمانينيات خصوصاً بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، ودخول الجيش السوفييتي إلى أفغانستان في العام نفسه. وفي سياق هذه الممارسات قامت الجماعة بإحراق مكاتب الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة في كانون الثاني/

³¹⁶ أبو رمان، محمد. الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي. للقرارات، القوى، الأولويات، الاستراتيجيات. مصدر سبق ذكره. ص 181.

³¹⁷ مقابلة تلفزيونية مع شيخ الأزهر أحمد الطيب. الموقع الإلكتروني لصحيفة الوطن المصرية. أجريت المقابلة في 2015/3/6 تاريخ

الاسترجاع 2015/3/27 www.elwatannews.net.

³¹⁸ مودي، د. عدنان. إلى المواجهة- ذكريات د. عدنان مودي عن الإخوان المسلمين في الضفة وتأسيس حماس. تحرير بلال محمد.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. 2013/ ص 71-72.

يناير 1980، بحجة أنها مؤسسات شيوعية، كما قامت بإلقاء المحاضر في جامعة النجاح محمد حسن صوالحة من الطابق الثالث للجامعة، بحجة أنه من مناصري القوة الوطنية وفصائل منظمة التحرير في أواخر عام 1981، وافتعلت الجماعة اشتباكات مع الطلبة الوطنيين في أكثر من جامعة فلسطينية، وأحرقت مكتبة الهلال الأحمر في غزة عام 1983.⁽³¹⁹⁾

وبدل أن تتشغل الجماعة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، فإنها انشغلت في محاربة القوى الوطنية الفلسطينية. وبدل أن تخرج في مظاهرات ضد الاحتلال كانت تنظم مظاهرات ضد المؤسسات الوطنية المحسوبة على الأحزاب اليسارية والوطنية الفلسطينية. ويمكن الإشارة هنا إلى المظاهرات التي كان يقودها الشيخ حجازي البريار أحد قادة الجماعة في قطاع غزة.

ومن أبرز هذه المظاهرات، المظاهرة التي نظمها في مطلع عام 1980 وضمت حوالي خمسة آلاف متظاهر، قاموا بإحراق مؤسسات الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، وحاولوا إحراق منزل المناضل الوطني د. حيدر عبد الشافي، لولا تدخل الجيش الإسرائيلي الذي كان يراقب هذه الهجمات.⁽³²⁰⁾

أما حركة حماس، فينص ميثاقها أنها امتداد للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان، لذا كان موقفها من القرار الوطني الفلسطيني، هو ذات الموقف الذي تتخذه حركات الإسلام السياسي، وينطلق موقفها حيال القرار الفلسطيني المستقل من موقفها من منظمة التحرير، وحسب الميثاق الذي أصدرته حماس في آب/ أغسطس 1988، فإن مشكلتها مع المنظمة، تنحصر في كونها علمانية، وهذا يتناقض مع الفكر الديني. فمن وجهة نظرها أن المنظمة تأسست في مرحلة تاريخية كانت تسود العالم العربي فيها بلبلة فكرية، المقصود هو الفكر القومي. وفي هذا الخصوص يقول ميثاقها: "مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وما يمكن أن تتطور إليه، وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتبني الفكرة العلمانية، ويوم تتبنى منظمة التحرير الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها". كما لا يعترف ميثاق حماس بأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.⁽³²¹⁾

³¹⁹ الأشهب، نعيم. حماس من الرفض إلى السلطة. مصدر سبق ذكره. ص 52.

³²⁰ النواقي، مهيب سليمان محمد. حماس من الداخل. دار الشروق للنشر والتوزيع. غزة- فلسطين. 2002.

³²¹ المصدر السابق. ص 30-31.

وتحدث عماد الفالوجي وهو أحد مؤسسي حركة حماس في قطاع غزة، (وتركها فيما بعد)، عن المشاكل التي كانت تثيرها خطبة الجمعة داخل السجون الإسرائيلية بين حماس والجهاد الإسلامي من جهة، وبين فصائل المنظمة من جهة أخرى، ويقول: "كانت فتح تعاني من أن الخطباء كلهم من حماس والجهاد الإسلامي، وأن هؤلاء الخطباء يسيسون هذه الخطبة، ويقومون بمهاجمة المنظمة العلمانية وسياسة المنظمة". وحول علاقات حماس الفصائل الفلسطينية الأخرى، يصف الفالوجي العلاقة مع الجبهتين الشعبية والديموقراطية بأنها كانت أكثر تعقيداً لكونهما من الفصائل اليسارية التي تحمل فكراً معادياً للإسلام، ولذا كُفّرت أعضاؤها، ووصفتهم بأنهم كفرة شيوعيون ملحدون.⁽³²²⁾

ووصف الفالوجي كيف يكون تصرف انصار حماس عندما يشاركون في احتفال لحركة فتح، ويقول: "كنا نشاركهم ونختلف معهم في بعض فقرات احتفالهم، مثلاً لا يجوز لنا أن نقف للسلام الوطني الفلسطيني تحت شعار (الوقوف لله وحده) ولا نقف عند قراءة الفاتحة على أرواح الشهداء، لأن في ذلك تشبّهها بالغرب".⁽³²³⁾

وانطلاقاً من المرجعية "الربانية" لحركة "حماس"، لا يمكن الإلتقاء بين الإسلامية والعلمانية، فهي ترى أن لا شرعية إلا شرعية الإسلام والتفويض الرباني، فمن وجهة نظرها ونظر جماعات الإسلام السياسي، أن ما ينتج عن الباطل فهو باطل، وذلك في إشارة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية التي انبثقت عن منظمة التحرير. إلا أن حماس وبعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 وحصولها على الأغلبية البرلمانية وتشكيلها الحكومة، غيرت موقفها من السلطة ومن الحكومة التي تقودها هي، استناداً إلى طهارة الفائز في الانتخابات.⁽³²⁴⁾

ولأن حماس جزء من تنظيم الإخوان الدولي، فإنها تعتبر نفسها "النخبة الربانية"، أو كما قال سيد قطب "الطليعة المؤمنة"، وبالتالي فإن أي خطوة لها بما في ذلك الانقلاب الذي قامت به في قطاع

³²² الفالوجي، عماد عبد الحميد، دروب الأشواق. حماس - الانتفاضة - السلطة. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان - الأردن. 2002. ص 172-173.

³²³ الفالوجي، عماد عبد الحميد. المصدر السابق. ص 173.

³²⁴ الشرفا، د. وليد. الجزيرة والإخوان من سلطة الخطاب إلى خطاب السلطة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. عمان - الأردن. 2013. ص 21.

غزة عام 2007، إنما يهدف للخلاص من الباطل. كما اعتبرت أن حكومتها هي حكومة ربانية، والإسلام هو دين الله، والإخوان هم جماعة الله، وبالتالي فإن الإخوان هم موضوع الاسلام.⁽³²⁵⁾

من هنا فإن القرار المستقل بالنسبة لحماس هو قرارها هي، ولا يعينها القرار الوطني الفلسطيني المستقل، الذي تحدث عنه منظمة التحرير في مواجهة الوصاية والإحتواء. ويقول رئيس حكومة حماس في غزة، اسماعيل هنية: "إن الحركة التي قادت مشروع المقاومة عبر 23 عاماً تمتعت باستقلالية قرارها"، ويضيف "أن القرار المستقل هنا من غزة هو قرارها النابع من رأسها، قرار غزة وقرار المقاومة".⁽³²⁶⁾ فحركة حماس كما هو حال حركات الإسلام السياسي، لا تعترف بتاريخ غير تاريخها.

أما حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، وهي حركة انشقت عن جماعة الإخوان المسلمين عام 1981، بزعامة فتحي الشقاقي؛ فإنها وإن كانت تلتقي مع الجماعة فكراً وأيديولوجياً، إلا أن لها توجهات سياسية مختلفة. فقد اعتبرت أن القضية الفلسطينية قضيتها المركزية. ونتيجة لذلك فقد انتقدت موقف الإسلاميين التقليديين، ومنهم جماعة الإخوان حتى تأسيس حماس، فقد اعتبر هؤلاء التقليديون "بأن إقامة إسرائيل هي مشكلة مزعجة نجمت عن مشكلة أساسية، تمثلت بسقوط النظام السياسي الاسلامي، وسقوط الخلافة، وغياب الدولة الاسلامية. وبالنسبة لهم فإن مواجهة إسرائيل لا تتم إلا بعد إقامة دولة إسلامية او عندما يأذن لهم الله بذلك".⁽³²⁷⁾

كما تميز موقف حركة الجهاد الإسلامي عن موقف حماس من المنظمة، وبالرغم من أنها لا تعترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، فإنها لم تأخذ منها موقفاً سلبياً ولا من السلطة الوطنية، ولا من القوى الوطنية الأخرى. كما أنها لم تدخل في إطار منظمة التحرير أو السلطة، ولم تشارك في الانتخابات، ولم تدع إلى مقاطعتها، واتخذت موقفاً محايداً من الصراع بين فتح وحماس، بمعنى أنها لم تأخذ جانب أي طرف، ولم تورط نفسها في انقلاب حماس.⁽³²⁸⁾

³²⁵ الشرفاء، د. وليد. الجزيرة والإخوان من سلطة الخطاب الى خطاب السلطة. مصدر سبق ذكره. ص 172-177.

³²⁶ خطاب اسماعيل هنية. في ذكرى تأسيس حركة حماس. موقع شبكة الاسراء والمعراج الإلكتروني. تاريخ الاسترجاع 2015/3/27

www.israj.net

³²⁷ الشريف، د. ماهر. البحث عن كيان. مصدر سبق ذكره. ص 362-363.

³²⁸ سلامة، عبد الغني. شؤون فلسطينية. العدد 252. 2013. ص 38-39.

أما حزب التحرير الذي أسسه الشيخ تقي الدين النبهاني في القدس عام 1953 وهو انشقاق آخر عن جماعة الاخوان، فهو حزب لا يعترف أساساً بالهوية الوطنية الفلسطينية. كما لا تشكل القضية الفلسطينية بالنسبة له قضية مركزية، وأن همَّ الحزب الأساسي، هو استعادة الخلافة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية. كما أن حزب التحرير لا يعطي أية أهمية للعمل السياسي على الساحة الفلسطينية. وفلسطين بالنسبة له مثل أي قطر إسلامي آخر، بل هي أقل أهمية لكونها لا تصلح مكاناً لإقامة الخلافة، بسبب وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي.⁽³²⁹⁾

وبما أن حزب التحرير الإسلامي لا يعترف بالهوية الوطنية، فقد اتخذ موقفاً سلبياً من منظمة التحرير، فهي من وجهة نظره صنعة الغرب الكافر، الذي يريد من خلالها الحصول على تنازل الفلسطينيين عن أرض فلسطين، فالحزب لا يعترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، مثل باقي الفصائل الإسلامية. وتبقى الإشارة إلى أن التحريريين، لم يشاركوا يوماً بالمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما لم يتعرض أعضاء الحزب للملاحقة أو الاغتيال أو الاعتقال على يد قوات الاحتلال، فالحزب يتحرك بمعزل عن باقي الطيف الوطني.⁽³³⁰⁾ من هنا فإن القرار الوطني المستقل بالنسبة له ليس وارداً، وكذلك الاستقلالية الوطنية الفلسطينية، فالقضية الفلسطينية ليست قضية مركزية بالنسبة له، ولا هو معنيّ بالشأن الفلسطيني، وإنما همّه إقامة الخلافة الإسلامية.

هناك بالطبع حركات أصولية أخرى خصوصاً في قطاع غزة، مثل "سيوف الحق" "سيوف الاسلام" "جيش الاسلام" "حزب الله الفلسطيني"، وجميعها تلتقي في المنطلقات الفكرية ذاتها، ولا تعترف بالوطنية الفلسطينية، بل هي مناهضة لها، وهما هو إقامة الدولة الإسلامية.⁽³³¹⁾ وقد برز مؤخراً في قطاع غزة امتدادات لتنظيم القاعدة، وكذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش". وهي أكثر تطرفاً من باقي الحركات الإسلامية، ولها مواقف مُعادية للوطنية الفلسطينية وهي لا تؤمن بالديموقراطية.

ويجمع تيار السلفية الجهادية بين الدعوة إلى التوحيد بشموليته والجهاد، من أجل إعلاء كلمة الله، وتغيير الأنظمة الكافرة غير الشرعية بالمفهوم الديني. وترفض السلفية الجهادية الدولة المعاصرة،

³²⁹ سلامة، عبد الغني. المصدر السابق. ص 40-41.

³³⁰ سلامة، عبد الغني. المصدر السابق. ص 41.

³³¹ المصدر السابق. ص 42.

باعتبارها كُفراً، وتعتنق الصيغة الأكثر تشدداً للدين، صيغة لا تتوقف عند استعادة النظام السياسي الاسلامي بالسيف، بل صيغة تُقسّم البشرية على أساس ديني، وتوسع دائرة الكُفر بحيث تشمل الجزء الأكبر من المسلمين المعاصرين، وتضيّق دائرة الحق لديهم لتتّحصر في حيز السلفية الجهادية، باعتبار أن انصارها هم أهل السنة والجماعة.⁽³³²⁾

³³² فارس، عوني. 2015. السلفية الجهادية في فلسطين. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 101.

المبحث الثاني: أهمية القرار الوطني الفلسطيني المستقل

دلت تجارب الشعوب التي ناضلت من أجل تحررها، على أن التمسك بقرارها الوطني المستقل هو مسألة وجود من عدمه، وهو مؤشر على قدرتها على إنجاز مهام مرحلة التحرر الوطني وفي مقدمتها الاستقلال. كما دلت هذه التجارب، أن تحقيق الإستقلالية وتحقيق الذات الوطنية، هي المدخل الأول لممارسة هذا الشعب أو ذاك حقه في تقرير المصير .

في الحالة، أو في التجربة الفلسطينية، فإن الشعب الفلسطيني لم يواجه استعماراً تقليدياً ينكر حقه في تقرير المصير وحسب، وإنما ينكر وجوده من أساسه، لذا فإنه بحاجة إلى تحقيق الذات الوطنية الفلسطينية وإبرازها، والتمسك بالقرار الوطني، وهو ما يُعد أمراً حيوياً وحاسماً لتأكيد هذا الوجود وتثبيتته على الأرض. ولاحقاً بعد نكبة عام 1948، أصبح القرار المستقل أكثر أهمية في مواجهة محاولات تذويب الهوية وطمسها والهيمنة على القضية الفلسطينية.

3.4 أهمية القرار المستقل ومخاطر فقدانه

خلال ثورة الشعب الفلسطيني عام 1936، سلمت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية قرارها الوطني من الناحية العملية إلى الأنظمة العربية، عندما وافقت على نداء الملوك والأمراء العرب للشعب الفلسطيني، بإنهاء ثورته والإخلاء إلى السكينة والإعتماد على "حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية"، كما جاء في النداء.⁽³³³⁾ هذا التسليم ولّد شعوراً لدى الفلسطينيين بضرورة الإعتماد على الجامعة العربية وتحملها مسؤولية القضية الفلسطينية. وتم ذلك في ظل ظروف كانت فيها الحركة الوطنية تعيش حالة تشردم واحباط عميقين.⁽³³⁴⁾

ومنذ تأسيس الجامعة العربية، وقرارها بإنشاء الهيئة العربية العليا، أصبح القرار الوطني بيد الأنظمة العربية.⁽³³⁵⁾ وقد حاولت هذه الهيئة انتزاع قرارها واستقلاليتها، مستغلة الخلافات بين

³³³ حوراني، فيصل. جذور الرفض الفلسطيني. مصدر سبق ذكره. ص340.

³³⁴ الموسوعة الفلسطينية. القسم الثاني. المجلد الخامس. مصدر سبق ذكره. ص103.

³³⁵ المصدر السابق. ص104.

الأنظمة داخل الجامعة، عبر تشكيلها لحكومة عموم فلسطين نهاية عام 1948، ولكن بتأثير من الضغوط العربية جمدت هذه الحكومة عملها وانتهت في شقة صغيرة في القاهرة، لا حول لها ولا للهيئة العربية العليا، عام 1949.⁽³³⁶⁾

ومع هزيمة جيوش الأنظمة العربية، التي كانت تمسك بالقرار الفلسطيني، وهي بالتالي صاحبة القرار في مصير القضية الفلسطينية، تم شطب فلسطين وشعبها من خارطة الشرق الأوسط.

وعندما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية بقرار عربي عام 1964، أظهرت مواد ميثاقها القومي، أن هذه المنظمة كانت مسلوقة الإرادة والقرار، واضطرت في المادة الأولى من الميثاق على الموافقة على نص يُشير إلى أن: "فلسطين وطن عربي"، ولم تجرؤ في حينه أن تقول "وطن الفلسطينيين" خشية غضب الدول العربية عليها. وكذلك أُجبرت المنظمة في المادة (24) على التنازل عن ممارسة أية سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة والحمة، والخشية أيضاً من مطالبة الدول العربية بعدم التدخل في شؤون المنظمة، في حين تعهدت هي بعدم التدخل في شؤون هذه الدول حسب المادة (26).⁽³³⁷⁾

وفي السياق ذاته، دأب الشُّقيري، الذي كان حينها رئيساً لمنظمة التحرير في عهد الوصاية، على تكرار شعاره في كل مناسبة: "نحن طلاب تحرير ولسنا طلاب حُكم"، لطمأنة الملك حسين، بأن المنظمة لا تسعى ولا تفكر في فرض سيادتها لا على الضفة، ولا على الشعب الفلسطيني المتواجد في ضفتي نهر الأردن الغربية والشرقية. بالإضافة إلى كل ذلك منع المنظمة من السيطرة على جيش التحرير الفلسطيني، الذي بقي يتلقى أوامره من قبل الدول العربية المقيم فيها.⁽³³⁸⁾

وعبر بيان أصدرته حركة "فتح" في الذكرى الرابعة للثورة الفلسطينية في مطلع عام 1969، عن واقع فقدان الشعب الفلسطيني لقراره الوطني، بالقول: خلال حقبة سوداء من الزمن امتدت من عام

³³⁶ الزعنون، سليم. مصدر سبق ذكره. ص36.

³³⁷ الموقع الإلكتروني لمؤسسة الدراسات الفلسطينية (الميثاق القومي)، www.palestine_studies.org تاريخ الاسترجاع 3/31/2015.

³³⁸ الوثائق الفلسطينية العربية للعام 1966. مصدر سبق ذكره. ص284.

النكبة وحتى العام 1969، كان يحق لكل من يريد أن يتحدث باسم فلسطين وباسم الشعب العربي الفلسطيني، إلا الشعب الفلسطيني نفسه الذي لم يكن يحق له أن يتحدث باسم نفسه.⁽³³⁹⁾

ولاحقاً، وفي إحدى افتتاحيات مجلة "فلسطين الثورة" والتي حملت عنوان "القرار الوطني الفلسطيني المستقل ضماناً للانتصار"، تم توضيح مدى الخطورة التي يشكلها فقدان القرار المستقل على الشعب الفلسطيني، وقضيته الوطنية وجاء في الافتتاحية: "أعداء الشعب الفلسطيني، يعرفون جميعهم أنهم استطاعوا إنجاح المشروع الصهيوني على أرض فلسطين لأسباب عديدة، أهمها مصادرة القرار الوطني المستقل"، وواصلت الافتتاحية متابعة هذا الخطر خلال المسيرة النضالية للشعب الفلسطيني موضحة كيف أن القرار كان هدفاً للمصادرة.

وقالت: "إنهم - أي الأعداء - استخدموا السلاح نفسه ضد الثورة الفلسطينية، من أجل منع هزيمة هذا المشروع، وفي هذا السياق مورست على الشعب الفلسطيني سياسة مصادرة القرار الفلسطيني بتسميات عدة، من بينها الضم والإلحاق، ومورست الوصاية والهيمنة".⁽³⁴⁰⁾

وعلى إمتداد السياق التاريخي، يُلاحظ كيف تغير الكثير من المعطيات والمعادلات عندما قرر الشعب الفلسطيني، عبر حركة فتح عام 1965 انتزاع قراره الوطني، وهو الذي تحقق فعلياً بعد هزيمة الأنظمة العربية في حرب عام 1967، عندما سيطرت فصائل الثورة الفلسطينية على منظمة التحرير، وأقرت الميثاق الوطني بكل ما فيه من تعديلات أكدت فيها على الهوية الوطنية الفلسطينية.

وعلى أية حال، فإن التأمُر على القرار الوطني ومصادرته ما يزال قائماً، فطبيعة الصراع لم تتغير، كما أن الكثير من القوى الإقليمية الساعية لتعزيز دورها، ما تزال تسعى لامتلاك ورقة القضية الفلسطينية. ومن أبرز المحاولات وأخطرها في السنوات الأخيرة، تلك التي حصلت في صيف عام 2014، عندما عقد مؤتمر في باريس، إبان الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة، لبحث مشاريع التهدئة ووقف القتال، وحضر المؤتمر ممثلون من عدد من الدول العظمى وتركيا وقطر، في ظل

³³⁹ الوثائق الفلسطينية العربية للعام 1966. مصدر سبق ذكره. ص 1.

³⁴⁰ فلسطين الثورة. العدد 428. 1982/10/16. ص 3.

غياب منظمة التحرير الفلسطينية، التي لم تُدع للمشاركة فيه . فقد عقت قيادة المنظمة، على هذا المؤتمر مُحذرة من مغبة مصادرة القرار الوطني الفلسطيني، ومؤكدة في الوقت ذاته، أنها لن تقبل بالتنازل عن هذا القرار، الذي هو عنوان الاستقلال الوطني الفلسطيني.⁽³⁴¹⁾

1.3.4 القرار المستقل وتعزيز الهوية الوطنية والحفاظ عليها

سبقت الإشارة إلى العلاقة الجدلية القائمة بين تبلور ونمو الوطنية الفلسطينية، وتمسك الشعب الفلسطيني بقراره الوطني المُستقل، فكلاهما يُعزز الآخر. ولاحظنا كيف قاد تبلور الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، إلى إدراك أهمية الإستقلالية، ورأينا في المقابل، كيف قاد التمسك بالقرار المستقل والحفاظ عليه إلى تعزيز الهوية الوطنية.

ومما لا شك فيه، وعلى ضوء التطورات المصاحبة للقضية الفلسطينية، فإن اليقظة الوطنية الفلسطينية كانت بمثابة المعجزة، وأن سلاح الفلسطينيين في تعزيز ذاتهم الوطنية وتمييزها، كان العقبة الكأداء أمام تصفية القضية الفلسطينية، فقد مكّنت هذه اليقظة، الشعب الفلسطيني من إنهاء عهد الوصاية العربية على القضية الفلسطينية التي كانت تستغل خدمة لمصالح الأنظمة العربية.⁽³⁴²⁾

ويعود الفضل في إبراز الهوية الوطنية والخصوصية الفلسطينية، الى الرؤية الوطنية الجليّة التي تمتع بها مؤسسو حركة "فتح"، مبتكرو فكرة الإستقلالية، وكما يقول كمال عدون، أحد هؤلاء المؤسسين "عقيدتي فلسطين وكل العقائد خدمة لها".⁽³⁴³⁾ وسرعان ما انعكست هذه العقيدة الفلسطينية على ميثاق منظمة التحرير، عندما أصبح قرارها وطنياً فلسطينياً، في الشكل والمضمون، وتساءل مؤسسو فتح في حينها لماذا يسمى ميثاقاً قومياً وهو خاص بالشعب الفلسطيني وبأهدافه ومنطلقاته

³⁴¹ جريدة الحياة الجديدة. العدد 6727. 2014/7/28.

³⁴² فلسطين الثورة. العدد 1987/7/660.18.

³⁴³ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص175.

الخاصة به، لا بالأمة العربية كلها.⁽³⁴⁴⁾ ومن هنا حوّل التعديل فلسطين من كونها "وطن عربي"، لتصبح وطن الشعب الفلسطيني.

ولاحظنا هذه العلاقة الجدلية بين الوطنية الفلسطينية والقرار المستقل، في المعارك التي خاضها النظام السوري ضد الإستقلالية الوطنية الفلسطينية في البقاع اللبناني وطرابلس، حيث أصبحت الوطنية الفلسطينية واقعاً فاعلاً في الحياة السياسية، فبرغم أن حركة فتح هي التي كانت تواجه النظام السوري، فإن الكثيرين من أعضاء الفصائل الفلسطينية المعارضة لفتح، كانوا يقدمون المساعدة والدعم العسكري للنظام السوري، خصوصاً الجبهتين الشعبية والديموقراطية، وحتى أعضاء من الجبهة الشعبية - القيادة العامة، الحليف القوي لهذا النظام.⁽³⁴⁵⁾

2.3.4 القرار المستقل والوحدة الوطنية الفلسطينية

رأينا خلال ثورة عام 1936، كيف تجسدت الوحدة الوطنية الفلسطينية عبر التمسك بالقرار الوطني المستقل الميداني والسياسي، وكيف استعانت سلطات الانتداب البريطاني بالأنظمة العربية لتغيير هذا الواقع وإخماد الثورة. ولاحظنا ما الذي حل بالحركة الوطنية الفلسطينية عندما رهنّت قرارها للأنظمة العربية الخاضعة لبريطانيا، وكيف انقسمت هذه الحركة على نفسها وتشرذمت، حيث قاد واقع الشردمة والانقسام فيما بعد إلى فرض الوصاية العربية الكاملة على القرار الوطني الفلسطيني، الأمر الذي قاد في نهاية المطاف إلى نكبة عام 1948.

لاحظنا كذلك توطد العلاقة العضوية بين الوحدة الوطنية وتماسكها وقدرتها على الصمود، وبين تمسك الشعب الفلسطيني بقراره المستقل. فبعد النكبة لم تتحقق الوحدة الوطنية إلا بعدما رُفعت الوصاية العربية عن كاهل الشعب الفلسطيني وانتزع الفلسطينيون قرارهم عام 1968، عندما تخلّصت منظمة التحرير من هيمنة الانظمة العربية، حيث تحولت المنظمة إلى إطار جبهوي يضم

³⁴⁴ خمّاوري، صلاح أحمد. شباط 2012. موقع فلسطين الإلكتروني التابع لجريدة السفير اللبنانية. www.palestine.assafir.com

تاريخ الاسترجاع 2015/4/2

³⁴⁵ عبد الرحمن، أحمد. عشت زمن عرفات. مصدر سبق ذكره/ ص 143.

³⁴⁵ الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) www.wafa.ps تاريخ الاسترجاع 2015/2/13.

كافة القوى والفصائل الفلسطينية، كما تجسد ذلك في مقررات الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1969.⁽³⁴⁶⁾

وفي ذروة الانقسام الفلسطيني، الذي جرى عام 1983، والذي هدد وجود منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، اعتبر المجلس الوطني في دورته السابعة عشرة التي عُقدت في عمان، "أن الالتزام بالقرار المستقل إلى جانب الالتزام بالميثاق الوطني، هو أحد أهم ركائز الوحدة الوطنية الفلسطينية". كما أكد المجلس في دورته الثامنة عشرة التي عُقدت في الجزائر على "التمسك بالقرار الوطني المستقل كقاعدة إجماع وطني مبدئية دائمة، وكأحد أهم ثوابت البناء الوطني الذي تجسده منظمة التحرير الفلسطينية".⁽³⁴⁷⁾

وخلال المرحلة ذاتها برزت مكانة هذه العلاقة العضوية بين القرار الوطني المستقل وبين الوحدة الوطنية، وهي العلاقة التي عبّر عنها ياسر عرفات بقوله: "لن أسلم للرئيس السوري حافظ الأسد وضع 'فيتو' على الوحدة الوطنية الفلسطينية"، لذلك أصر في حينه على عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني في عمان عام 1984، وأطلق عليها دورة القرار الوطني الفلسطيني المستقل.⁽³⁴⁸⁾ وفي الإطار ذاته لاحظنا كيف اعتبر عرفات اللحظة التي تخلص فيها جورج حبش ونايف حواتمة من وصاية النظام السوري، أنها لحظة هامة للوحدة الوطنية. هذه الوحدة التي كان عمادها في منظمة التحرير ذلك التلاحم بين فتح والجبهتين الشعبية والديموقراطية، حيث تخلت الشعبية في حينه عن عضويتها في جبهة الانقاذ المدعومة من النظام السوري، وانسلخت الديموقراطية هي وحلفاؤها في التحالف الديموقراطي عن هذا النظام، وعادوا جميعاً إلى الوحدة الوطنية في إطار المنظمة وعلى قاعدة القرار الوطني المستقل المستند إلى البرنامج السياسي المشترك.⁽³⁴⁹⁾

إن إدراك أهمية الاستقلالية بالنسبة للوحدة الوطنية لم يكن محصوراً بحركة "فتح"، على الرغم من أنها هي من تمسكت بالقرار المستقل وحافظت عليه، وخاضت المعارك من أجله، بل إن هذه الأهمية كانت مُدرَكَةً من الفصائل الوطنية التي لم تكن فرعاً من هذا النظام العربي أو ذاك. وفي

³⁴⁷ الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) www.wafa.ps تاريخ الاسترجاع 2015/4/2

³⁴⁸ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص179.

³⁴⁹ المصدر السابق. ص194.

هذا الإطار يرى حواتمة، أن الوحدة هي انخراط جميع القوى الأساسية في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على أساس القرار الوطني المستقل، ذلك القرار الذي يقترن برواد الاستقلالية الفلسطينية البعيدين عن الإمتدادات والمحاور العربية.⁽³⁵⁰⁾

لا تقتصر أهمية القرار المستقل في وحدة فصائل المنظمة وحسب، بل وفي وحدة الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده. وقد لاحظنا كيف تجسدت هذه الوحدة في مطلع السبعينيات عندما نجحت المنظمة في انتزاع استقلاليتها، وحافظت على القرار المستقل بالرغم من محاولات احتوائها. وظهرت هذه الوحدة للمرة الأولى عام 1972 خلال مواجهة الشعب الفلسطيني لمشروع المملكة العربية المتحدة، الذي دعا له الملك حسين، حيث أرسل أبناء الضفة الغربية في حينه مذكرة للمؤتمر الشعبي الفلسطيني المنعقد في القاهرة في نيسان/ أبريل 1972، أكدوا فيها رفضهم لهذا المشروع وللمخطط الاسرائيلي بإجراء انتخابات بلدية في حينه، وأعلنوا أن المنظمة هي التي تمثلهم.⁽³⁵¹⁾

كما اتضحت وحدة الشعب المستندة إلى استقلالية القرار في برنامج الجبهة الوطنية التي تأسست في الأراضي المحتلة عام 1972، عندما أعلنت في آب/ أغسطس 1973 أنها ترفض جميع المشاريع التأميرية التي تستهدف قضية الشعب الفلسطيني، ومن ضمنها المشاريع الصهيونية، مثل الكيان الفلسطيني، والإدارة المدنية، ومشروع ألون للحكم الذاتي، ومشروع الملك حسين للمملكة المتحدة، والحلول الأمريكية.⁽³⁵²⁾

وعندما احتدمت المعركة بين المنظمة والملك حسين على مسألة التمثيل الفلسطيني عشية القمة العربية في الرباط، وفي لحظة تاريخية أقرت خلالها المنظمة البرنامج المرحلي، برنامج النقاط العشر، بعثت الجبهة الوطنية في الأرض المحتلة رسالة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في مطلع ايلول/ سبتمبر 1974، أكدت فيها رفضها وصاية النظام الأردني على الضفة الغربية، ودعمها للبرنامج المرحلي للمنظمة، واعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. وفي وقت لاحق أرسل رؤساء البلديات في الاراضي المحتلة، مذكرة إلى وزير الخارجية الأمريكي

³⁵⁰ الوثائق الفلسطينية العربية للعام 1979. مصدر سبق ذكره. ص 43.

³⁵¹ مجلة الهدف. العدد 1973/9/221. ص 10.

³⁵² وكالة الانباء الفلسطينية 1974/9/3.

والسوفيائي آنذاك، سايرس فانس وأندريه غروميكو في آب/ أغسطس 1977، أكدوا فيها " أن الشعب الفلسطيني وحدة واحدة لا تتجزأ مهما تباعدت الجغرافيا، وأن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن لهذا الشعب كامل الحق بأن تكون له دولته المستقلة، ذات السيادة الكاملة". لم تكن الإشارة إلى قيادة عرفات مجرد مصادفة في هذه المذكرة، فقد جسد عرفات الإستقلالية الفلسطينية، وأصبح رمزاً لها.⁽³⁵³⁾

وفي إطار الوحدة الوطنية، المستندة للقرار الوطني المستقل، كان كل فصيل من فصائل المنظمة يتمتع باستقلاليتة الأيدولوجية والتنظيمية وحتى السياسية، وكان المعيار الجامع بينها هو الالتزام بميثاق المنظمة وبرامجها وبديموقراطية هيئات المنظمة.⁽³⁵⁴⁾ ويدل السياق التاريخي والسياسي لمسيرة الثورة الفلسطينية، أن وحدة فصائل المنظمة ووحدة الشعب الفلسطيني، التي بلغت ذروتها في الإنتفاضة الشعبية الأولى، ما كانت لتتحقق لو لم تكن منظمة التحرير قد حسمت استقلاليتها، في التعبير عن إرادة الشعب الفلسطيني الحرة، وعن مصالحه الوطنية الحيوية.

3.3.4 القرار المستقل وتكريس الكيانية وحسم مسألة التمثيل

عندما تأسست منظمة التحرير في العام 1964، عجزت عن تقديم نفسها ككيان فلسطيني مستقل جامع يمثل الشعب الفلسطيني تمثيلاً كاملاً. لأنها خضعت في حينه إلى شروط تأسيسها العربية، وتحديداً شروط الملك حسين الذي كان يعتبر نفسه المتحدث باسم الفلسطينيين، وهي الشروط التي تقضي بأن لا يمس الكيان الفلسطيني الذي أوصت الجامعة العربية بتأسيسه "وحدة الأسرة الأردنية"، وأن الملك لا يفرق بين أردني شرق النهر أو غربه. لذلك وبعد عام من تأسيسها لم يكن مفاجئاً أن تتحول المنظمة إلى مجرد بناء من ثلاثة طوابق، رُفِعَ عليه العلم الفلسطيني في القدس.⁽³⁵⁵⁾

³⁵³ وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). 1977/8/11.

³⁵⁴ الوثائق الفلسطينية العربية للعام 1977. مصدر سبق ذكره. ص 96.

³⁵⁵ الشعيبي، عيسى. الكيانية الفلسطينية - الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1974-1977. مركز الأبحاث. منظمة التحرير الفلسطينية.

بيروت 1979. ص 117-120.

وبعد حرب 1967، أصبحت الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي، ولم يكن فلسطينيو الضفة معترضين على إستعادة الأردن وضعه السابق، والتفاوض باسمهم، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حيث سعوا إلى تعزيز النفوذ الاردني وتكريسه، عندما أرسل زعماء القدس مذكرة إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي رفضوا خلالها القرار الإسرائيلي بضم القدس، وقالوا فيها إن أهالي المدينة سبق ومارسوا حق تقرير مصيرهم بحرية مع باقي سكان الضفة بالوحدة مع الضفة الشرقية. بدورها أكدت النقابات المهنية في الضفة، هي الأخرى، تمسكها بالواقع القانوني الذي اعتبر الضفة جزءاً من الأردن.⁽³⁵⁶⁾

وبهدف توضيح ازدواجية الولاء هذه نُشير إلى أن "شعار إزالة آثار العدوان" كان له دور في تأخر إدراك سكان الضفة لأهمية الإنتماء للكيان الفلسطيني المستقل، الذي طرحه جمال عبد الناصر والملك حسين في تلك الحقبة، والذي حصر مهمة النضال القومي العربي باسترجاع الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في حرب 1967، بموجب قرار مجلس الأمن 242، من هنا جاء إصرار سكان الضفة الغربية ، على اعتبار أنفسهم جزءاً من الكيان الأردني وتمسكهم بمبدأ وحدة الأمة الشاملة.⁽³⁵⁷⁾

ولكن هذا الواقع أخذ بالتبدل بعد أن تكرست استقلالية المنظمة بين عامي 1968-1989، وبعد أن بدأ الصدام بينها وبين النظام الأردني، والذي بلغ ذروته في ايلول/ سبتمبر 1970، فقد تعزز الوعي الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة وخارجها، أن الأردن له كيانه الخاص، وأن للفلسطينيين كيانهم المتمثل بمنظمة التحرير التي تدافع عن مصالحهم، من هنا بدأ دعمهم يتزايد للثورة وللمنظمة مقابل تزايد معارضتهم للحكم الأردني.⁽³⁵⁸⁾

وتجسدت أهمية الكيان الفلسطيني المستقل المنفصل عن الكيان الأردني في دورة المجلس الوطني الثامنة، التي عُقدت في القاهرة نهاية شباط/ فبراير 1971. فقد أقر المجلس فيها أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد لجماهير الشعب العربي الفلسطيني، كما أسهم الرفض الفلسطيني الشامل

³⁵⁶ الشعبي، عيسى. الكيانية الفلسطينية - الوعي الذاتي والتطور المؤسسي 1974-1977. مصدر سبق ذكره. ص137-138.

³⁵⁷ الوثائق الفلسطينية العربية. مصدر سبق ذكره. ص786.

³⁵⁸ المصدر السابق. ص150.

لمشروع المملكة العربية المتحدة، الذي دعا إليه الملك حسين في بلورة الإتجاه نحو الإستقلالية، والذي أدى بدوره إلى تكريس الكيانية الفلسطينية المستقلة القائمة بذاتها. (359)

وعندما تبنّت منظمة التحرير بإرادتها الحرة وبقرارها المستقل شعار إقامة السلطة الوطنية على أية بقعة يتم تحريرها من فلسطين عام 1974، وأصبح التنافس على أشده حول التمثيل الفلسطيني مع النظام الاردني، كان سكان الضفة الغربية وقطاع غزة جميعهم مع المنظمة، والتف كل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده حول المنظمة، الأمر الذي أدى إلى الإعتراف العربي والدولي بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. (360)

وخلال الإنشقاق الذي شهدته حركة فتح عام 1983، وما صاحبه من مخاطر على منظمة التحرير باعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطيني، أصدرت البلديات والجمعيات بيانات تُدين الإنشقاق، كما اصدر مفتي القدس آنذاك فتوى أباحت إهدار دم الرئيس السوري حافظ الأسد، الذي دعم وغذى هذا الإنشقاق، وأظهر استطلاع للرأي في الاراضي المحتلة أن 90% من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، يدعمون عرفات رمز الإستقلال الوطني، الأمر الذي كرّس المنظمة وشرعيتها في وجه المحاولات لشقها وإيجاد مرجعيات بديلة عنها. (361)

وفي مرحلة لاحقة عندما بلغت منظمة التحرير، المتمسكة بالقرار الوطني المستقل، مرحلة خطيرة هددت وجودها ووحداية تمثيلها للشعب الفلسطيني، في أثناء مؤتمر القمة العربية الذي عقد في عمان عام 1987، حيث كان الخطر في حينه يهدد وحادانية التمثيل، جاءت الإنتفاضة الشعبية لتمنح المنظمة روحاً جديدة زادت من تماسكها بحيث أصبحت كياناً صلباً يمثل الشعب الفلسطيني. (362)

³⁵⁹ الوثائق الفلسطينية العربية. مصدر سبق ذكره. ص 179-218.

³⁶⁰ حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974. مصدر سبق ذكره. ص 254-265.

³⁶¹ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 161.

³⁶² عمرو، نبيل. مصدر سبق ذكره. ص 246.

4.3.4 القرار المستقل وانتهاج الواقعية السياسية

سبقت الإشارة إلى أن الشعب الفلسطيني دفع ثمناً باهظاً للمحافظة على قراره المستقل من المصادرة، وأنه بسبب ذلك فقد فرصة إقامة دولته عام 1948، وشاهد كيف تم تقسيم بلاده بين الحركة الصهيونية والأنظمة العربية لا حول لها ولا قوة، ما دفعه إلى النضال من أجل قراره الذي يتيح له اتخاذ المواقف التي تنطلق من مصلحته وفقاً للظروف. وهنا نلمس واقعية عرفات، عندما علّق على إمكانية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في التسوية السياسية التي بدأ الحديث عنها بعد حرب 1973، بقوله: "الثورة الفلسطينية تعاملت مع سلبيات حرب حزيران/يونيو 1967، وستتعامل مع إيجابيات حرب 1973".⁽³⁶³⁾

وحول الحديث عن الحلول المرحلية، قال صلاح خلف: "نحن نعيش في الأرض ونقبل الموازين العالمية وضمنها تطرح المواضيع"، وعن مشاركة المنظمة في مؤتمر جنيف للسلام، قال "إذا وُجّهت إلينا الدعوة سندرسها وسنجيب عليها، ومشكلة إسرائيل مع الفلسطينيين وليست مع الدول العربية".⁽³⁶⁴⁾

ويدخل قرار عرفات المشاركة في مؤتمر مدريد عام 1991، ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك في السياق نفسه. فقد أوضح عرفات أسباب قرار المشاركة في هذا المؤتمر بالرغم من أنه ينتقص من دور المنظمة وتمثيلها للشعب الفلسطيني، بقوله: "إن العرب في عام 1948 وحتى عام 1977، وقّعوا على اتفاقات هدنة ومعاهدات سلام مع إسرائيل في ظل غياب الطرف الفلسطيني، وحتى على حسابه، ونحن لا نستطيع أن نبقي وحدنا في مواجهة قرار دولي، فأمريكا والإتحاد السوفيتي متفقان على عقد مؤتمر دولي للسلام، فهل نقول لا للقوتين العظميين؟"⁽³⁶⁵⁾

وتكرر الموقف بخصوص اتفاقية أوسلو، والذهاب للمفاوضات السرية، فبعد أن تبذرت فرصة السلام التي أتاحها مؤتمر مدريد، كان لدى عرفات مخاوف أن تُطوى صفحة الفلسطينيين وقضيتهم في ظل المتغيرات الدولية، بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى مخاوفه الشخصية من أن

³⁶³ جريدة السفير اللبنانية 1974/3/26.

³⁶⁴ فلسطين الثورة. العدد 83. 1974/3/13. ص7.

³⁶⁵ عبد الرحمن، أحمد. الرئيس سنوات مع ياسر عرفات. مصدر سبق ذكره ص70.

يواجه المصير نفسه، الذي واجهه الحاج أمين الحسيني وأحمد الشقيري. لذلك قرر أن لا يترك الفرصة التي جاءت عبر القناة السرية في أوسلو، والتي قادت إلى أول إتفاق سياسي بين العدوين التاريخيين الشعب الفلسطيني وإسرائيل.⁽³⁶⁶⁾

وبالقدر الذي يتيح القرار المستقل، في انتهاج سياسة واقعية تنطلق من رؤية مصلحة الشعب الفلسطيني في ظروف محددة، فإنه يتيح أيضاً عدم التنازل عن الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني التي أقرتها الأمم المتحدة. وهذا بالضبط ما حدث في قمة كامب ديفيد 2004، عندما رفض عرفات بإرادته الوطنية المستقلة التنازل عن هذه الحقوق رغم قسوة الضغوط الأمريكية عليه.

ينطبق الأمر ذاته على خلفه الرئيس محمود عباس، وهو أحد أبرز القادة الواقعيين في الثورة الفلسطينية، والذي يعود له فتح خطوط الحوار الخلفية مع الإسرائيليين، بقوله عام 1977: "ليس لدينا أي مانع للاتصال بأي جهة أو شخص طالما أنه يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة دولته المستقلة وعودته إلى أرضه وتقرير مصيره"، وقد أظهر الرئيس عباس منذ تسلمه السلطة عام 2005، قدراً كبيراً من المرونة، إلا أنه مع ذلك بقي متمسكاً بالقرار الوطني المستقل والحقوق الوطنية من دون أي تنازل.⁽³⁶⁷⁾

³⁶⁶ عبد الرحمن، أحمد. الرئيس سنوات مع ياسر عرفات. مصدر سبق ذكره. ص74-75.

³⁶⁷ وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) 1977/1/15.

4.4 خلاصة

تبلور القرار الوطني الفلسطيني المُستقل في سياقه الفكري، وتطوره كمفهوم في الفكر السياسي الفلسطيني، في ظل حاجة الشعب الفلسطيني لإبراز شخصيته وخصوصيته الوطنية، وهي الحاجة التي فرضتها بالأساس طبيعة المشروع الصهيوني، وفرضها عهد الوصاية العربية، التي انتزعت من الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بنفسه، وحقه في أخذ زمام قضيته بنفسه. وارتبط القرار المستقل جدلياً مع الوطنية الفلسطينية، فكلاً تمت هذه الوطنية وتبلورت، ظهرت الحاجة للقرار المستقل، وكلما استطاع الشعب الفلسطيني الإمساك بقراره، تعززت هويته الوطنية ونمت.

وبسبب تعقيدات الواقع الفلسطيني، سواء الواقع الذي فرضته النكبة عام 1948، أو واقع التداخل الشائك بين ما هو وطني وما هو قومي، فإن مفهوم القرار الوطني المستقل ما يزال موضع تفسيرات مختلفة ومتناقضة وناقية أحياناً لوجوده، كما هو الحال مع قوى الإسلام السياسي. إلا أن القرار المستقل بالرغم مما أحاط به من ضبابية وصراع في الحالة الفلسطينية، فإنه يشكل أحد أهم العناصر المقررة في مرحلة التحرير الوطني، فالإستقلالية أو استقلالية القرار في حركات التحرير الوطني، هي المدخل الرئيسي لممارسة الشعوب لحقها الأصيل في تقرير المصير، وانجاز مهام التحرير في الاستقلال الوطني.

كما وتكمن الأهمية المحورية للقرار الوطني الفلسطيني المستقل، في مواجهة إنكار وجود الشعب الفلسطيني، وهي الفرضية التي استند إليها المشروع الصهيوني. والقرار بهذا المعنى هو مسألة وجودية غير قابلة للتنازل أو للمساومة. ولو لم يتدارك الشعب الفلسطيني لحظة تنازله عن قراره الوطني عشية نكبة 1948، وبيادر لاحقاً لانتزاعه، لثم شطب القضية الفلسطينية، وانتهت تماماً. وفي السياق النضالي، لعب القرار الوطني المستقل دوراً حاسماً في حماية الثورة الفلسطينية، وفي تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها، وتكريس الكيانية الفلسطينية المستقلة، وفي حسم مسألة التمثيل. وكان للقرار أهمية خاصة في إخراج الشعب الفلسطيني من حالة الرفض العدمي، الذي دفع الشعب الفلسطيني ثمنها في خسارة الفرص لإقامة دولته المستقلة، بعد قرار التقسيم عام 1947، إلى حالة من الحكمة السياسية، وانتهاج الواقعية عبر اتخاذ القرارات التي تراعي المصلحة الفلسطينية في كل مرحلة من المراحل.

ويمكن تخيل فداحة خسارة فقدان القرار المستقل النضالية في مسيرة الشعب الفلسطيني، على المشروع الوطني الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية، التي لم تُنجز بعد مهمات مرحلة التحرر والإستقلال، فالتمسك بالقرار والحفاظ عليه هو معيار توجهنا السياسي الصحيح، الذي يلبي المصلحة الوطنية والحقوق الفلسطينية. لذلك كان القرار مهماً في الماضي، وسيبقى مهماً في المُستقبل، حتى تقام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة.

الفصل الخامس

القرار الوطني الفلسطيني المُستقل: مخاطر وتحديات

بعد مضي مائة عام على بروز القضية الفلسطينية، ومضي خمسين عاماً على انطلاق الثورة الفلسطينية المُعاصرة، فإن الشعب الفلسطيني، وبالرغم من كل التضحيات الجسيمة التي قدّمها، لم يستطع تحقيق أهدافه في ممارسة حق تقرير المصير على أرضه وتحقيق استقلاله الوطني. وانطلاقاً من ذلك فإن القرار الوطني المُستقل ما يزال يكتسب أهمية حيوية واستراتيجية للاستمرار بالنضال الوطني حتى يبلغ أهدافه.

ورغم مرور كل هذا الزمن، إلا أن الواقع لم يغير من جوهر الصراع في شيء، فالمشروع الصهيوني، المتمثل اليوم بإسرائيل، وبسبب طبيعته الإحلالية، يدرك تماماً أن التغلب على الشعب الفلسطيني، وتصفية قضيته بشكل كامل، لا بد أن يمر بكسر الإرادة الوطنية الفلسطينية الحرة. وفي المقابل تدرك الحركة الوطنية الفلسطينية أن لا أمل لها في وقف زحف المشروع الصهيوني، المتمثل اليوم بالاحتلال، وإلحاق الهزيمة به، إلا من خلال تصليب هذه الإرادة ومنع إسرائيل من كسرها. والمعادلة القائمة حالياً تبرز فيها إسرائيل، وهي تستهدف بشكل متواصل ومستمر النزعة الوطنية الاستقلالية لدى الشعب الفلسطيني، لكونها تشكل خطراً دائماً على مشروعها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبرز حاجة الفلسطيني على هذه الإستقلالية وحمايتها، لأنه من خلالها فقط يحافظ على وجوده وعلى هويته الوطنية ويكرس حضوره في المعادلة الإقليمية والدولية وصولاً إلى استقلاله الوطني.

يأتي الخطر الذي يواجه القرار الوطني الفلسطيني المستقل بالأساس، من المشروع الصهيوني المتمثل بالاحتلال واستمراره، كما أن المخاطر والتحديات الأخرى هي في واقع الأمر نتيجة له. فالحركة الوطنية، التي نشأت وتطورت وتبلورت بعد نكبة 1948، واجهت واقعاً لم تكن خلاله تسيطر على أرضها ولا على شعبها، لذلك مثل فقدان السيادة، المخاطر التي يواجهها القرار المستقل ولا زال يواجهها حتى اليوم.

الوطنية الفلسطينية واجهت وتواجه مخاطر الضغوط المالية والإقتصادية، ومخاطر الإنقسات والتشردم المدعومة من جهات عربية وإقليمية، بهدف السيطرة على القرار السياسي الفلسطيني، كما شكّل غياب البرنامج السياسي في مراحل عديدة خطراً على القرار المستقل.

وحتى بعد إقامة الشعب الفلسطيني لدولته المستقلة، وهو افتراض قائم، ستتواصل التدخلات العربية والإقليمية في شؤون هذه الدولة وفي توجهاتها، إضافة الى مخاطر الإسلام السياسي الذي لا يؤمن بالوطنية ولا بالقرار المستقل، هذا عدا مخاطر العولمة العابرة للحدود، والتي تُفقد المشروع الوطني الفلسطيني استقلاليتها، قبل أن يصل الى أهدافه في إقامة الدولة المستقلة.

المبحث الأول: خطر المشروع الصهيوني - الإسرائيلي على القرار الوطني المستقل

بالرغم مما شهدته القضية الفلسطينية من تراكمات والتواءات وتعرجات، وبالرغم مما شهدته من مبادرات وقرارات، فإن طبيعة المشروع الصهيوني وأهدافه المعلنة باتجاه الشعب الفلسطيني لم تتغير في جوهرها، كما لم يتغير تبني الاستعمار العالمي لهذا المشروع والتزامه به، تنفيذاً ودعمًا وحماية، وذلك منذ وعد بلفور عام 1917 وحتى تاريخه. وقد عبر الوزير بلفور نفسه عن هذا الالتزام بقوله عام 1919: "الدول العظمى ملتزمة بالصهيونية، الصهيونية سواء كانت محقة أو على خطأ، جيدة أو سيئة، فإن جذورها ضاربة في التقاليد مغلقة في القدم، وفي حاجات راهنة، وفي آمال مرتجاة، وهذا لعمرى أهم من رغبات وأهواء 700 ألف عربي في هذه الأرض العريقة." (368)

فمنذ أن باركت بريطانيا المشروع الصهيوني، من خلال سياستها الساعية نحو تنفيذ وعد بلفور، الذي حولته إلى التزام، انقلب كل شيء وبالأعلى على رأس الشعب الفلسطيني، فقد حظيت الصهيونية بمنزلة الشريك لبريطانيا، وبخاصة بعد انتصارها الكبير في الحرب العالمية الأولى، عندما انهارت ثلاث إمبراطورات، الروسية والنمساوية والعثمانية. فوعد بلفور كان منبع كافة التطورات اللاحقة في القضية الفلسطينية، ولاحقاً فيما بعد بالصراع العربي الإسرائيلي. (369)

وكما أنجبت الحرب العالمية الأولى وعد بلفور، والحرب العالمية الثانية قرار تقسيم فلسطين عام 1947، أنجبت حرب 1967 قرار مجلس الأمن رقم 242. وكان البريطانيون هم صانعو هذا القرار، وقد استلهموا فكرته استناداً إلى الموقف الإسرائيلي. ولكن كيف؟

من المعروف أن مجلس الوزراء الإسرائيلي أعلن موقفاً لافتاً للنظر في 19 حزيران/يونيو 1967، أي بعد وقف الحرب بأيام، جاء فيه:

- 1- أن يتم الانسحاب من الأرض المحتلة فقط، بشرط التوصل إلى اتفاق سلام.
- 2- إبرام معاهدة سلام مع مصر وسوريا وفق الحدود الدولية، ووفق حاجات إسرائيل الأمنية.

³⁶⁸ الخالدي، د. وليد. فلسطين والدراسات الفلسطينية بعد قرن من الحرب العالمية الأولى ووعد بلفور. مجلة دراسات فلسطينية. العدد 99.

2014. ص 7.

³⁶⁹ المصدر السابق. ص 8-10.

3- ضم قطاع غزة.

4- نهر الأردن هو الحدود الأمنية لإسرائيل بمعنى ضمان السيطرة الدائمة على الضفة.⁽³⁷⁰⁾

وبعيداً عن هذه الشراكة الصهيونية - الإستعمارية، فإن ممارسات إسرائيل اللاحقة بعد حرب 1967، وحتى الآن لم تغادر مربع المشروع الصهيوني، الذي يشكل الإستيطان والهجرة حجراً الزاوية فيه، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإستيطان الصهيوني يختلف اختلافاً جذرياً عن أي استيطان إستعماري آخر، فهو يركز على الدين والأسطورة، وهدفه التغلغل داخل التجمعات الفلسطينية بغية مضايقتها وتهجيرها.⁽³⁷¹⁾

بعد اتفاق أوسلو عام 1993، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالرغم من اعتراف الحكومة الإسرائيلية بزعامة اسحاق رابين، بمنظمة التحرير ومنح بعض من الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، فإن الواقع على الأرض يشير إلى أن المشروع الصهيوني بأهدافه القديمة والجديدة، ما يزال متواصلاً في الضفة، وأن كل ما جرى بعد أوسلو هو إعادة صياغة مفهوم الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، حيث تم استبدال مفهوم الإحتلال بمفهوم الأمن الإسرائيلي، ما سمح له بمصادرة مزيد من الأرض الفلسطينية، وتوسيع الإستيطان، وبناء الجدار، وتهويد القدس، وأكثر من ذلك حصلت إسرائيل على موافقة دولية لمشروعية همومها الأمنية باعتبارها أولوية على ما عداها من القضايا.⁽³⁷²⁾

ونلاحظ أن ما تقوم به إسرائيل في الضفة الغربية بما فيها القدس، هو ذاته الذي كانت تقوم به الحركة الصهيونية منذ مائة عام، وهو حسم موضوع الأرض، ورسم الحدود من طرف واحد عبر الإستيطان، وعبر ممارسة الضغوط على المواطنين الفلسطينيين بهدف إزاحتهم وترحيلهم. وفي هذا الشأن نرى ما الذي يقوم به الإحتلال في القدس الشرقية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمواطنين الفلسطينيين، وفقاً للإحصائيات الإسرائيلية لسنة 2014، فإن هناك 78% من

³⁷⁰ الخالدي، د. وليد. فلسطين والدراسات الفلسطينية بعد قرن من الحرب العالمية الأولى ووعد بلفور. مصدر سبق ذكره.

ص 11.

³⁷¹ شبيب، سميح. الاستيطان والهجرة في الفكر الصهيوني. شؤون فلسطينية. العدد 248. 2012. ص 83.

³⁷² فرسخ، ليلي. ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية - نقالات نوعية في فهم الاقتصاد الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 101.

2015. ص 98.

المقدسيين يعيشون تحت خط الفقر. وبالإضافة إلى أزمة السكن وإيجارات الشقق المرتفعة، وتزايد الضغط على المسجد الأقصى عبر السماح لليهود بالصلاة على "جبل الهيكل". كما ازداد الإستيطان داخل الأحياء الفلسطينية في البلدة القديمة وخارجها، بالإضافة الى تطويق القدس وسكانها بالمستوطنات من جميع الجهات.⁽³⁷³⁾

وبهدف إنهاء فكرة حل الدولتين، تواصل إسرائيل استيلاءها على الأغوار، وتفرغ السفوح الشرقية المطلة عليها من السكان الفلسطينيين. وتعمل جاهدة على تعزيز الكُتل الإستيطانية وتوسيعها، وهي الكتل التي تقول إسرائيل إنها لن تتنازل عنها في أية تسوية مستقبلية، فعملية البناء في هذه الكتل لم تتوقف قط. كما يجري تحويل المستوطنات المتناثرة غير المرخصة، إلى مستعمرات شبه عسكرية، لضمان السيطرة على الريف الفلسطيني وتقطيع أوصال الدولة الفلسطينية عندما تأتي الحاجة لذلك. وتتضح خطط إنهاء حل الدولتين بالقرار الذي اتخذته إسرائيل بعد اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية عام 2012، والقاضي بالسيطرة على منطقة (E1) الواقعة شرق جبل الزيتون في القدس، كي تنهي فكرة إقامة دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة.⁽³⁷⁴⁾

وفي السياق نفسه يأتي مشروع الدولة ذات الحدود المؤقتة، الذي يبقي الشعب الفلسطيني أسيراً للاحتلال، لكنه بالمقابل ينزع عنه أية مسؤولية سياسية أو قانونية أو أخلاقية. تتأوب على طرح هذا المشروع معظم القادة الاسرائيليين منذ انهيار المفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية في قمة كامب ديفيد عام 2000، طرحه باراك وشارون وموفاز وأولمرت وليبرمان، وكل هؤلاء عرضوا إقامة دولة مؤقتة على مسافة تتراوح بين 40 و 60 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، وبالطبع من دون القدس الشرقية.⁽³⁷⁵⁾

تكمّن خطورة مشروع الدولة ذات الحدود المؤقتة، في تصفية فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، كما يُمثّل هذا المشروع تطبيقاً للفكرة الصهيونية لحل "دولتين لشعبين"، دولة فلسطينية، محصورة وصغيرة المساحة وتدخل في

³⁷³ الجعبة، نظمي. استيطان القدس - تنفيذ خطط قديمة. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 101 ص 14-15.

³⁷⁴ لماذا الدولة ذات الحدود المؤقتة. الموقع الإلكتروني لمفوضية العلاقات الوطنية . www.fatehwatan.ps . تاريخ الاسترجاع 4/8/

2015.

³⁷⁵ المصدر السابق. تاريخ الاسترجاع. 2015/4/8.

نطاق الأمن الاسرائيلي، وتكون دولة الشعب الفلسطيني، ودولة تصادر 90 بالمئة من أرض فلسطين التاريخية تكون دولة الشعب اليهودي، وتستطيع استيعاب ملايين المهاجرين اليهود من شتى انحاء العالم.⁽³⁷⁶⁾

ويأتي ذلك في سياق استمرار المخطط الصهيوني بجوهره وأهدافه المتمثلة بـ "الدولة القومية للشعب اليهودي" أو "يهودية الدولة"، التي يشترط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو اعتراف الفلسطينيين بها مسبقاً في سياق المضي قدماً بما سماه حل الدولتين. ولوضع هذا المشروع في حيز التنفيذ العملي، اقترحت الحكومة الاسرائيلية عام 2014، على الكنيست الإسرائيلي قانوناً أساسياً يهدف إلى تعميق الهوية القومية اليهودية للمجتمع والدولة في اسرائيل. وبالمقابل يفرغ القانون، وهنا تكمن خطورته، المواطنة غير اليهودية من أي مضمون سياسي جوهري، وبالتالي فإنه يفرغ المواطنة للفلسطينيين داخل الخط الأخضر، ويعيق نضالهم من أجل المساواة، وربما وجودهم على أرضهم التاريخية على المدى البعيد. كما يلغي الاعتراف بيهودية الدولة عملياً وواقعياً، حق العودة للاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الأمم المتحدة 194.⁽³⁷⁷⁾

اليمن الاسرائيلي، الذي يصر أكثر من غيره على قانون يهودية الدولة، لم يعد يكثرث برأي العالم بخصوص "الدولة اليهودية الديمقراطية". فالقانون يتناقض مع "إعلان الإستقلال" الذي ينص على المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لكافة السكان، بغض النظر عن العرق والدين أو الجنس. فمن بين 37 زعيماً يهودياً، وقع على هذا الإعلان - اسرائيلي واحد فقط كان من مواليد فلسطين.⁽³⁷⁸⁾

انطلاقاً من العرض السابق، فإن المعادلة التي نشأت مع بداية الصراع قبل مائة عام، واستدعت التدخل بين العام القومي والإقليمي، وبين الخاص الوطني الفلسطيني، ما تزال قائمة. وفي ظل استمرار الصراع بطبيعته الوجودية، نلاحظ استمرار طلب الوطني الفلسطيني لعون ومساعدة ودعم

³⁷⁶ لماذا الدولة ذات الحدود المؤقتة. الموقع الإلكتروني لمفوضية العلاقات الوطنية . www.fatehwatan.ps . تاريخ الاسترجاع 4/8/2015.

³⁷⁷ جمال، أمل. أهداف ومعاني إقتراح قانون أساس اسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 101. ص 8-7.

³⁷⁸ الخالدي، وليد. مصدر سبق ذكره. ص 15.

القومي العربي وحتى الاقليمي. لكن استدعاء التدخل القومي والإقليمي كان أكثر وضوحاً مع حركتي حماس والجهاد الاسلامي اللتين كانتا جزء من ملف الممانعة الإقليمي (ايران، سوريا، قطر، حزب الله). جرى استدعاء تركيا كقوة إقليمية، لتكون شريكاً في اتخاذ القرار خصوصاً فيما يتعلق بقطاع غزة بعد سيطرة حماس عليه عام 2007.

أما قادة فصائل منظمة التحرير، فيجمعون بأن المشروع الصهيوني - اسرائيلي بطبيعته الإحلالية، يمثل تهديداً للإستقلالية الفلسطينية، والقرار الوطني المستقل، فعندما وجه إليهم السؤال عن التحديات التي يواجهها القرار المستقل، اعتبروا جميعهم أن الطبيعة الوجودية للصراع، الناجمة عن طبيعة المشروع الصهيوني، تمثل التهديد الأخطر لهذا القرار.⁽³⁷⁹⁾

³⁷⁹ مقابلات خاصة أجراها الباحث. في الفترة من 2014/12/30 ولغاية 2015\2\9. مصدر سبق ذكره.

المبحث الثاني: فقدان السيادة والقرار الوطني المستقل

نتيجة فقدان الشعب الفلسطيني فرصة إقامة دولته الوطنية المستقلة عام 1948، وفقدان حقه بممارسة سيادته على أرضه التاريخية، فقد مثّلت استقلالية القرار الوطني، السيادة المعنوية التي تثبت الكيان الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير على الخارطة السياسية في معادلة الشرق الأوسط. وقد لخص أحمد عبد الرحمن هذه العلاقة بين القرار المستقل والسيادة بقوله: "كان أبو عمار يرى التوحد في شخصيته هو الضمانة الوحيدة لاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني المستقل، ما دام يفنقر هو وثورته وشعبه إلى الارض الصلبة والقاعدة الاجتماعية الراسخة".⁽³⁸⁰⁾

لذلك ليس مصادفة، أن يكون القرار الفلسطيني المستقل هدفاً لأكثر من طرف، لكونه يمثل السيادة التي كانت المنظمة تمارسها معنوياً على شعبها المشرّد والمشتت. من هنا، فإن القرار المستقل بقدر ما يمثله سيادة، فإن فقدان السيادة الحقيقية أو فقدان ممارستها على الشعب والأرض، كان سبباً في إضعاف القرار وسهولة استهدافه والسعي لانتزاعه.

هنا لا بد من توضيح مفهوم السيادة، وما الذي تعنيه، وبالتالي كيف يشكل فقدانها خطراً على الإستقلالية الفلسطينية، وبالمقابل كيف عوّضت الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، غياب السيادة المادية بالسيادة المعنوية المتمثلة بالقرار الوطني المستقل؟

ارتبط ظهور السيادة كمفهوم وممارسة مع ظهور الدولة القومية المعاصرة، وارتبط بالتالي بماهية الدولة وتعريفها. فالدولة "هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، ويخضعون لتنظيم سياسي يتمتع باختصاصات دولية عامة مستقلة، يستمدّها مباشرة من القانون الدولي". وعناصر تكوين الدولة تعتمد على السكان والإقليم والسلطة الحاكمة، وتُشكل السيادة عنصراً رئيسياً في الدولة، خصوصاً أن الإعراف الدولي يتم في العادة للدولة وسيادتها على أرضها وشعبها.⁽³⁸¹⁾

³⁸⁰ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 229.

³⁸¹ الراوندوزي، د. عثمان. علي. السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر. دار الكتب القانونية. المحلة الكبرى. مصر. دار الشتات

للنشر والبرمجيات. 2010. ص 12-14.

الاعتراف الدولي بسيادة دولة ما، هي مسألة حاسمة، فعلى سبيل المثال لا احد يجادل في إقليم كردستان العراق على ملكية الشعب الكردي لأرضه الاقليمية وحقوقه التاريخية فيها، ولكن وبسبب تضارب المصالح الإقليمية والدولية مع وجود دولة كردية ذات سيادة، فإن هذا الاقليم لم يتحول إلى دولة، وأن القرار الكردي المستقل بقي منقوصاً. وعليه فإن القرار الوطني لا يمكن ان يكون مكتملاً ومحمياً الا بوجود دولة مستقلة ذات سيادة كاملة. (382)

إن، فالسيادة هي أن تحكم الدولة نفسها بنفسها، وتملك حريتها في الداخل للتشريع وسن القوانين التي تلبي مصالحها، وفي الخارج لتحديد علاقاتها مع الدول الأخرى، كما ترتأبها مصالحها، والسيادة هي السلطة العليا المطلقة التي تنفرد وحدها بالحق في إنشاء الخطاب المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال، وبالتالي السيادة هي أحد العناصر المكونة للدولة. والسيادة أيضاً هي النواة الأولى لأية جماعة سياسية أو هي المظهر البدائي لأية سلطة تمارسها هذه الجماعة. (383)

واستناداً إلى ما ذكر، فإن القرار المستقل بحاجة إلى حاضنة وقاعدة مادية، هي وجود شعب وأرض (إقليم)، وان أي قرار لن يكون محمياً إلا في حال وجود دولة مستقلة، بمعنى أن القرار المستقل ليس هدفاً بحد ذاته، بل انه وسيلة لممارسة السيادة، وبالمقابل فإن القرار المستقل لا يكتمل إلا عبر القدرة على ممارسة السيادة.

وخلال مسيرة الثورة الفلسطينية لاحظنا أن أهم الإنجازات الوطنية تحققت عندما كانت الثورة تمتلك استقلاليتها، وتمارس نوعاً من السيادة المباشرة على جزء من الشعب الفلسطيني، يقيم على أرض ليست أرضه، كما حال الثورة في الساحتين الأردنية واللبنانية، وبالمقابل فإن القرار الوطني الفلسطيني المستقل كان مهدداً عندما فقدت الثورة هاتين الساحتين.

قبل حرب عام 1967، كانت قيادة حركة فتح تراقب عن كثب المحاولات المستميتة والفاشلة، لرئيس منظمة التحرير الأسبق أحمد الشقيري لممارسة السيادة على الشعب الفلسطيني المنتشر على ضفتي نهر الأردن، ومقاومة الملك حسين لهذه المحاولات، للحيلولة دون خطر إزدواجية الولاء

³⁸²الراوندوزي، د. عثمان. علي. السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر. مصدر سبق ذكره. ص 17.

³⁸³المصدر السابق. ص. 34-35.

السياسي لهؤلاء الفلسطينيين، والحد من تطلعاتهم نحو بلورة ذاتهم الخاصة. لذلك لم تترد قيادة فتح بعد الحرب المذكورة، وعبر ممارسة الكفاح المسلح وممارسة استقلاليتها، في اتخاذ الضفة الشرقية قاعدة ارتكاز لها، سيما وأن أكثر من نصف سكانها هم من الفلسطينيين، فالإستقلالية التي تتادي بها فتح ستكون معرضة للمصادرة والانتزاع دون وجود قاعدة الإرتكاز هذه، وممارسة قيادة الثورة سيادتها على جماهير شعبها. (384)

وبعد هزيمة الثورة الفلسطينية، وخسارتها السيادة على الشعب الفلسطيني وقاعدة ارتكازها في ايلول/سبتمبر 1970، عاد الملك حسين إلى العمل في محاولة لانتزاع القرار والتمثيل والنفوذ بهما من خلال طرح مشروع المملكة العربية المتحدة، الذي يكرس سيادته وسيطرته على الشعب الفلسطيني وأرضه. من هنا فإن عرفات الذي خرج من الأردن ممسكاً بقراره المستقل، حول لبنان والوجود الفلسطيني فيه إلى حاضنة جديدة، تحمي قراره المستقل، وتكمل مسيرة التحرير. (385)

وبالرغم من إدراكه أن لبنان هي أرض غير فلسطينية وملئمة بالألغام الطائفية الداخلية والخارجية، الدولية والإقليمية، إلا أن عرفات أصر على أن يقيم ما يشبه الدولة، ليحمي ثورته وقراره المستقل، ولكي يبقي وجود القضية الفلسطينية فاعلاً في معادلة الشرق الأوسط، فقد أسس عرفات دولة كاملة في لبنان، برأي نبيل عمرو، صنع الرايات الفلسطينية لقوات البر والبحر والجو، وأنشأ الفرق الموسيقية المدنية والعسكرية، وأنفق على المؤسسات الفكرية والبحثية، وبنى المدارس والمعامل، وعمل على رفع مستوى معيشة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات. (386)

وقدم عرفات تصوراً لدولته المستقبلية فيما أطلق عليه "جمهورية الفاكهاني"، أو دولة "صبرا وشيتلا". ففي هذه الجمهورية الثورية والقومية، أعيدت تربية الأحزاب والقوى الفلسطينية والعربية على قيم الحرية والديموقراطية، وحرية التعبير والنقد والمشاركة الحرة في صنع القرار. اعتقد عرفات وقيادة المنظمة وعن إيمان أنه من خلال معادلة وحدة الثورة وديموقراطية البنادق في

³⁸⁴الشعبي، عيسى. عشر سنوات في الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية. شؤون فلسطينية. العدد 41-42. ص

208-209.

³⁸⁵المصدر السابق. ص 21.

³⁸⁶عمرو، نبيل. مصدر سبق ذكره. ص 57.

جمهورية الفاكهاني، أن هذه المعادلة تمثل ممارسة واعية للسيادة من شأنها أن تقدم حصناً للاستقلالية الفلسطينية، وتكون عامل صمود قوي في مواجهته محاولات انتزاع هذه الاستقلالية.⁽³⁸⁷⁾

إن ممارسة السيادة الجزئية والمحدودة، التي أتاحت إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة، هي أدت إلى الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، الأمر الذي أتاح بدوره للمنظمة من خلال القرار المستقل، أن تصبح الوطن المعنوي للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده. وخلال تلك المرحلة 1972-1988 تجسدت وحدة الشعب الفلسطيني من جديد، حول المنظمة وبرنامجه السياسي.

وعندما غابت هذه السيادة على أرض فلسطينية، واجه القرار المستقل العديد من الأخطار، الأمر الذي دفع خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، إلى طرح فكرة التعددية الجغرافية، كبديل في الحالة الفلسطينية من أجل الحفاظ على القرار المستقل. فقد كان هناك إدراك أن الساحة اللبنانية كالرمال المتحركة، وهي سلاح ذو حدين يمكن أن يعطيك استقلاليته أو يأخذها منك. وفي هذا يقول الحسن: "إن الإستقلالية الفلسطينية، مربوطة بالتعددية الجغرافية، وبما أن المركز غير موجود جغرافياً إلا في لبنان، فهذا يعني إنها ستصبح تابعة، لذلك يجب أن تُضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان، حتى تصبح تابعة للبلد الآخر الذي ستخرج إليه، وهنا تفقد المقاومة الفلسطينية استقلاليته"⁽³⁸⁸⁾.

لم تحكم منظمة التحرير لبنان يوماً، كما لم تحكم الأردن من قبلها، ولم تمارس سيادة كاملة، لذلك كان وجودها مهدداً باستمرار، وكان ياسر عرفات، الذي كانت ثورته تعيش حالتها النضالية يوماً بيوم، يردد "اليوم مرّ بسلام والحمد لله"، ثم يضيف: "ما أروع أن يمر يوم دون أن يقتل أحد". وبالفعل لم تستطع الثورة الفلسطينية الاستقرار في أي مكان، ولذلك بقي قرارها الوطني عرضة للتهديد والانتزاع، وبقي الاحتفاظ به عملاً مكلفاً جداً.⁽³⁸⁹⁾

³⁸⁷ فلسطين الثورة. العدد 572. 1984/9/7.

³⁸⁸ مجلة الحدث اللبنانية، العدد 293. 1981/8/14. ص 4-5.

³⁸⁹ عمرو، نبيل. مصدر سبق ذكره. ص 57.

ولتأكيد مدى أهمية الجغرافيا وممارسة السيادة على أية بقعة من الأرض، بهدف حماية الاستقلالية الفلسطينية، وبعد أن خسرت الثورة الساحة الأردنية عام 1970-1971، صعد عرفات على سفوح جبل الشيخ من الجانب اللبناني، ليثبت قواعده العسكرية فيها، وقال في حينه: "إن تلج قمة هذا الجبل وصقيعه، أكثر دفئاً على أجسادنا من قلوب كثير من النظم العربية"⁽³⁹⁰⁾.

وبعد الخروج من بيروت عام 1982، وبعد أن خسرت الثورة وجودها في دول الطوق العربية، وتحولت الثورة الفلسطينية إلى ثورة طريفة بعيدة عن جماهيرها الفلسطينية، لم ييأس عرفات في البحث عن جغرافيا يمارس السيادة عليها، وفي هذا السياق فكر في جزيرة قرمان اليمنية المهجورة في البحر الأحمر، التي تقع مقابل ميناء الحديدة، ليحولها إلى قاعدة عسكرية للثورة⁽³⁹¹⁾.

فالوجود على الأرض الفلسطينية بعد اتفاقية اوسلو عام 1993، وبالرغم من أهميته، إلا أنه لم يمنح الحماية الكافية للاستقلالية الفلسطينية، لأنها سيادة غير حقيقية للشعب على الأرض حتى في المناطق المصنفة (أ) حسب الاتفاقيات، والتي تقع تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، إدارياً وأمنياً، فخلال المفاوضات اللاحقة، برتوكول الخليل مطلع عام 1997، واتفاقية واي ريفير عام 1999، كان عرفات يسابق الزمن ويعمل كل ما في استطاعته لاستعادة ما يمكن استعادته من الأرض الفلسطينية، والمدن والبلدات. فمن وجهة نظره أنه كلما وسع نطاق سيطرته الجغرافية سيمكن السلطة من ممارسة السيادة بشكل أكبر، كما أن المدن بالنسبة إليه تشكل قلاعاً في وجه احتمال أي هجوم إسرائيلي محتمل، لتدمير وجود السلطة، وانهاء السيادة الوليدة التي تمارسها هذه السلطة على الأرض بالرغم من وجود الاحتلال.⁽³⁹²⁾

وفي ظل غياب الدولة المستقلة ذات السيادة على الشعب والاقليم، فإن منظمة التحرير التي تمتلك قرارها المستقل والمُعترف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، تبقى هي الطرف الذي يمارس سيادة معنوية على الشعب الفلسطيني، وهي الممارسة التي حمت الهوية الوطنية من الاندثار، وحمت القضية الفلسطينية. كما أن الحصول على عضوية الدولة الفلسطينية في الأمم

³⁹⁰ عمرو، نبيل. مصدر سبق ذكره. ص 74.

³⁹¹ المصدر السابق. ص 125.

³⁹² عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 291.

المتحدة، لن يؤثر على مكانة منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد ولا على كونها مرجعية للمفاوضات مع الجانب الاسرائيلي ولا على مرجعيتها للسلطة الوطنية⁽³⁹³⁾.

وبما أن مفهوم السيادة له معنىً مختلف في الواقع الفلسطيني، يتعلق ببعده المعنوي في هذه المرحلة، فإن نيل فلسطين لعضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة، يدخل في مجال تعزيز هذه السيادة المعنوية التي تمثلها حتى الآن منظمة التحرير. فهذه العضوية لا تعنى تغيير الواقع على الأرض لأن الدولة المراقب، والتي هي دولة تحت الاحتلال من شأنها تعزيز مكانة فلسطين على الساحة الدولية سياسياً وقانونياً، ومن شأنها ان تفتح الباب أمام انضمام دولة فلسطين إلى عدد كبير من المؤسسات الدولية. وهو ما تم ويتم.⁽³⁹⁴⁾

إلا أن الخطر الحقيقي الذي يواجهها يكمن في فهم إسرائيل للسيادة في الدولة الفلسطينية. فقيادة إسرائيل أعلنوا أكثر من مرة أنهم لن يسمحوا بقيام دولة فلسطينية، إلا اذا كانت دولة منزوعة السلاح، لا تضم القدس الشرقية والأغوار. فهذه الدولة برأيهم يجب أن تكون ذات مساحة محدودة من الأرض قدر الإمكان، مقطعة الأوصال، وعبارة عن جيوب غير متواصلة، مع إبقاء الخليط السكاني من خلال الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبيرة، الأمر الذي يخلق واقعاً تستمر فيه الولاية الادارية والأمنية المختلطة.⁽³⁹⁵⁾

والدولة الفلسطينية بهذا المعنى، لن تتمتع إلا بسيادة إسمية محدودة، ينكشف فيها النظام السياسي والمجتمعي والاقتصاد الفلسطيني، للجانب الإسرائيلي في ظل غياب السيطرة الأمنية الفلسطينية الكاملة على أراضي الدولة الفلسطينية. في مقابل ذلك هناك ضرورة ملحة لوجود دولة فلسطينية مستقلة تمارس سيادتها على أرضها ومواردها وشعبها. فهذا هو السبيل الوحيد لاستمرار وجود هذه الدولة وبقائها الوطني. فالدولة هي الوسيلة الوحيدة لضمان الحاجات الأمنية الجماعية والفردية،

³⁹³ عبد الكريم، قيس. نائب الأمين العام للجنة الديمقراطية. مقابلة أجراها الباحث. 2015\2\3. القصة الكاملة لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة. محطات ووثائق. مصدر سبق ذكره. ص 2.

³⁹⁴ عز الدين، ياسر. عضوية فلسطين في الأمم المتحدة سلبيات وإيجابيات. شبكة فلسطين للحوار www.pwidf.net تاريخ الاسترجاع 2014/1/20.

³⁹⁵ يزيد، صايغ. إعادة تعريف الاساسيات: السيادة، والأمن الى الدولة الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 22. ص12-13.

وهي الضمان للشعور بالاطمئنان لدى الشعب الفلسطيني على قراره الوطني المستقل وممارسة سيادته الكاملة على أرضه.⁽³⁹⁶⁾

ونظراً لخطورة فقدان السيادة التي ما يزال الشعب الفلسطيني يدفع ثمنها، فإن الجهد يجب أن ينصب على كيفية إعادة تعريف السيادة، في ظل هذا التضارب والتناقض، بل والفجوة التي يصعب ردمها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. فكما استعاض الشعب عن السيادة الفعلية بالسيادة المعنوية عبر منظمة التحرير، فإن حل إشكالية السيادة يمكن أن يتم عبر هيئات أمنية اقليمية أوسع في الشرق الأوسط على سبيل المثال لا الحصر.⁽³⁹⁷⁾

وهنا يُمكن أن تكون المبادرة العربية للسلام المدخل لانتزاع سيادة وطنية في إطار تعاون إقليمي شامل يضمن الحفاظ على الاستقلال الفلسطيني والقرار الوطني في الإطار العام.

على أية حال، فقد شكل غياب السيادة غياب القدرة على امتلاك سلطة صياغة القرار، حيث يكون من اللازم امتلاك هذه السلطة بكاملها. بمعنى آخر: انه بالقدر الذي تمتلك فيه الحركة الوطنية الفلسطينية سلطة على الشعب والارض فإنها امتلكت قدرة اكبر على الاحتفاظ بقرارها المستقل. عرفات وعندما وافق على اتفاق أوسلو انطلق من أهمية أن يكون للحركة الوطنية مركز قرار على الأرض الفلسطينية.⁽³⁹⁸⁾

³⁹⁶ يزيد، خلف. إعادة تعريف الاساسيات: السيادة، والأمن الى الدولة الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 13.

³⁹⁷ عبد الرحمن، أحمد. عشت في زمن عرفات. مصدر سبق ذكره. ص 290

³⁹⁸ المصدر السابق. ص 291.

المبحث الثالث: مخاطر الانقسام وغياب البرنامج السياسي على القرار المستقل

باستثناء فترات محدودة كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تتمتع خلالها بوحدة وتماسك، وكانت ظاهرة الانقسامات الداخلية نتيجة التدخلات العربية في الشأن الفلسطيني، هي السائدة، كما كانت الانقسامات بدورها سبباً مباشراً لهذه التدخلات. وقد رأينا في سياق عرضنا التاريخي، كيف كان غياب الوحدة وغياب البرنامج القادر على تحقيق أهداف الوطنية ملازمين لهذه الحركة، ولاحظنا في السياق التاريخي والسياسي أيضاً، كيف كانت هذه الانقسامات وهذا التشرذم، وغياب البرنامج الوطني الجامع، سبباً في فقدان القرار الوطني عشية نكبة عام 1948، كما وكانت سبباً لتعريض هذا القرار للخطر في كل مراحل النضال الوطني اللاحقة.

وعندما تأسست منظمة التحرير عام 1964، لم يكن باستطاعة رئيسها، أحمد الشقيري توسيع هامش استقلاليته عن الانظمة العربية بسبب التدخلات في شؤون المنظمة، حيث تراوحت المواقف بين مؤيد ومتحفظ ومعارض. فقد قابلت الهيئة العربية العليا بزعامة الحاج أمين الحسيني تأسيس منظمة التحرير بالتحفظ وحتى بالاعتراض، فهذه الهيئة التي كانت آيلة للإضمحلال لم تكن تتحمل أن ترى صفحتها قد طويت عربياً، ولم تجد إلا السعودية لتقف إلى جانبها نكاية بعبد الناصر آنذاك، أما حركة "فتح" فقد كان من الطبيعي أن تقابل تأسيس المنظمة بحذر شديد، لأنه يناقض نزعتها الإستقلالية، لذلك طالبت أن تتمتع المنظمة بالاستقلالية، وأن تكون مرتكزاً للثورة الفلسطينية المسلحة. وأن تحمل مضموناً ثورياً وتكون طليعة لحرب التحرير.

أما تيارات الاسلام السياسي، سواء حزب التحرير أو جماعة الإخوان المسلمين، فقد عارض كل منهما المنظمة بسبب طابعها القومي العلماني، ومن هنا لم تتجج المنظمة في تلك المرحلة في أن تكون مرجعية موحدة للفلسطينيين وقادرة على أخذ قراراتها باستقلالية.⁽³⁹⁹⁾

وفي فترة لاحقة، عندما كانت الثورة الفلسطينية تعمل انطلاقاً من الساحة الأردنية (1967-1971)، وبالرغم من أن المنظمة تحولت إلى إطار جبهوي يضم كافة فصائل المقاومة، استناداً إلى ميثاق وطني متوافقاً عليه، فإن ظاهرة التشرذم التي ميّزت هذه المرحلة، عبر ظهور عشرات

³⁹⁹ حمزة، محمد. الانشقاق. موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 96.

التنظيمات متعددة الولاء، والتي لعبت دوراً في إضعاف التفاف الجماهير الفلسطينية والعربية حول الثورة. وقد ألحق غياب هذا الالتفاف الضرر باستقلالية قرار المنظمة وحمائتها من محاولة الاستفراد بها وضربها. ولم تكن ظاهرة الشرذمة هي الظاهرة السلبية الوحيدة، بل رافقتها أيضاً ظاهرة تكرار الإمتناع أو مقاطعة دورات المجلس الوطني، والإنسحاب من عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة، خصوصاً بعد انقسام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتنظيمها الى ثلاث جبهات.⁽⁴⁰⁰⁾

وقد تمت انشقاقات السبعينيات فرصة إضافية للأنظمة العربية لتزيد من تدخلها في الشأن الفلسطيني الداخلي، وفي شؤون منظمة التحرير وفصائلها، وفي هذا السياق لاحظنا كيف قاد إنشقاق عضو المجلس الثوري لحركة فتح صبري البنا* "أبو نضال" عن فتح عام 1973، وتأسيسه حركة فتح-المجلس الثوري، قاد إلى تدخل النظام العراقي وأجهزة المخابرات العربية في الشؤون الفلسطينية، وارتكاب هذه الأجهزة سلسلة اغتيالات للقادة الوطنيين الفلسطينيين، باسم جماعة "أبو نضال" وفي مقدمتهم عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف "أبو إياد" وهائل عبد الحميد "أبو الهول" وغيرهم من القادة.⁽⁴⁰¹⁾

وأدى تأسيس "جبهة الرفض" عام 1974 بدعم من النظام العراقي في مرحلة أولى، والسوري والليبي في مرحلة لاحقة، إلى بروز أكثر من مصدر للقرار الوطني الفلسطيني، ومعروف أن هذه الجبهة التي تأسست على أرضية رفض "الحلول الإسلامية" المقترحة في إطار التسوية السياسية، التي تلت حرب 1973، لم تقدم نفسها بديلاً عن المنظمة، لكنها شكلت مؤسسات موازية للمنظمة سياسية وإعلامية.⁽⁴⁰²⁾

وقد كانت هي الانقسامات هي الأخطر على القرار الوطني المستقل، وتلك التي جرت في إطار منظمة التحرير بعد خروج الثورة الفلسطينية من بيروت عام 1982، والتي تم التطرق لها

⁴⁰⁰ حمزة، محمد. الانشقاق. موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 97 .

* صبري البنا، أبو نضال: من مواليد فلسطين عام 1937. انتمى لحزب البعث، وفي عام 1968، التحق بحركة فتح وأصبح عضواً في المجلس الثوري قبل أن ينشق عام 1973.

⁴⁰¹ حمزة، محمد . المصدر السابق. ص. 99.

⁴⁰² المصدر السابق. ص. 100.

باستفاضة في السياق التاريخي والسياسي، فهذه الانقسامات لم تكد تعصف بالقرار الوطني فحسب، بل بوجود المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

ويعتبر الإنقسام السياسي والجغرافي الذي بدأ بانقلاب حركة حماس العسكري في قطاع غزة عام 2007، هو الأخطر من بين كل الإنقسامات التي شهدتها الحركة الوطنية في تاريخها منذ النكبة عام 1948، وتكمن خطورة هذا الإنقسام في ظهور مركزين للقرار، وظهور نوازع إقليمية بالتواطؤ مع حماس لإنشاء قيادات بديلة لمنظمة التحرير، ومحاولة هذه المرجعية النيل من القرار الوطني المستقل، ومن وحدة التمثيل الفلسطيني. وخلال الفترة بعد الانقلاب وحتى عام 2014 اتخذت "حماس" أكثر من مرة قراراً بالحرب مع إسرائيل، أو عقد هدنة معها بعيداً عن منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.⁽⁴⁰³⁾

كما تكمن خطورة الإنقسام في كونه قد يقود إلى إمكانية نشوء كيان مستقل ومنفصل في قطاع غزة عن الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي يمهد لإقامة دولة في قطاع غزة كانت وما تزال هدفاً إسرائيلياً.⁽⁴⁰⁴⁾

إن جميع الانقسامات تلحق ضرراً كبيراً بالقرار الفلسطيني المستقل، وخصوصاً تلك التي تستمر لفترات طويلة، فهذا النمط من الانقسامات هو الأكثر تأثيراً على امتلاك الشعب الفلسطيني لقراره المستقل.

وفي سياق الحديث عن الإنقسامات، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الاختلافات بوجهات النظر السياسية أو غيرها لا يندرج في باب الإنقسام، ما دامت القاعدة التي صاغتها موثيق منظمة التحرير موجودة: إحترام الأقلية رأي الأغلبية، واحترام الأغلبية حق الأقلية في الاختلاف، ومعها في عرض رأيها واجتذاب مؤيدين له، فالمنظمة كانت وستبقى إطاراً جبهوياً، يحترم التعددية السياسية، كما أن النظام السياسي الذي إنبثق عنها في إطار السلطة الوطنية، هو أيضاً نظام ديموقراطي تعددي،

⁴⁰³ عبد الكريم، قيس. مقابلة خاصة أجراها الباحث. 2015/2/3.

⁴⁰⁴ زكي، عباس. مقابلة خاصة أجراها الباحث. 2015/2/7.

يسمح بحق الاختلاف فإنها هي الحصن المنيع أمام أي تدخل بالشأن الداخلي الفلسطيني، وهي الحامي الحقيقي للقرار الوطني المستقل.⁽⁴⁰⁵⁾

أما بخصوص أثر غياب البرنامج الوطني والشامل على استقلالية القرار الوطني، فيمكن الجزم بأن هذا الغياب كان سبباً في عجز الحركة الوطنية هي تحقيق أهدافها بالاستقلال. وقبل نكبة عام 1948، لم تفلح هذه الحركة في وضع برنامج ينهي إشكالية التناقض بين رفض الحركة الوطنية للمشروع الصهيوني، وبين نهج التمسك بالتعاون مع بريطانيا، المسؤولة عن تنفيذ هذا المشروع على الأرض. فقد كان لدى قيادة الحركة الوطنية إصرار على التثبت بسعيها لإقناع بريطانيا بالتخلص من دعمها للمشروع الصهيوني، ظناً من هذه القيادات بأن بريطانيا ستستجيب لمطالبها خوفاً على مصالحها في الوطن العربي. وإلى جانب إغفال الحركة الوطنية عن تقديم نفسها ممثلة لجميع مواطني فلسطين مسلمين ومسيحيين ويهود، فإنها بالغت في تصور اهتمام العالمين العربي والاسلامي في فلسطين، وتركت بناءً على ذلك قرارها الوطني للأنظمة العربية.⁽⁴⁰⁶⁾

لذلك لم يكن غريباً ما تم في حرب 1948 من نتائج، وكيف أدى غياب الرؤية الوطنية الناضجة وغياب البرنامج الوطني، في تلك اللحظة المصيرية، إلى ضياع فلسطين وتجزئتها وتشريد شعبها. ويمكن الإشارة هنا إلى بروز برنامجين متناقضين تماماً في الحركة الوطنية، الأول عبّرت عنه قيادة الهيئة العربية العليا في مؤتمر غزة، المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1948، والذي أعطى الشرعية لحكومة عموم فلسطين، ودعا إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، والثاني مؤتمر عمان الذي عقد في اليوم ذاته، ودعا إلى ضم الضفة الغربية إلى الأردن.⁽⁴⁰⁷⁾

ومع تلاشي فلسطين وشعبها عن خارطة الشرق الأوسط وتلاشي إمكانية وجود حركة وطنية مستقلة تمتلك برنامجاً موحداً ونتيجة توزع فلسطين والفلسطينيين جغرافياً على دول المنطقة، فقد توزعوا كذلك على التيارات السياسية القائمة في الدول "القومية والعروبية واليسارية والماركسية

⁴⁰⁵ زكي، عباس. مقابلة خاصة أجراها الباحث. 2015/2/7.

⁴⁰⁶ المصدر السابق.

⁴⁰⁷ المصدر السابق.

وتيار الإسلام السياسي". وقد مثلت هذه التيارات بالنسبة لهم تعويضاً عما فقدوه بعد نكبتهم من مشاعر الإنتماء الوطني الخاص بهم.⁽⁴⁰⁸⁾

وبعد تأسيسها عام 1964 لم تنجح منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الشقيري في أن يكون ميثاقها القومي، برنامجاً وطنياً موحداً، خصوصاً أن هذا الميثاق قد أهمل الخصوصية الفلسطينية كما أهمل الكفاح المسلح الذي أصبح هدفاً لغالبية التنظيمات الفدائية الناشطة. فقد اعتبرت حركة فتح الكفاح المسلح طريقاً وحيداً للتحرير مستبعدة أي إشارة إلى العمل السياسي وال جماهيري من برنامجها في تلك المرحلة. أما واقع المنظمة المشار إليه فقد تغير تماماً بعد حرب عام 1967، فقد شكل ميثاقها المعدل، الميثاق الوطني الذي أقره المجلس الوطني في دورته الرابعة المنعقدة في القاهرة في تموز/ يوليو 1968 برنامجاً سياسياً وطنياً وقاسماً مشتركاً بين كافة الفصائل الفلسطينية.⁽⁴⁰⁹⁾

وبالرغم مما شكلته مقررات المجلس الوطني في دوراته المختلفة من قواسم مشتركة، إلا أنها وفي كثير من المنعطفات السياسية، كانت بعض الفصائل تبتعد عن هذه القواسم كما تم على سبيل المثال عام 1974 عندما أقر المجلس برنامج النقاط العشر بموافقة الأغلبية الساحقة بما فيهم ان الجبهة الشعبية، الا انها ومعها عدد من الفصائل شكلت في حينه جبهة الرفض كما سبقت الاشارة له.

ومع تأسيس حركة الجهاد الإسلامي وحماس نشأ واقع مختلف تماماً، فقد أصبحت مشكلة وجود برنامج وطني أكثر تعقيداً مع هذا التأسيس، فلم يبرز تعدد في البرامج وحسب، كما كان الحال في منظمة التحرير، بل برز منهجان مختلفان جذرياً خاصة عندما طرحت حركة حماس ميثاقها عام 1988، والذي أخذ بعداً دينياً يناقض في جوهره الميثاق الوطني العلماني للمنظمة.⁽⁴¹⁰⁾

وإلى جانب هذه الاختلافات بالمنهج، فإن كلا الحركتين الجهاد وحماس، لم تطرح برنامجاً سياسياً اجتماعياً، وحتى عندما قررت حماس خوض الانتخابات عام 2006 ، فإن كتلتها "كتلة الاصلاح

⁴⁰⁸ ركي، عباس. مقابلة خاصة أجراها الباحث. 2015/2/7.

⁴⁰⁹ مجدلاوي، د. أحمد. مقابلة خاصة أجراها الباحث.

⁴¹⁰ حديث لخالد الحسن. مجلة الموارد اللبنانية. مصدر سبق ذكره.

والتغيير"، طرحت برنامجاً عاماً فضفاضاً، لم يخض بالتفاصيل، خاصة في جانبه الاجتماعي، بل وركز أكثر على أخطاء السلطة الوطنية أكثر من كونه قدم بديلاً لبرنامجها.⁽⁴¹¹⁾

إن اختلاف المناهج والبرامج بين تيارات الإسلام السياسي من جهة، وبين المنظمة وفصائلها من جهة أخرى وتحديدًا حركة فتح، لم ينحصر في سياق النقاش والحوار الديمقراطي، بل تحول إلى صدام مسلح بعد عام 2006، وهو الصدام الذي قاد في نهاية المطاف إلى الانقسام وترسيخ البرامج المتناقضة، الأمر الذي أوصل الحركة الوطنية عملياً إلى طريق مسدود.⁽⁴¹²⁾ وفي نهاية الأمر لاحظنا أيضاً كيف وصل برنامج المقاومة المسلحة الذي تتبناه "حماس"، وبرنامج المفاوضات الذي تتبناه "فتح" إلى طريق مسدود، الأمر الذي أضعف قدرة الحركة الوطنية على الإمساك بقرارها الوطني المستقل.⁽⁴¹³⁾

لقد شكل غياب البرنامج السياسي الوطني الجامع في معظم مراحل النضال الوطني الفلسطيني، مدخلاً للقوى الإقليمية والدولية للتدخل في الشأن الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى غياب البرنامج الوطني، وعزز الانقسام في صفوف الحركة الوطنية مما أضعف النزعة في الحرية والاستقلال حتى اللحظة.

⁴¹¹ عبد الرحمن، أحمد. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 2015/1/31.

⁴¹² عبد الكريم، قيس. مقابلة خاصة أجراها الباحث. 2015/2/3.

⁴¹³ المصدر السابق.

المبحث الرابع: مخاطر العولمة على القرار المستقل

تُشكل العولمة تهديداً جدياً لفكرة الخصوصية الوطنية الفلسطينية، وبالتالي للهوية الوطنية، وهو تهديد خطير للاستقلالية والقرار الوطني المستقل، انطلاقاً من خطرهما على الدولة القومية وسيادتها على أرضها، والعولمة كنظام تمثل تهديداً كذلك للمشروع الوطني الفلسطيني، المعبر عنه بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، أما الذي جعل العولمة تشكل مثل هذا التهديد فهو تزامن بروزها كنظام سياسي إقتصادي ثقافي عالمي، مع اللحظة التاريخية التي أتيحت فيه للشعب الفلسطيني فرصة لتجسيد هذه الدولة على الأرض الفلسطينية، مع توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993.

ولتحديد طبيعة التهديد الذي تشكله العولمة على الإستقلالية الوطنية الفلسطينية، والقرار الوطني المستقل، في سياق المسعى الفلسطيني لإقامة الدولة المستقلة، لا بد أولاً من معرفة ما الذي تعنيه العولمة، وما هو مفهومها؟

تعني العولمة في الإطار العام، انعدام الحدود في أبعادها الإقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية والبيئية والخبرات الفنية. والعولمة تعمل على تغيير جميع نواحي الحياة بقوة ملموسة، وترغم الجميع على التكيف معها، فرؤوس الأموال والبضائع والتقنيات والإعلام والنزعات الثقافية، تجتاز الحدود الوطنية، وكأن الحدود غير موجودة. والعولمة برأي انتوني هيدنز تعني العمل والعيش معاً عبر المسافات، هي عوالم مختلفة من الدول الوطنية والديانات والثقافات والمناطق والقارات، وهي باختصار تلغي حدود الدولة الوطنية وتلغي الهوية الوطنية الخاصة.⁽⁴¹⁴⁾

والعولمة في منظور الليبرالية الأمريكية الجديدة، تعني حرية المضاربات المالية، وحرية اختراق الحدود القومية بالمال والسلع والثقافة والإعلام. وبمعنى آخر، فهي نقيض الحرية والديموقراطية، ونقيض حق السيادة للأمة القومية، وإن المنافسة هي محور الوجود. فالعولمة برأي هؤلاء الليبراليين الجدد تعني بشكل أكثر تحديداً فوضى السوق وسيادة اقتصاد كوكبي قائم على

⁴¹⁴ بك، أولريش. ما هي العولمة، ت. د. بيروت. بغداد. دار الجمل. ط2 2012. ص 48.

المضاربات وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات، فهي تقلص عملياً دور الدولة وتحولها إلى حارس على مصالح هذه الشركات. (415)

ومن مظاهر تداعيات العولمة، التقدم الهائل في وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات والمواصلات، وتضاعف التجارة العالمية من سلع وخدمات، وتزايد الإستثمار المباشر، والتسريع في اندماج أسواق الأوراق المالية. كما يبرز التوسع في أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات، وتعزيز دور منظمة التجارة العالمية، إضافة للمؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وتسعى العولمة إلى تكثيف الترابط والتشابك والاندماج بين إقتصاديات دول العالم مع ما يتطلب ذلك من تقليص تدريجي للسيادة الوطنية. (416)

وبخصوص الهوية الوطنية، فإن العلاقة بين العولمة والهوية علاقة تناقض، فالهوية الوطنية تؤكد وتعزز الخاص والانتماء لجماعة معينة ضمن جغرافيا (الإقليم) معينة تحكمها مجموعة من العوامل والخواص المشتركة تاريخياً وحاضراً. فالعولمة باختصار هي عالم يناقض الدولة ويناقض مفهومي الأمة ومفهوم الوطن. (417)

في سياق قفزها على الدولة والأمة والوطن، وفي سياق سعيها لرفع الحواجز والحدود بين الدول، فإن العولمة تقود إلى تشطي الهويات الوطنية، عبر إبراز الإختلافات الطائفية والمذهبية والقومية والثقافية، وتفرض عالماً فيه فاعلون ومسيرون، ومنتجون للبضائع والمعلومات وتقنيات الاتصال والتواصل الإلكتروني ومستهلكون. (418)

وتأسيساً على ما سبق ذكره، فإن العولمة تتناقض مع الركائز الأساسية للمشروع الوطني الفلسطيني، فهي تتجاهل مفهوم الخصوصية الوطنية والجماعة الوطنية، وتضرب مفهوم السيادة والدولة الوطنية، وتنفي عملياً حق تقرير المصير داخل الوطن، وكل ما يتعلق بهدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ونلاحظ أن عملية إقامة الدولة الفلسطينية، تتم في وقت تعاني فيه الدولة

⁴¹⁵شوقي، جلال. العولمة والمسار، رؤية عربية. القاهرة. الدار المصرية اللبنانية 2007. ص 67-91.

⁴¹⁶مجموعة باحثين. ماذا تعرف عن العولمة. تحديثات الواقع. عمان - الأردن. الأهلية للنشر والتوزيع 2010. ص 42-44.

⁴¹⁷القاسم، اسكافي. الهوية الوطنية الفلسطينية في ظل العولمة. القدس - فلسطين. ط 2013. ص 113-114.

⁴¹⁸اسكافي، القاسم. المصدر السابق. ص 15.

الوطنية من حالة تراجع وانحطاط في ظل العولمة. وإذا ما أضفنا ما يقوم به الاحتلال الاسرائيلي من فرض واقع على الأرض، من تهويد واستيطان وجدار الفصل، على الأرضي المحتلة، فإن ذلك يؤدي إلى تفكيك الدولة الفلسطينية وحدودها قبل إقامتها، وحتى لو أقيمت الدولة ضمن هذا الواقع، فإن من السهل تفكيكها لاحقاً. (419)

ويأتي التهديد في إطاره الأوسع، لأن العولمة تقود في بعدها السياسي الى دمج اسرائيل في المنطقة العربية، عبر المشروع الامريكي للشرق الأوسط الكبير، وعبر ايجاد سوق إقتصادية مشتركة، واتفاقيات للتعاون الأمني. وبهذا ينهي المشروع الأمريكي مفهوم الوطن العربي، وحتى الشرق الأوسط بمفهومه التقليدي الذي كان يضم الدول العربية وتركيا وايران. (420)

أما بخصوص تأثير العولمة على المجتمع الفلسطيني من الداخل، ببعدها السياسي والثقافي، يبرز أماننا دور النخبة الفلسطينية المعولمة، التي أفرزتها المنظمات غير الحكومية المحلية، فقد حُرِفَت هذه المنظمات المجتمع عن أهدافه وأولوياته الوطنية، فمعظم أنشطة هذه المنظمات وأجنداتها المفروضة عليها في الغالب من المانحين، تركز على السياسات الداخلية، وليس على الأهداف الوطنية العامة. ويلاحظ في هذا السياق غياب القائمين على هذه المنظمات عن المشاركة في أية أنشطة وفعاليات لها علاقة بمقاومة الاحتلال الاسرائيلي، بحجة رفضهم القيام بنشاطات سياسية. (421)

ويعتبر المجتمع المدني بما فيه من منظمات غير حكومية ومؤسسات مجتمعية، وبما لها من علاقات مع الشبكات العالمية العابرة للحدود القومية، أحد مظاهر العولمة. ووسيلة من وسائل التدخل الخارجي. كما أنها وسيلة لفرض أولويات من شأنها أن تعولم الثقافة. وتعمل على إحلال الثقافة الغربية وخاصة الأمريكية، محل الثقافة الوطنية التي تهدف الى تعزيز الهوية الوطنية ولا تفتتها

⁴¹⁹ اسكافي، القاسم. الهوية الوطنية الفلسطينية في ظل العولمة. مصدر سبق ذكره. ص281.

⁴²⁰ حاج حمد. ديانا. ايمن راشد. أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة. أطروحة ماجستير. جامعة النجاح. نابلس- فلسطين. 2012.

ص 74-80.

⁴²¹ حنفي، ساري. طير ليندا. بروز اللجنة الفلسطينية المعولمة المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية.

وتلغيها لصالح هويات فرعية. ويمكن الإشارة الى العدد المتزايد وبشكل ملفت لهذه المنظمات الأهلية المحلية، ففي حين كان عددها عام 2000 (920 مؤسسة)، أصبحت في عام 2007 (1380 منظمة)، ومعظمها إن لم تكن جميعها تتبنى في واقع الأمر خطاب وأجندة الهيئات والمنظمات الدولية وليس الخطاب الوطني الفلسطيني.⁽⁴²²⁾

أما البعد الأخطر للعولمة، على المشروع الوطني الفلسطيني، فيكمن في تلك العلاقة العضوية والإستراتيجية القائمة بين الصهيونية والإمبريالية الغربية، والتي تتجسد في هذه المرحلة في الدور الذي تلعبه إسرائيل الدولة في الشرق الأوسط والعالم خدمة لهذه الإمبريالية. ونشير هنا إلى ما قاله مؤسس الحركة الصهيونية "ثيودور هيرتسل" عن هذا الدور في سياق تسويقه لفكرة إقامة إسرائيل : "إنها حصن ضد آسيا وموقع متقدم للحضارة ضد الهمجية".⁽⁴²³⁾

لاحظنا عبر المراحل التاريخية السابقة، كيف نجحت الصهيونية، ومن ثم إسرائيل في دمج مصالحها بالمصالح الإستراتيجية للإمبريالية الغربية، وحالياً عبر دمجها بالإستراتيجية الأمريكية تحديداً، بهدف السيطرة على المنطقة وثرواتها النفطية. وبما يتعلق بالعولمة يمكن ملاحظة الإنسجام الأمريكي- الإسرائيلي القائم على نشر السياسات النيولبرالية في الشرق الأوسط من أجل السيطرة على سوقه الإستهلاكي والقوى العاملة فيه، عبر تفكيك الدول الوطنية واختراق حدودها وسيادتها، وعبر تفكيك الهوية القومية العربية، وحتى الهويات الوطنية في الدول العربية القطرية، ويعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أحد أبرز الممثلين لسياسات النيولبرالية في إسرائيل، فهو من قاد عملية خصخصة السوق الإسرائيلية ودمجها في الاقتصاد المعولم.⁽⁴²⁴⁾

وفي ضوء ما تقدم، يبرز السؤال عن مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، وهدف إقامة الدولة المستقلة، فهذا المشروع يبدو وكأنه يسير عكس الاتجاه الذي يذهب إليه العالم في ظل العولمة. ففي الوقت الذي يكافح فيه الشعب الفلسطيني من أجل استقلاله وسيادته الوطنية، فإن الإستقلالية والسيادة ومعها الحدود، حدود الدولة الوطنية آخذة في التلاشي، ففي الوقت الذي يعمل فيه

⁴²² حاج حمد، ديانا، مصدر سبق ذكره. ص 89-94.

⁴²³ العزة وحداد، مصدر سبق ذكره. ص 101.

⁴²⁴ المصدر السابق. ص 104.

الفلسطينيون على إبراز خصوصيتهم الوطنية، ويسعون فيه إلى تعزيز هويتهم الوطنية، فإن هذه الخصوصيات والهويات آخذة بالتشطي، كما يجري في الوطن العربي بعد ثورات "الربيع العربي". ما بالنّا والقرار الوطني المستقل الذي يبدو والحالة هذه كأنه شيء من الماضي، خصوصاً ونحن نلمس حجم التدخّلات في الشأن الفلسطيني، والتي تضاعفت بفعل الانقسام الفلسطيني.

مع ذلك، وبالرغم من المعطيات السوداوية آنفة الذكر، فإن الإستقلال والسيادة وأهمية الدولة لن تزول على المدى المنظور. فالعولمة كغيرها من الظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية، في حالة تغيير دائم وتحمل في ثناياها تناقضاتها، خصوصاً أن الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدتها العالم عام 2008، قد أكدت بؤس سياسات ونظريات الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى حرية التجارة، وتبالغ في اختراق الحدود وانهاؤها.⁽⁴²⁵⁾

إن ما يؤكد أهمية مواصلة الكفاح من أجل تحقيق الإستقلالية والسيادة وبناء الدولة الفلسطينية، هو عدد الدول التي دعمت عضوية دولة فلسطين كمراقب في الأمم المتحدة (138 دولة)، إضافة إلى إعتراف برلمانات أوروبا الغربية بهذه الدولة، وإعتراف السويد بها خلال العام 2014، وكذلك الأمر بالنسبة لالتزام المجتمع الدولي بمبدأ حل الدولتين. من هنا تبرز أهمية التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وصيانتة، خصوصاً في ظل تحدّي العولمة ومخاطرها، وفي ظل التكاليف المتزايدة على مصادرة هذا القرار من دول وجماعات متعددة.

⁴²⁵مجموعة الباحثين. مصدر سبق ذكره. ص 43.

المبحث الخامس: التحدي المالي والإقتصادي للقرار الوطني المستقل

يعتبر مبدأ الإعتماد على النفس في نضال حركات التحرر الوطني، عنصراً رئيسياً في تحقيق الإستقلالية والحفاظ على القرار المستقل، كما أن امتلاك الدول لاقتصاد وطني قادر على المنافسة، وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي هو المبدأ الأساس في المحافظة على استقلال الدول وصون سيادتها الوطنية. الإعتماد على النفس مثل أحد المبادئ الرئيسية التي انطلقت على أساسها حركة فتح بالثورة الفلسطينية عام 1965، وقد لاحظنا أن هذا المبدأ كان أحد مكونات القرار الوطني المستقل، سواء في التجربة الفلسطينية، أو في تجارب حركات التحرر الأخرى.

ولا يعني مبدأ الإعتماد على النفس، عدم قبول المساعدات والدعم بأشكاله المختلفة من مال وسلاح وتدريب، من أي طرف يرغب في تقديم مثل هذا الدعم. والمقصود بفكرة الإعتماد على النفس بالنسبة لحركات التحرر، هي ان تبدأ الحركات هذه بثورتها أو كفاحها أولاً، انطلاقاً من هذه الفكرة بهدف الحفاظ على إستقلاليته واستقلالية قرارها السياسي، وأن لا تقبل لاحقاً بأية شروط تمس أو تتعارض مع حقها في تقرير المصير والاستقلال الوطني، بمعزل عن الأطراف أو الدول الداعمة.

أحد المعايير المهمة بشأن الدعم وتقديم المساعدات هو أن لا يأتي من جهة أو دولة معادية بالأساس للأهداف الوطنية، وأن لا تتعارض أهداف الاستقلال الوطني أساساً مع مصالح هذه الجهات والدول. وفي الحالة الفلسطينية أن لا يتناقض المشروع الوطني الفلسطيني مع مصالح الدولة التي تقدم مساعدة للشعب الفلسطيني. (426)

ونتيجة لتعقيدات الواقع والظروف بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية التي فجّرت الثورة، وناضلت، من خارج فلسطين، ولم تكن تمتلك أية سيادة تمارسها على الأرض والشعب، إضافة إلى قلة الموارد المالية الذاتية، لذا شكل الدعم المالي ويشكل تحدياً جدياً لاستقلالية هذه الحركة وقرارها الوطني المستقل.

⁴²⁶ زكي، عباس. مقابلة أجراها الباحث. بتاريخ 2015/2/7.

وحتى عندما سنحت لها الفرصة لممارسة هذه السيادة جزئياً على الأرض والشعب عبر السلطة الوطنية، التي تأسست بموجب اتفاقيات اوسلو (1993-1995) فإن هذه السلطة حُرمت من أن تتحكم بالثروات الطبيعية والمقدرات الوطنية، بسبب تعقيدات هذه الإتفاقيات المشار إليها، وبسبب عدم التزام دولة الاحتلال الاسرائيلي بهذه الاتفاقيات.

حركة فتح التي تعلمت الدرس من الثورة الجزائرية، اعتمدت تماماً على نفسها عند انطلاقة الثورة، فلجأت إلى جمع الأموال من أعضائها ومؤسسيها وكذلك من تبرعات الوطنيين الفلسطينيين المنتشرين في الدول العربية، واشترت السلاح اللازم لهذه الانطلاقة، إدراكاً منها أن الحفاظ على استقلاليتها تمر عبر تعدد المصادر المالية. فالإعتماد على مصدر واحد سيرهن قرارها له.⁽⁴²⁷⁾

والى جانب سياسة تعدد مصادر الدعم المالي وغير المالي، فإن "فتح" لم تطرح فكرة التصادم مع الواقع العربي والرؤية العربية، إضافة إلى أنها كانت تتكيف مع المتغيرات إيجابياً مع هذا الواقع، وتتبنى ما يُجمع عليه العرب، الأمر الذي ساهم في استمرار الدعم المالي في معظم المراحل، كما أن حركة فتح بشكل عام، وعرفات بشكل خاص لم يكن يسمح بفرض شروط عليه مقابل الدعم، وحافظ بالتالي وقدر المستطاع على القرار المستقل.⁽⁴²⁸⁾

مع ذلك لم يرغب عن بال قيادة منظمة التحرير، المتمثلة بعرفات، أن هدف الدعم المالي، في بعض جوانبه، هو محاولة لإضعاف تمسك الشعب الفلسطيني بثوابته الوطنية، واحتواء الثورة وإعادتها إلى حضن الوصاية العربية، وفي كل مرة يثبت الشعب الفلسطيني تمسكه بالحرية وبهدف الاستقلال الوطني يجعله يحافظ على استقلالية قراره.⁽⁴²⁹⁾

وخلال مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية، كاد المال السياسي العربي أن يتسلل إلى الثورة الفلسطينية، عبر الفصائل للتأثير على مواقفها، وفي هذا الشأن لاحظنا في عام 1974، كيف كان

⁴²⁷ مجدلاوي، د. أحمد. مقابلة اجراها الباحث بتاريخ 2015/2/10.

⁴²⁸ نخلة، خليل. البرت انمازيان. أسطورة التنمية في فلسطين . الدعم السياسي و المراوغة المتسديمة. رام الله. فلسطين . مواطن.

المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديموقراطية 2004. ص 44.

⁴²⁹ عوض، سمير. مصدر سبق ذكره. ص 543.

لمال النظام العراقي أثر مباشر في تشكيل جبهة الرفض، مما أحدث شكلاً من أشكال الإنقسام داخل منظمة التحرير، ولاحظنا أيضاً خلال تجربة جبهة الصمود والتصدي عام 1979، كيف أثر مال النظام الليبي في إحداث شرخ في الساحة الفلسطينية، وكيف كان هذا المال داعماً للمنشقين عن فتح عام 1983. ويرى د. احمد مجدلاني، أمين عام جبهة النضال الشعبي أن معيار قبول الدعم من عدمه، هو في عدم رضوخ الفصيل الفلسطيني أو المنظمة بشكل عام لإرادة الجهة الداعمة، فالدعم العربي للشعب الفلسطيني هو واجب قومي، ولكن من دون أن يؤثر هذا الدعم على القرار الوطني.⁽⁴³⁰⁾

وهنا لا يمكن إغفال أثر الحصار المالي الذي فرض على منظمة التحرير، بعد اندلاع أزمة الخليج عام 1991، والذي دفع الكثيرين من كوادر المنظمة إلى الهجرة إلى الدول الإسكندنافية وكندا وأستراليا، وهي المعضلة التي دفعت عرفات في حينه إلى الموافقة على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام ضمن وفد اردني- فلسطيني مشترك، لم يكن من بين أعضائه أشخاص من منظمة التحرير الفلسطينية.

وخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، جرت محاولة محدودة لتحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي وتكريس مبدأ الإعتماد على الذات في مواجهة ضغوط الاحتلال الاسرائيلي، وذلك بالرغم من عدم وجود سلطة سياسية حاكمة على الأرض.⁽⁴³¹⁾ آنذاك برز الإقتصاد البديل، وما أُطلق عليه الإقتصاد المنزلي، والذي تحاول خلاله كل أسرة أو مجموعة من الأسر في الحي ذاته، تحقيق اكتفاء غذائي ذاتي في إطار مقاطعة البضائع الاسرائيلية.

وبعد تأسيس السلطة الوطنية، وبموجب إتفاقيات أوسلو، دخل الواقع الإقتصادي الفلسطيني مرحلة جديدة، تتلقى خلالها السلطة الأموال والمساعدات من الدول المانحة في اطار عملية السلام بهدف إنعاش الإقتصاد المحلي، فقد تعهدت هذه الدول بتقديم 2.4 مليار دولار خلال المرحلة الانتقالية، ومدتها خمس سنوات (1994-1999). كما تعهدت بدفع ثلاث مليارات دولار إضافية بعد اتفاقية "واي ريفر" عام 1998. وخلال الفترة من 1994 وحتى العام 1997 تم استخدام الأموال في تنفيذ

⁴³⁰ نخلة، خليل. البرت انمازيان. أسطورة التنمية في فلسطين. مصدر سبق ذكره. ص 95.

⁴³¹ عوض، سمير. المساعدات الدولية. موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية مصدر سبق ذكره ص 544.

مشاريع لإعادة تأهيل البنية التحتية، وبناء مؤسسات السلطة وبخاصة في قطاعات التعليم والصحة.⁽⁴³²⁾

هذه البداية الطيبة للاقتصاد الفلسطيني سرعان ما تعثرت، وأصبح الاقتصاد غير قادر على النهوض بسبب السيادة المحدودة للسلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض والمياه والحدود، إضافة إلى العراقيل التي وضعتها إسرائيل أمام محاولات السلطة الاستثمار في مشاريع تنمية في المنطقة المسماة (ج)، بموجب اتفاقيات أوسلو، وذلك كله إلى جانب سياسة الحصار والإغلاقات والعقاب الجماعي المفروضة على المناطق التي تسيطر عليها السلطة، بحجة الرد على عمليات حركة حماس التفجيرية داخل إسرائيل⁽⁴³³⁾.

ولا يفوتنا هنا التطرق إلى التأثير المدمر لاستمرار ممارسات الاحتلال الاسرائيلي المتمثلة بالاستيلاء على الأرض الفلسطينية، والاستيطان، وبناء جدار الفصل، وعزل القدس الشرقية المحتلة عن باقي الضفة. كما لا يفوتنا أن اتفاق أوسلو قد حصر من الناحية العملية نطاق الاقتصاد الفلسطيني بالضفة والقطاع، بالرغم من عدم وجود رابط جغرافي بين المنطقتين.⁽⁴³⁴⁾

وفي ظل ممارسات الاحتلال وغياب السيادة، فإن ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية تواجه إشكالية في التعريف بها وفي تحديد معايير لهذا التعريف والسؤال الذي يبدو منطقياً هو حول كون الاقتصاد الفلسطيني بواقعه المشار إليه، يعزز الاحتلال الاسرائيلي، أم يضعفه؟ هل يزيد من تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي أم أنه يحفز على الإعتماد على الذات ويقود إلى بناء اقتصاد وطني فلسطيني يهيئ فعلاً إلى انجاز الاستقلال الوطني.⁽⁴³⁵⁾

وفي ظل المؤشرات التي تؤكد الإعتماد المتزايد على المساعدات الدولية، فإن المرحلة الأكثر خطراً هي الفترة من عام 2000 إلى 2014، حيث تراجع النشاط الاقتصادي وتراجع الدخل الفردي

⁴³² عوض، سمير. المساعدات الدولية. موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية مصدر سبق ذكره. ص 544.

⁴³³ فرسخ، ليلى. 2015. ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية. نقلات نوعية في فهم الاقتصاد الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية عدد

101. ص 901-91.

⁴³⁴ المصدر السابق. ص 92.

⁴³⁵ المصدر السابق. ص 95-97.

والقومي عام 2006، في ظل الحصار المالي الدولي بعد فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية، وتراجع الناتج المحلي للفرد أقل ب 40% بالمقارنة مع العام 1999، وبلغ معدل الفقر 67%. وما زاد الواقع سوءاً الانفصال السياسي والاقتصادي بين الضفة وقطاع غزة، الذي ساهم في تدمير الإقتصاد الغزي، تحويله الى اقتصاد حرب وإقتصاد حصار، بعد سيطرة "حماس" على القطاع عام 2007، وفرض إسرائيل الحصار عليه.⁽⁴³⁶⁾

وبالرغم من النمو النسبي الذي تحقق في ظل الإصلاحات الإقتصادية، التي قام بها رئيس الوزراء الفلسطيني د. سلام فياض 2007-2013، حيث سجل دخل الفرد زيادة مقدارها 5% عام 2009، إلا أن الإقتصاد الفلسطيني بقي ملحقاً بالاقتصاد الإسرائيلي، ورهينة للسياسات الإسرائيلية المتمثلة بالحواجز وإغلاقها، وتجريد الفلسطينيين من مواردهم وأرضهم.⁽⁴³⁷⁾

وفي ما يتعلق بالتنمية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه، هل التنمية الفلسطينية ممكنة في ظل الإحتلال وسياسته، وفي ظل نقص السيادة والتأثير المتزايد للعولمة؟

وفي محاولة للإجابة على السؤال، فإنه لا بد من إيراد تعريف للتنمية كمفهوم، فهي من وجهة نظر الخبير الاقتصادي "خليل نخلة"، عملية شاملة ومتواصلة يمثل الناس جوهر اهتمامها ولب غايتها، كما أنها تنطلق وتعتمد على الطاقات المحلية الوطنية. والتنمية تعني زيادة قدرة الناس على التأثير في مستقبلهم، والتأكيد على قدرتهم في اتخاذ القرارات والتخطيط لإحداث التغيير اللازم.⁽⁴³⁸⁾

وبغض النظر عن الواقع الفلسطيني المعقد في ظل الاحتلال، فإن التنمية ممكنة، خصوصاً إذا نُظر إليها على أساس أنها عامل من عوامل مقاومة لهذا الاحتلال، ولا تقتصر التنمية على عملية بناء الدولة الفلسطينية في حد ذاتها، بالرغم من الأهمية القصوى والإستراتيجية لهذا الهدف، ومن هنا تأتي أهمية ربط التنمية بالنضال السياسي والإقتصادي الفلسطيني، وربط المشروع السياسي

⁴³⁶ فرسخ، ليلي. مصدر سبق ذكره . ص 94.

⁴³⁷ نخلة، خليل. مصدر سبق ذكره ص 21.

⁴³⁸ فرسخ، ليلي. مصدر سبق ذكره . ص 103.

الإقتصادي بالهدف الوطني، ألا وهو حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير عبر إنهاء الإحتلال الإسرائيلي بكل أشكاله. (439)

وبما أن التنمية عملية شاملة جوهرها الإنسان وغايتها، فإن التنمية المقاومة بالضرورة، يجب أن تتوجه نحو حشد الطاقات، وأن يكون الفلسطينيون محورها، وجزءاً من برنامج سياسي إقتصادي واحد، لذلك فإن الإنقسام الفلسطيني هو العدو الثاني للتنمية الفلسطينية بعد الاحتلال، والتنمية باعتبارها عاملاً من عوامل المقاومة فيجب أن تتوجه لتطوير القدرات الذاتية، والحد من الإعتماد على إسرائيل، والحد تدريجياً من الإعتماد على المساعدات الخارجية وتحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد صمود. (440)

وعلى الصعيد المالي، فإن لدى إسرائيل أدوات ضغط خطيرة على صانع القرار السياسي الفلسطيني، فبموجب بروتوكول باريس الاقتصادي الذي وقعته منظمة التحرير وإسرائيل عام 1994، فإن لهذه الأخيرة الحق في جمع أموال الضرائب الفلسطينية (المقاصة)، وحسم 3% من هذه العائدات مقابل تقديم هذه الخدمة. إسرائيل استخدمت مال الشعب الفلسطيني للضغط على قيادته، ويقول وزير الإقتصاد الفلسطيني د. محمد مصطفى: "إن هدف إسرائيل من وراء حجز المستحقات العربية الفلسطينية هو تكبيل الإقتصاد الفلسطيني والحد من نموه". (441) وحول حجز الأموال واستهداف إسرائيل للاستقلالية الفلسطينية، دعا مصطفى إلى "ضرورة الإستغناء عن بروتوكول باريس، الذي عفا عليه الزمن، باتفاق آخر يضمن إستقلالية السلطة الفلسطينية الكاملة، وسيطرتها على سياستها الإقتصادية والتجارية".

وبدوره د. صائب عريقات عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيس دائرة المفاوضات، قال: "إن إسرائيل تهدف من وراء استخدام أموال الضرائب كأداة ضغط، الى كسر إرادة أمة، تستخدم الأدوات السلمية التي يمنحها لها القانون الدولي". (442) وتجدر الإشارة هنا إلى أن القرار

⁴³⁹ فرسخ، ليلي. مصدر سبق ذكره. ص 103-104.

⁴⁴⁰ وكالة معاً الإخبارية www.maannnews.net/content.aspx. تاريخ الاسترجاع 2015/4/17.

⁴⁴¹ موقع جريدة الحياة الجديدة www.alhayat-j.com/newssite.php?opt. تاريخ الاسترجاع 2015/4/17.

⁴⁴² صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية 2015/1/4.

الإسرائيلي بحجز الأموال الفلسطينية، الذي اتخذته في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2014، جاء بهدف ثني القيادة الفلسطينية والضغط عليها، كي لا تنضم إلى محكمة الجنايات الدولية.

وعلى الرغم من الواقع الذي ناضلت وتناضل خلاله الحركة الوطنية الفلسطينية، سواء حين كانت ثورة مسلحة في المنافي، أو بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، فإن محاولات إحتوائها ومصادرة قرارها المستقل، عبر الضغوط المالية العربية كأداة دائمة لتطويع الثورة الفلسطينية وإعادتها الى حظيرة الوصاية العربية، ما زال قائماً حتى بعد إقامة السلطة الوطنية.

وإلى جانب الضغوط العربية، واجه الشعب الفلسطيني بعد أوصلو ضغوطاً إضافية، جاء بعضها من الدول المانحة، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن أكثرها خطورة، جاءت من إسرائيل، التي تتحكم بالإقتصاد الفلسطيني وبموارد الشعب الفلسطيني في الأرض والمياه وغيرها من الثروات.

1.5 الخلاصة

كانت مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية، وما تزال محفوفة بكل أشكال المخاطر والتحديات. والقرار الوطني الفلسطيني المستقل كان وما يزال العنصر الرئيسي المستهدف، كونه يرتبط بجوهر عملية التحرر الوطني.

عبر هذه المسيرة واجه القرار الفلسطيني المستقل، العديد من المخاطر والتحديات، بأشكالها المختلفة ومن دول وجهات مختلفة. وخاصة المشروع الصهيوني اضافة الى المحاولات العربية لاحتواء المسألة الفلسطينية، فإن تحديات ومخاطر من طراز جديد، قد ظهرت، ومن أبرزها خطر ظاهرة العولمة التي تهدد أسس المشروع الوطني الفلسطيني، وتهدد الخصوصية والاستقلالية الوطنية الفلسطينية.

ولعل أخطر التهديدات القديمة والمستجدة، هو عدم قدرة الحركة الوطنية الفلسطينية على التحكم بمقدرات شعبها، وعجزها عن تحرير أراضيها. وقد رافقت هذه التهديدات الحركة الوطنية منذ البدايات وحتى اليوم إن نقص السيادة هذا انعكس سلبياً على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، وبالتالي كان واحد من أخطر التحديات للقرار الوطني المستقل.

الخاتمة

تكمن أهمية القرار الوطني المستقل، وفكرة الإستقلالية بالأساس في ارتباط هذه الإستقلالية، بالهدف الرئيسي للنضال الوطني، الا وهو الحق في تقرير المصير، والحق بالاستقلال الوطني. من هنا لم تكن مصادفة ان تسعى حركات التحرر الوطني منذ اللحظة الأولى لانطلاقتها، نحو تحقيق استقلاليتهما واصرارها على امتلاك قرارها الوطني.

وعند الإمعان في تجارب حركات التحرر، نلاحظ أن الحركة التي أمسكت بقرارها الوطني المستقل وحافظت عليه، هي وحدها التي استطاعت أن تحسم الصراع لصالحها وأن تنتصر على الاستعمار، وتنتزع حريتها واستقلالها الوطني. والأمثلة كثيرة أمامنا، فلدينا تجربة جبهة التحرير الوطني الجزائرية وجبهة التحرير الفيتنامية، فهاتان الجبهتان لم تحققا النصر على المستعمر وتجزأ مهام التحرر الوطني، لو لم تحافظا على استقلاليتهما واستقلالية قرارهما. ولدينا في السياق نفسه تجربة غاندي في الهند، الذي حقق الاستقلال بالنفس الطويل وبتمسكه بهدفه دون أن يحدد عنه.

اما بخصوص تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، التي ما تزال مستمرة، فإن استقلالية القرار تعتبر هي أكثر أهمية والحاحاً، مقارنة مع تجارب حركات التحرر الأخرى. ويعود ذلك إلى الطبيعة المعقدة للقضية الفلسطينية.

فالإلى جانب طبيعة الإستعمار المزدوج الذي واجهه الشعب الفلسطيني، والمتمثل بالمشروع الصهيوني الإحلالي المتبنى والمدعوم من الامبريالية العالمية، فإن أهم أسباب التعقيد، جاء عندما سلمت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية قرارها الوطني الى الحكام العرب، خلال ثورة عام 1936، وهو التسليم الذي قاد في نهاية المطاف الى نكبة عام 1948، واختفاء فلسطين وشعبها عن خارطة الشرق الأوسط.

وعقب النكبة، استغرق الشعب الفلسطيني وقتاً طويلاً ليدرك أهمية استقلالية وامتلاك قراره الوطني. ومن أسباب هذا التأخير، التداخل المعقد بين ما هو وطني وما هو قومي، وبسبب الشعور السائد

لدى الشعب الفلسطيني وقيادته آنذاك، بأنه لا يستطيع منفرداً هزيمة المشروع الصهيوني، وهزيمة إسرائيل.

تبلور الوعي بأهمية امتلاك القرار الوطني تدريجياً، عبر مخاض سياسي وفكري صعب، بالتوازي مع تبلور الهوية الوطنية والحاجة للتعبير عن خصوصية هذه الهوية في إطارها القومي.

كما تنامي هذا الوعي مع إدراك الحركة الوطنية لأهمية مبدأ الإعتماد على النفس، خصوصاً في ظل غياب أية خطة عربية رسمية لتحرير فلسطين.

ومما لا شك فيه أن الفضل يعود الى حركة فتح، التي تأسست في نهاية الخمسينيات، في التعبير الواضح عن الخصوصية والاستقلالية الفلسطينية. كما يعود لها الفضل في المبادرة التاريخية للإنطلاق بالثورة المسلحة المعاصرة، استناداً إلى مبدأ الإعتماد على النفس، بهدف الإمساك بالقرار الوطني المستقل وانتزاعه من هيمنة ووصاية الأنظمة العربية.

تجدر الإشارة هنا الى أنه حتى بعد ان انتزعت الثورة الفلسطينية قرارها المستقل، وانتزعت منظمة التحرير من عهد الوصاية، فإن جزءاً مهماً من القوى السياسية الفلسطينية، وخصوصاً صاحبة الجذور القومية، لم تكن تدرك أهمية القرار الوطني المستقل، وبقيت تتأرجح في مواقفها وتمزج بين الوطني والقومي، الأمر الذي ينعكس سلبياً على وحدة وتماسك المنظمة، وفي العقدين الآخرين، ومع ظهور حركات الإسلام السياسي على الساحة الفلسطينية، فإن فكرة الإستقلالية أُصيبت بأضرار بالغة، ويعود ذلك إلى رفض هذه القوى بالأساس لفكرة الاستقلالية، ورفضها للوطنية الفلسطينية انطلاقاً من مفهوم الأمة الإسلامية.

وفي الحالة الفلسطينية، فإن أهمية إبراز الخصوصية الوطنية الفلسطينية تكمن بالأساس في طبيعة المشروع الصهيوني، الذي ينفي وجود الشعب الفلسطيني، أو إذا اعترف بوجوده، فإنه يدعو إلى تهجيرهِ وترحيله من وطنه واستيعابه في الدول العربية، على اعتبار أنه جزء من الأمة العربية، كما تكمن أهمية امتلاك الشعب الفلسطيني لقراره الوطني المستقل، في وضع حد لسياسة الإحتواء

والهيمنة والوصاية العربية على القضية الفلسطينية، واستخدامها ورقة مساومة سواء في حماية الأنظمة العربية لنفسها، أو في مسعى هذه الأنظمة لتعزيز مكانتها الإقليمية.

وفي الإطار الوطني، فإن الوحدة الوطنية لا يمكن أن تتحقق بشكل فعلي وراسخ، إلا على أرضية الإستقلالية والقرار الوطني المستقل، كما لا يمكن حشد طاقات الشعب الفلسطيني وحشد الدعم العربي والدولي، إلا على أرضية هذه الاستقلالية والإمساك بالقرار المُستقل.

ولاحظنا أن أهم إنجازات الحركة الوطنية الفلسطينية، قد تحققت على أرضية الحفاظ على هذا القرار والعكس صحيح أيضاً.

وانطلاقاً من أهمية ومحورية القرار المستقل في النضال الوطني الفلسطيني، وأهمية القضية الفلسطينية، فإنه كان دائماً غرضاً للإستهداف، سواء من قِبَل الأطراف المعادية، أو تلك الأطراف الساعية لاستخدام القضية الفلسطينية، فإنها جميعاً تدرك أن المدخل لإنهاء القضية الفلسطينية وتصفيتهما أو استغلالها واستخدامها، يمر عبر السيطرة على القرار الوطني الفلسطيني المُستقل.

وفي ضوء ذلك، فإن معركة الشعب الفلسطيني حول قراره الوطني، ما تزال مستمرة، فجوهر الصراع مع الحركة الصهيونية ومع إسرائيل لم يتبدل، كما أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تستكمل بعد مهمات مرحلة التحرر الوطني، ولم تتجز الإستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية. ومن هنا فإن هناك تحديات ومخاطر تحيط بالقرار الوطني المستقل، ومن أبرز هذه المخاطر والتحديات، استمرار إسرائيل في تنفيذ مشروعاتها الصهيونية على صعيد مصادرة الأرض الفلسطينية وتهويدها، وبناء المستوطنات عليها.

ويعتبر الإنقسام الفلسطيني أحد أخطر هذه التحديات، فقد كانت الإنقسامات والتشردم أحد أهم الأسباب في فقدان القرار الوطني المُستقل، وبالتالي أحد أهم الأسباب لحصول نكبة عام 1948، وتقاسم فلسطين بين الحركة الصهيونية والحكام العرب.

ويُمثل الانقسام الذي بدأ بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة عام 2007، التهديد الأخطر للإستقلالية الفلسطينية، وللقضية الفلسطينية برمتها.

وهناك أيضاً تهديد نقص السيادة والتهديد المالي والإقتصادي، وتحدي العولمة التي تتفي مبدأ الإستقلال الوطني والدولة الوطنية من أساسه، وتسعى إلى تشطي الهويات الوطنية وتجزئتها إلى هويات طائفية ومذهبية وعرقية.

من هنا، فإنه بالقدر الذي يشكل فيه القرار الوطني المُستقل ضرورة لتحقيق وإنجاز مرحلة التحرر الوطني، وتحقيق أهداف الحرية والاستقلال، فإن هناك حاجة ماسة وحاسمة للحفاظ على هذا القرار والتمسك به. فالشعب الفلسطيني دفع ثمناً باهظاً عندما سلم قراره الوطني لغيره عام 1948، واليوم اذا ما فرط بقراره مرة أخرى، فإن ذلك يعني التفريط بالقضية الفلسطينية والسماح بتصفيتها تماماً.

المصادر والمراجع

1. إرشيد سامر. حركة " فتح" والسلطة الفلسطينية تداعيات اسلو والانتفاضة الثانية. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية . رام الله- فلسطين. 2007.
2. اسكافي القاسم. الهوية الوطنية الفلسطينية في ظل العولمة. القدس- فلسطين. ط1. 2013.
3. الأشهب نعيم. حماس من الرفض الى السلطة. رام الله- فلسطين .دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع. 2006-2007.
4. بك اولريش. ما هي العولمة، ت. د.بيروت. بغداد. دار الجمل. ط2. 2012.
5. بيكر جيمس. ترجمة مجدي شرشر. مذكرات جيمس بيكر. سياسته الدبلوماسية. القاهرة. مكتبة من بولي، عربية للطباعة والنشر. 2002.
6. تيسير محسن. قطاع غزة بين الهيمنة بالدعوة او السيطرة بالإكراه. شؤون فلسطينية. العدد 152. 2013
7. الجرباوي. علي. "حماس" مدخل الإخوان المسلمين الى الشرعية السياسية. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 12. 1993.
8. جقمان جورج. قبل وبعد عرفات التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله- فلسطين.
9. جمال. أمل. أهداف ومعاني إقتراح قانون اساس اسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 101.
10. حاج حمد. ديانا. ايمن راشد. أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة .أطروحة ماجستير. جامعة النجاح. نابلس- فلسطين. 2012.
11. حاساسيان امناويل. الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين 1919-1939. دار البيادر. القدس.
12. حربي. محمد. الجزائر 1954-1962- جبهة التحرير الجزائرية الاسطورة والواقع: ترجمة قيصر داغر. بيروت. مؤسسة الابحاث العربية- دار الكلمة 1983.
13. الحسن خالد الانتفاضة الشعبية، لماذا؟ وكيف؟ والى اين. منظمة التحرير الفلسطينية. الاعلام الموحد. تونس 1988.
14. حنفي ساري. طير لبندا. بروز اللجنة الفلسطينية المعولمة المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية.

15. حوراني فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974. دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ط2. رام الله، فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث .
16. حوراني فيصل، جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948. رام الله- فلسطين. المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية 2003 .
17. حوراني. فيصل. الشعب الفلسطيني لتأسيس الدولة 1918-1948. شؤون فلسطينية العدد 249-250. صيف وطريق 2012.
18. الخالدي. د. وليد. فلسطين والدراسات الفلسطينية بعد قرن من الحرب العالمية الأولى ووعده بلفور. مجلة دراسات فلسطينية. العدد 99. 2014.
19. خلف. صلاح. (أبو اياد). فلسطيني بلا هوية - سيكون لنا ذات يوم وطن . ط2 . 1962.
20. خليفة أمل. هزيمة امريكا في فيتنام - مقارنة بين التجربة الفيتنامية والتجربة الفلسطينية. رام الله، دار الشروق للتوزيع والنشر. 2004 .
21. د. حمزة محمد. ابو جهاد أسرار بداياته وأسباب اغتياله. الاتحاد العام لكتاب ولأدباء فلسطين. رام الله - فلسطين . ط8 . 2010.
22. د. عودة أحمد فارس. بين الانتفاضتين . . فلسطين. المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية القدس . 2006..
23. الراوندوزي. د. عثمان. علي. السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر. دار الكتب القانونية. المحلة الكبرى. مصر. دار الشتات للنشر والبرمجيات. 2010.
24. الزعنون سليم. السيرة والمسيرة مذكرات سليم الزعنون (أبو الأديب). الأهلية للنشر والتوزيع. عمان 2013.
25. زكي. عباس. عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 6 شباط/ فبراير 2015
26. أ.د. سامي مسلم في الذكرى التاسعة لرحيل القائد الرمز الرئيس ياسر عرفات. شؤون فلسطينية. العدد 253-254. خريف 2013.
27. سلامة. عبد الغني. الاسلام السياسي في فلسطين، النشأة، المسارات، المستقبل. شؤون فلسطينية. العدد 252. 2013.
28. سوشر كلاينتون. حقيقة كامب ديفيد. الوقائع الخفية لانتهاء عملية السلام في الشرق الأوسط. ترجمة د. رضوان زيادة. صفزان عكاشة. محمد شحادة. . بيروت .الدار العربية للعلوم. ناشرون. 2006.

29. سويد محمد. الاجتياح الاسرائيلي للضفة الغربية من محاصرة المقاطعة الى اخلاء كنيسة المهدي. مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت. 2002.
30. شاهين. أحمد. الشخصية الوطنية الفلسطينية وخصوصيتها في الإطار العربي. شؤون فلسطينية. العدد 182. 1988.
31. الشرفا د. وليد. الجزيرة والإخوان من سلطة الخطاب الى خطاب السلطة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. عمان - الاردن. 2013.
32. الشعيبي عيسى. الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1974-1977. مركز الابحاث . منظمة التحرير الفلسطينية. بيروت 1979.
33. الشعيبي عيسى. الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977. بيروت. مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. 1979.
34. الشعيبي. عيسى .عشر سنوات في الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية. شؤون فلسطينية. العدد 41-42.
35. الشعيبي. عيسى. السيرة. التاريخية للتمثيلات الكيانية الفلسطينية. شؤون فلسطينية . العددان 253-254.
36. شفيق ناظم الغبرا. ياسر عرفات الأب الروحي للمقاومة. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 100 خريف 2014.
37. شوقي جلال، العولمة والمسار، رؤية عربية. القاهرة. الدار المصرية اللبنانية 2007.
38. شؤون فلسطينية. العدد 246. خريف 2011.
39. صاغية حازم. هجاء السلاح - المقاومات كحروب أهلية مقنعة. بيروت - لندن. دار الساقى 2011.
40. الطاهر. معين. ياسر عرفات. الانشقاق ومعركة طرابلس. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 100 خريف 2014.
41. عبد الرحمن . د. اسعد. منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها مسارها . نيقسيا. قبرص . مركز الابحاث الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. 1987.
42. عبد الرحمن أحمد. عشت في زمن عرفات . رام الله - فلسطين .الاتحاد العام للكاتب والأدباء الفلسطينيين موسوعة عرفات 2013.
43. عبد الرحمن. أحمد. الرئيس سنوات مع ياسر عرفات.

44. عز الدين . اللواء . مازن. الطريق الى طرابلس معارك الدفاع عن القرار الفلسطيني المستقل. البيرة- فلسطين . الهيئة الوطنية للمتقاعدين العسكريين. مطبعة الشافعي. 2010.
45. العشري نجاح. عبد الناصر وحركات التحرر العربي والإفريقي- مفهوم جديد لدور قائد ثورة يوليو في اشعال فتيل ثورات العرب والقارة السوداء. القاهرة. مكتبة جزيرة الورد. ط 1. 2011.
46. عمرو نبيل. ياسر عرفات وجنون الجغرافيا. دار الشروق. القاهرة. 2012.
47. عوض الله عبد الرحمن. من فيض الذاكرة. قمح الخوابي الضائعة. الكتاب الأول. رام الله- فلسطين. مطبعة آدم.. 2011 .
48. العوض. وليد. اسرئيل تشعل الانقسام الفلسطيني لإفشال المفاوضات بالتشكيل في تمثيل عباس للفلسطينيين ومقدرته على التوقيع على اتفاق سلام في ظل سيطرة حماس على غزة. القدس العربي. 2013\11\27.
49. أبو غربية. بهجت. من مذكرات بهجت أبو غربية، من النكبة الى الانتفاضة. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2004.
50. غيليسي جوان. الجزائر الثائرة، ترجمة خيرى حماد . بيروت. دار الطليعة 1961.
51. الفالوجي عماد عبد الحميد. دروب الأشواك. حماس- الانتفاضة- السلطة. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان- الأردن. 2002.
52. فحص. هاني. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 100. خريف 2014.
53. فرسخ. ليلي. ماهية التنمية الإقتصادية الفلسطينية- نقلات نوعية في فهم الاقتصاد الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 101. 2015.
54. فياض. أ. علي. مقارنة بين التجربتين الفلسطينية والفيتامية. مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. عدد 48. خريف 2001.
55. فيصل حوراني. في الذكرى السابعة لرحيله قليل عن عرفات وأقل عن خلفائه. شؤون فلسطينية 2011 العدد 246 .
56. قريع أحمد (أبو علاء). الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات في اسلو الى خارطة الطريق. مفاوضات اسلو 1993. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت . 2005.
57. قريع أحمد. (أبو علاء) الرواية الكاملة للمفاوضات من أسلو إلى خارطة الطريق- 2 مفاوضات كامب ديفيد (طابا وستوكهولم) 1995-2000. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. 2007..

58. القصة الكاملة لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة، محطات ووثائق. مفوضية الاعلام والثقافة - حركة فتح. 2011.
59. الفلقلي عبد الفتاح واحمد ابو غوش. الهوية الوطنية الفلسطينية وخصوصية التشكيل والاطار الناظم.(البديل) بيت لحم -فلسطين المركز الفلسطيني لمصادر المواطنه واللاجئين، 2012.
60. لوري ابراند . الفلسطينيون في العالم العربي. بناء المؤسسات والبحث عن دولة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ط 1 1991.
61. ليلي فرسخ. 2015. ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية. نقلت نوعية في فهم الاقتصاد الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 101.
62. ابو مازن محمد. الاصلاح السياسي في الفكر الاسلامي. للقاريات، القوى، الأولويات، الاستراتيجيات. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت. 2010.
63. مجموعة باحثين. ماذا تعرف عن العولمة. تحديات الواقع. عمان - الأردن. الأهلية للنشر والتوزيع 2010.
64. المصالحة الوطنية محطات ووثائق. 2011. مفوضية الإعلام والثقافة لحركة فتح.
65. مودي د. عدنان. الى المواجهة- ذكريات د. عدنان مودي عن الإخوان المسلمين في الضفة وتأسيس حماس. تحرير بلال محمد. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. 2013.
66. نخلة خليل. البرت انمازريان. أسطورة التنمية في فلسطين . الدعم السياسي و المراوغة المتسديمة. رام الله فلسطين . مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية 2004.
67. نشاطي ريمون. هكذا انتصر الفيتكونغ. بيروت. دار الأدب، 1968 .
68. نصار. وليم أبو عمار الذي عرفته في البدايات. مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد 100. خريف 2014.
69. نعيم ناصر. اللاجئون بين حق العودة ومشاريع التوطين. شؤون فلسطينية. العدد 249-250. صيف وخريف 2012.
70. النواقي مهيب سليمان محمد. حماس من الداخل. دار الشروق للنشر والتوزيع. غزة- فلسطين. 2002
71. الوثائق الفلسطينية العربية. المجلد الاول لعام 1965. مؤسسة الدراسات الفلسطينية .بيروت . مركز الوثائق والدراسات . ابوظبي 1968.

72. وليد جنبلاط. شباط/فبراير 2005. ياسر عرفات رجل القرار الوطني المُستقل. صامد الاقتصادي. العدد 139-140.

73. يزيد . صايغ. إعادة تعريف الاساسيات: السيادة، والأمن الى الدولة الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 22.

الجرائد والصحف

- صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية 2015/1/4
- ابو تائر صحافة فتح والثورة. شؤون فلسطينية. العدد 17.
- جريدة الدستور الأردنية 1972/3/16
- فلسطين الثورة العدد 70. 1973/ص4
- جريدة الدستور الأردنية 1973/12/7
- جريدة السياسة الكويتية 1973/12/15
- جريدة السفير اللبنانية 1980\7\2
- فلسطين الثورة. العدد 434. 1982\11\27. ص3
- مجلة فلسطين الثور. العدد. 470. 1983\8\13. ص3
- مجلة فلسطين الثورة. العدد 538. 1988\12\22. ص4
- فلسطين الثورة. العدد 488. 1983\12\17. ص3
- فلسطين الثورة العدد 428. 1982/10/16
- وكالة الانباء الفلسطينية وفا. بيروت 1980/6/1
- فلسطين الثورة. العدد 428. 1982/10/16. ص3
- جريدة الحياة الجديدة. العدد 6727. 2014/7/28
- فلسطين الثورة. العدد 660. 1987/7/660.18
- وكالة الانباء الفلسطينية 1974/9/3
- وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). 1977/8/11.
- جريدة السفير اللبنانية 1974/3/26
- فلسطين الثورة. العدد 83. 1974/3/13. ص7
- وكالة الأنباء الفلسطينية(وفا) 1977/1/15
- فلسطين الثورة. العدد 572. 1984\9\7

المجلات

- أحمد شاهين. الشخصية الوطنية الفلسطينية وخصوصيتها في الاطار العربي. شؤون فلسطينية. العدد 182. 1988.
- أحمد شاهين. منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية الى الاستقلال. 1964-1974. شؤون فلسطينية. العدد 142-143. 1983
- الحسن. هاني. المجلس الوطني. هزيمة المخاوف والشكوك. شؤون فلسطينية. العدد 66. 1977.
- سميح شبيب. مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني من 1983/5/9 ولغاية 1986/9/6. شؤون فلسطينية. العدد 174-175.
- سميح شبيب. منظمة التحرير الفلسطينية. التطور وصراع الارادات . شؤون فلسطينية. العدد 154-155.
- سميح شبيب. منظمة التحرير وصراع الارادات. شؤون فلسطينية. العدد 154-155. 1986.
- شبيب. سميح. الاستيطان والهجرة في الفكر الصهيوني. شؤون فلسطينية. العدد 248. 2012.
- شؤون فلسطينية. العدد 140-141.
- عبد الرحمن . د. اسعد. تطورات وتفاعلات قضية فلسطين في البيئة الرسمية العربية 1967-1973. شؤون فلسطينية .
- عبد الغني سلامة. شؤون فلسطينية. العدد 252. 2013.
- عوني فارس. 2015. السلفية الجهادية في فلسطين. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 101
- مجلة الحدث اللبنانية، العدد 293. 1981\8\14.
- مجلة الهدف. العدد 29. 1973/9/22
- مجلة فلسطين الثورة. ملحق رقم 1. بيروت 1973\10\7

المقابلات

- ابو جهاد يتحدث الى شؤون فلسطينية- الكرامة الثانية. شؤون فلسطينية العدد 77. 1978.
- ص45
- زكي. عباس . مقابلة خاصة أجراها الباحث. 2015\2\7
 - زكي. عباس. مقابلة أجراها الباحث. بتاريخ 2015/2/7

- عبد الرحمن. أحمد. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 2015/1/31
- عبد الكريم. قيس. نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 3 شباط/ فبراير 2015

- عبد الكريم. قيس. مقابلة خاصة أجراها الباحث. 2015\2\3
- عبد الكريم. قيس. مقابلة خاصة أجراها الباحث. 2015\2\3
- عساف. أحمد. المتحدث باسم حركة فتح. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 14 شباط/ فبراير 2015

- مجدلاني. د. أحمد. مقابلة خاصة أجراها الباحث
- مقابلة تلفزيونية مع شيخ الأزهر أحمد الطيب. الموقع الإلكتروني لصحيفة الوطن المصرية.
- أجريت المقابلة في 2015/3/6 تاريخ الاسترجاع 2015/3/27 www.elwatannews.net
- مقابلة قيادات المقاومة. شؤون فلسطينية. العدد 4 1971. ص 279
- مقابلة مع قناة عودة الفضائية. بتاريخ 10 حزيران 2014
- ياسر عبد ربه. مقابلة خاصة أجراها الباحث بتاريخ 10 شباط 2015.

المواقع الإلكترونية

- وكالة معاً الإخبارية www.maannnews.net/content.aspx
- موقع جريدة الحياة الجديدة تاريخ الاسترجاع 2015/4/17 www.alhayat-j.com/newssite.php?opt
- موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال www.dkia1air.d2 تاريخ الاسترجاع 2014/11/14

- الموسوعة الفلسطينية. القسم الثاني الدراسات الخاصة، المجلد الخامس. بيروت. هيئة الموسوعة الفلسطينية. ط1. تاريخ الإسترجاع 15 شباط 2015 الموقع الإلكتروني
- <http://www.marefa.org/index.php/%d9%86%d8%ad%d8%aa>
- الموقع الإلكتروني لوكالة الانباء والمعلومات (وفا) www.wafa.ps تاريخ الاسترجاع 18 شباط 2015

- موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية
- https://www.palestinian_studies.org/D8s8VZujD-u6ygOe تاريخ الاسترجاع 19 شباط 2015

- الموقع الإلكتروني المقال https://www.moqatel.com=gws_rd=cr,ssl&e تاريخ الاسترجاع 20 شباط 2015
- الموقع الإلكتروني www.ocw.up.edu.ps . تاريخ الاسترجاع 27/ شباط 2015
- الموقع الإلكتروني www.saaaid.net صيد الفوائد تاريخ الاسترجاع 2015/3/4
- موقع اللجنة الملكية الأردنية لشؤون القدس تاريخ الاسترجاع 2015/3/8
- <https://www.rcja.org/page/42kcQ8VfyBLOmBywOS>
- www.wafa.ps الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)
- موقع جريدة الأهرام على أن تداوم يوم غيابه
- موقع الكتروني أمد للإعلام. www.amad.ps . تاريخ الاسترجاع 2015/3/14
- الموقع الرسمي للرئاسة الفلسطينية www.president.ps تاريخ الاسترجاع 2015/3/15
- الموقع الإلكتروني لمفوضية الاعلام والثقافة لحركة فتح www.fatehmedia.ps تاريخ الاسترجاع 2015\2\15
- يعقوب غندور. دراسة قانونية حول خطوة حصول فلسطين على صفة (دولة غير عضو) .
- موقع الكتروني. www.alray.ps تاريخ الاسترجاع 2015\3\17
- نصير الأسعد. الموقع الإلكتروني لجريدة المستقبل اللبنانية تاريخ الاسترجاع 2015/1/22
- www.almustaqbal.com
- خطاب اسماعيل هنية. في ذكرى تأسيس حركة حماس. موقع شبكة الاسراء والمعراج
- الإلكتروني. تاريخ الاسترجاع 2015/3/27 www.israj.net
- تاريخ الاسترجاع 2015 /3/31 www.palestine_studies.org الموقع الإلكتروني
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (الميثاق القومي).
- الوثائق الفلسطينية العربية للعام 1966. مصدر سبق ذكره. ص284
- صلاح أحمد خمأوري. شباط 2012. موقع فلسطين الإلكتروني التابع لجريدة السفير اللبنانية.
- تاريخ الاسترجاع 2015/4/2
- www.palestine.assafir.com
- www.wafa.ps (344) الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) تاريخ الاسترجاع
- الجعبة. نظمي. استيطان القدس – تنفيذ خطط قديمة. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 101 ص

15-14

- تاريخ الاسترجاع 2015\4\8 www.fatehwatan.ps

- عزّ الدين.ياسر.عضوية فلسطين في الأمم المتحدة سلبيات وإيجابيات. شبكة فلسطين للحوار
www.pwidf.nrt تاريخ الاسترجاع 201\4\120
- تاريخ الاسترجاع 2015\3\11 www.ppc-plo.ps (198) الموقع الإلكتروني لمركز التخطيط
الفلسطيني. منظمة التحرير الفلسطينية
www.marefa.org/index.php